



UNITED NATIONS

الاسكوا

ESCWA

مراجعة إستراتيجية لأمن الغذاء و التغذية

في لبنان

أيار - مايو ٢٠١٦

إن نتائج البحث والتفسيرات والإستنتاجات المنشورة في هذا التقرير هي لمعدّيه ولا تعكس بالضرورة الآراء ولا المواقف الرسمية للأمم المتحدة أو مسؤوليها أو الدول الأعضاء أو المنظمات المذكورة في هذا التقرير.

لا تعبّر التصنيفات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة تقديم المواد عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات المذكورة أعلاه في ما يخص الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو ما يخص السلطات فيها، أو ترسيم لحدودها.

تعتبر الإحصائيات والبيانات المنشورة في هذا التقرير مؤقتة ولا تلقى بالضرورة تبني رسمي.

الإشارة إلى الدولار (\$) في هذا التقرير هي إشارة إلى الدولار الأمريكي، إلا إذا تم تحديد عملة دولار أخرى.

إستعمال رموز المؤلفه من الأحرف اللاتينية الكبيرة والأرقام يشير إلى وثائق الأمم المتحدة المرجعية.

الصور: © UNHCR/Andrew McConnell (الصفحات ١٤ و ١٧)

و ٢٩ و ٣٢ و ٦١ و ٦٣ و ٧١ و ٧٢)

© Shutterstock (الصفحات ٩ و ١٦ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤ و ٥٠)

الفهرس

ص ٩	الملخص التنفيذي
ص ١٣	١. أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
ص ١٦	٢. الإطار التحليلي والمنهجية
ص ٢٣	٣. المقدمة
ص ٢٨	٤. متوافر لكن لا يمكن الوصول إليه
ص ٤٧	٥. الإستقرار والإستدامة في خطر
ص ٥٩	٦. توصيات شاملة
ص ٦٧	٧. الملحق أ: المنهجية
ص ٦٩	٨. الملحق ب: تمويل مختار للأمن الغذائي في لبنان
ص ٧٥	٩. الملحق ج: ترتيبات مؤسسية عمل التحقق
ص ٧٩	١٠. الملحق د: المشاركون في المقابلات وورشة
ص ٨٠	١١. مراجع

شكر وتقدير

قام سامي الحلبي ونزار غانم، مؤسسو شركة تريانغل للإستشارات، باعداد هذا التقرير و هو نتيجة بحث وتحليل مكثفين أجريا في الفترة الممتدة بين شهري آذار ونيسان ٢٠١٦. ساهم الدعم الإستشاري التقني والخبراتي الكريم الذي قدمته البروفسورة هلا غطاس من الجامعة الأمريكية في بيروت بإغناء هذا المنشور بالإضافة إلى تصميم البحث والمنهجية التي إتّبعنا.

يود معدو التقرير شكر السيدة دنيز سومف (الموظف المسؤول/ المسؤول الأول في الشؤون الاقتصادية في قسم الحوكمة والتخطيط الاقتصادي في الإسكوا) لمساهمتها الكبيرة في المواكبة العامة خلال المراجعة الإستراتيجية والإدارة الفعالة للمشروع في كافة مراحلها. كما يود معدو التقرير تقدير الدعم الدائم والمساهمة المهمة لكل من السيد عيسى سانوغو (نائب المدير القطري في برنامج الغذاء العالمي) والسيدة ماريون سيزارد (مسؤولة سياسة البرنامج في برنامج الغذاء العالمي) والسيد محمد مرجي (مسؤول سياسة البرنامج في برنامج الغذاء العالمي) والسيد برونو مينجاو (مسؤول الإرتباط في منظمة الأغذية والزراعة) والسيدة باردي كرامانوكيان (منسقة الغذاء والأمن في منظمة الأغذية والزراعة) والدكتور كريم عيد صباغ (مسؤول الشبكة، وصاحب دراسة: الأسئلة الزراعية في العالم العربي ضمن برنامج ليفير هولم في مدرسة لندن للإقتصاد).

يقدر معدو البرنامج دعم زملاء في الإسكوا وبرنامج الغذاء العالمي الذي أتاح لهم الوصول لبيانات وأصحاب الشأن في العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. يود معدو التقرير توجيه التقدير تحديداً لكل من السيدة سارة جوزف والسيد فلاديمير إيساليا والسيدة كريستين نجار لدعمهم في الاستحصال على البيانات والسيدة ليال عيسى لدورها في تحضير آخر ورشتي عمل في شهر نيسان ٢٠١٦ لإتمام المراجعة الإستراتيجية. شكر خاص للسيدة تيفاني كوكران لتصميم التقرير.

أخيراً وليس آخراً، يود معدو التقرير توجيه الشكر لكل الشركاء الذين شاركونا وقتهم في المقابلات و/أو ساهموا معنا في ورشات التدقيق النهائية.

تمهيد

حدّد برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة هدف «صفر جوع» كأحد أهم أهداف التنمية في العالم. فيما تبذل الدول حول العالم جهوداً لتحقيق أهدافها الفردية، يعمل لبنان أيضاً على تطبيق برنامج ٢٠٣٠ في ظل ظروف خاصة من التحديات الناتجة عن إمتداد تأثير عدة أزمات إقليمية.

تتعاون الحكومة اللبنانية ووزاراتها المختصة مع شركاء محليين ودوليين للتعامل مع تحديات الأمن الغذائي و التغذوي للبلد من أجل المضي قدماً في تطبيق أهداف التنمية المستدامة لبرنامج ٢٠٣٠.

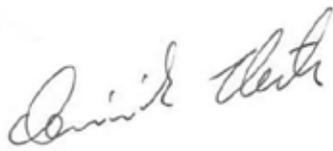
بههدف دعم هذه الجهود، و من خلال تحديد سلم الأولويات فيما يتعلق باصلاح السياسات العامة المنشودة تعاونت الإسكوا مع برنامج الغذاء العالمي لاصدار دراسة تقوم بتحليل معقّق لوضع الأمن الغذاء و التغذوي في لبنان.

تأتي هذه المراجعة الإستراتيجية الشاملة للأمن الغذائي و التغذوي في لبنان لتستكمل دراسات وبحوث قائمة في الأمن الغذائي في المنطقة وقد أجريت بأسلوب تشاركي يعطي صوتاً لعدد كبير من أصحاب الشأن. كما تهدف المراجعة لدعم وتوسيع النقاش القائم عن كيفية تدعيم الأمن الغذائي و التغذوي وما يستوجب القيام به من كافة الأطراف من أجل تقليص المخاطر على المدى الطويل وتحسين الوضع الغذائي العام في لبنان.

يشير النقاش القائم لفكرة مفادها أنّ السياسات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية تتطلب تكاملاً وتعاوناً بين عدة مؤسسات عامة وخاصة وتلك التابعة للمجتمع المدني في لبنان من أجل «إنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة.»

نأمل، باسم الإسكوا وبرنامج الغذاء العالمي، أن تكون إستنتاجات وتوصيات هذه المراجعة الإستراتيجية ذات منفعة للحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي من أجل الإستفادة من جهودهم في سد الثغرات المحلية وتحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة (SDG٢) بحلول العام ٢٠٣٠، وهو هدف بمتناول لبنان وشعبه

دومينيك هينريش
المدير والممثل القطري
لبرنامج الغذاء العالمي



محمد مختار الحسين
مدير قسم التنمية والتكامل
الإقتصادي في الإسكوا
العالمي





الملخص التنفيذي

أساسية في السوق مثل التي تتعلّق بضبط التنافس والملكية الفكرية. أدّى ذلك لأن يكون في لبنان سوق إستهلاكية تتّسم بحفنة صغيرة من الموردين مع عقود احتكارية وإنعدام ضوابط السوق. حتى كتابة هذه السطور كانا لبنان لا يزال يعمل على التشريع المطلوب للدخول في منظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى نسبة الدين العالية، يتّكّل لبنان بشدّة على إستيراد الأغذية الأكثر إستهلاكاً في البلد كالخبز وحبوب أخرى. رغم إمكانية الإحتفاظ بكميات وافرة من الأغذية غير أن قدرة الوصول لهذه الأغذية ترتبط بوابل من المسائل، وخاصة عند إرتفاع الأسعار المفاجئ.

في فترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إرتفعت أسعار السلع بشكل سريع ما أدّى لتعثر الأمن الغذائي و التغذوي في لبنان. إستجابت الحكومة بإعادة دعم القمح والخبز والطحين بعد أن كانت تقوم بإيقافه تدريجياً، لكن رغم ذلك كان التأثير على قدرة الوصول إلى الأغذية كبيراً. في عام ٢٠١٨ وحده إرتفع معدل أسعار الأغذية بنسبة ١٨,٢٪ وبقيت الأسعار في حالة إرتفاع، ولم تبدأ بالإنحسار إلا منذ فترة وجيزة. شعرت جيوب اللبنانيين وأجسادهم بهذا الإرتفاع في الأسعار.

يقدر أن ارتفاع الأسعار في ٢٠١٧-٢٠١٨ أدى إلى إنخفاض معدلات المغذيات الدقيقة في الجسم لثمانية من الفيتامينات والمعادن الأساسية عند سكان لبنان بنسب تتفاوت بين ١٦,٣٪ (الكالسيوم) و ٢,٨٪ (فيتامين C). النسبة الأعلى لهذا التّدني سجلت في المدن حيث يعيش ٨٪ من سكان لبنان. بطبيعة الحال تأثرت أيضاً قدرة الفقراء على شراء الأغذية. بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١١ كانت كلفة شراء الحد الأدنى السنوي لإحتياجات الأسعار الحرارية قد إرتفعت بنسبة ٧٥٪ لتصل إلى حوالي ٩٨٧ دولار. بالفعل، إنتعش النمو الإقتصادي والتضخم الغذائي بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١١، عندما وصل أكثر من مليون فقير سوري من منعدمي الأمن الغذائي إلى لبنان نازحين عن الصراع الحاصل وراء الحدود.

في ظل تصاعد الأحداث، أثبت اللبنانيون مرونتهم بشكل رئيسي من خلال مبادرات فردية وجهود حكومية ودعم من الشتات اللبناني الكبير والغني نسبياً. تمكّن البلد من الإتكال على أسواقه وشتاته وإنتاجه الزراعي المحلي الذي يؤمّن للبنان الإكتفاء الغذائي في ما يخص أغلبية الفاكهة والخضار.

تبنى لبنان بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٥ برنامج ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (SDG) التي تتكون من ١٧ هدف تنموي تهدف للقضاء التام على الفقر وحماية الكوكب وضمان الرفاه للجميع. من بين جملة الأهداف هذه، يسعى الهدف الثاني (SDG٢) «للقضاء التام على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة»، وذلك على خمسة مراحل. رغم أن سوء التغذية لا يشكل حالياً خطراً جدياً في الدولة المشرقية الصغيرة، غير أنه ثبت صعوبة ضمان أبعاد الأمن الغذائي (التوافر، وقدرة الوصول، وقابلية الاستخدام، والاستقرار) في بعض الأحيان.

تشكل الاسواق في لبنان، المعروف بتاريخه التجاري، أهم شرايين حياته: تصل نسبة الإستيراد الغذائي لما يقارب الـ ٨٠ بالمئة في السنة. ويشكل الارتباط التاريخي بالأسواق مصدر نعمة ونقمة للبلد في نفس الوقت. منذ نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ والوتيرة السياسية في البلد عالية. أتت حكومات ورحلت أخرى ما أدى لشردمة السياسات العامة بما فيها سياسات الأمن الغذائي و التغذوي. بقيت القواعد الضريبية منخفضة بينما لجأت الحكومات المتعاقبة إلى الإستدانة، معظمها من المصارف المحلية. أدّى الإضطراب السياسي إلى فشل النمو الإقتصادي في مواكبة إنفلاش الدين العام حيث يملك لبنان إحدى أعلى نسب الدين العام في العالم مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي. يشكل ذلك أحد العوامل المساهمة في إعاقة تطوير شبكات الأمان الإجتماعية وفي بقاء نسبة الفقر قرابة الـ ٣٠ بالمئة.

بلغت نسبة البطالة الرسمية ١١٪ قبل وصول اللاجئين السوريين، لكن بعض التقديرات غير الرسمية تقدر هذه النسبة بأنها ضعفي الرقم الرسمي. كما تشير التقديرات بأن حجم القوة العاملة نمت بنسبة ٥٠٪ بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ نظراً لتدفق العمال السوريين. لذلك يقدر بأن نسبة البطالة عند الشباب زادت بنسبة ٥٠٪ منذ عام ٢٠١١، بينما تقدر نسبة البطالة عند السوريين الناشطين في سوق العمل بـ ٣٠٪.

لم تفتح الأسواق اللبنانية بالكامل لمنافع التجارة الحرة بسبب عدة عوامل منها عدم تطبيق إصلاحات

كما يكون السهل تكون الأرض

تتمكن الوزارة من تقديم خدمات الإرشاد الداعمة لصغار المزارعين. كنتيجة لما سبق، لا يستفيد هؤلاء المزارعين من المعلومات المتاحة عن الممارسات الزراعية الجيدة ولا يستطيعون النفاذ إلى مراكز البحوث و مصادر التمويل أو إلى قطاع تعاوني حسن التنظيم.

أزمة غذاء ونزوح

يعاني اللبنانيون والللاجئون في لبنان من تبعات نصف عقدٍ من نزوح بلغت نسبته ٢٥٪ من عدد سكان البلد. يقدر بأن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر زادت ٤٪ لتصل إلى ٣٢٪ من المواطنين اللبنانيين، بينما ٧٪ من الللاجئين السوريين غير قادرين على تأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية.

إزداد التنافس على الوظائف وهبطت الأجور نظراً لزيادة اليد العاملة السورية، خاصة في الوظائف المؤقتة لذوي المهارات المتدنية.

لذلك يعتمد الللاجئون السوريون على المساعدات الغذائية بشكل كامل والتي يقدمها بشكل رئيسي برنامج الغذاء العالمي عبر القسائم الغذائية في المتاجر المنتسبة إلى البرنامج. في الواقع بلغت نسبة الللاجئين السوريين الآمنين غذائياً ١١٪ فقط في عام ٢٠١٥ بعد أن كانت هذه النسبة ٣٢٪ في عام ٢٠١٣.

وضع اللبنانيين أفضل نسبياً، لكن بدأت أيضاً تظهر عندهم علامات إنعدام الأمن الغذائي و التغذوي على مستوى واسع. قبل الأزمة، أظهر تقريبا نصف المستطلعين ضمن بعض شرائح المجتمع اللبناني (في الجنوب والبقاع على سبيل المثال) أشكالاً من إنعدام الأمن الغذائي و التغذوي. الآن، ونظراً للشح في المال والموارد، أعرب ٤٩٪ من عموم اللبنانيين عن قلقهم تجاه قدرتهم على تأمين طعام كافٍ، بينما قال ٣١٪ من اللبنانيين أنهم لا يستطيعوا تأمين طعام صحي ومغذي على مدار العام.

على الجانب الآخر من طيف التغذية، يتحوّل نظام الغذاء اللبناني من نظام مليء بالمغذيات الدقيقة نحو نظام غربي حيث نسب الطاقة والسكريات والشحوم أعلى. هذا التحوّل أدى إلى إرتفاع نسبة البدانة المفرطة إلى ٩.١٪ عند الأوالاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٩ عام، وإلى ٢٨.٢٪ عند

لا يزال سهل البقاع، الذي كان يوماً ما يعرف بسلة خبز الإمبراطورية الرومانية، أكبر منطقة زراعية في لبنان من حيث المساحة وحجم الإنتاج. لعله من المناسب أيضاً أن يجسّد السهل علل القطاع الزراعي. بدأت العائلات التي كانت تعيش لأجيال حياة زراعية في السهل في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بالهجرة نحو المدن أو إلى خارج البلاد. ويواصل البناء غير المنظم في قضم الأراضي الزراعية التي قد تستخدم كمصدر عيش للمحتاجين في لبنان.

يتم هجرة القطاع الزراعي تماماً كما يهجر اللبنانيون سهل البقاع. وفقاً لتقديرات مختلفة فقد هوت نسبة الإنتاج الإقتصادي الزراعي من ٢٣٪ في أعلى مستوياتها في نهاية الحرب الأهلية الأخيرة إلى نسبة ٤٪ من الناتج المحلي اليوم. في الوقت عينه تشكل الزراعة ٢٥٪ من سوق العمل وما قد يصل إلى ٨٪ من الإنتاج الإقتصادي في المناطق الريفية. كما يعتبر العمال الزراعيون من أفقر العمال في القطاعات كافة، حيث يعيش ٤٠٪ منهم تحت خط الفقر، ما يضع عبئاً على سهل البقاع الذي يستضيف الحصة الأكبر من الللاجئين السوريين مقارنة بالمناطق اللبنانية الأخرى، علماً بأن جزءاً كبيراً منهم يعمل أيضاً في الزراعة.

وفقاً لتقديرات مختلفة فقد هوت نسبة الإنتاج الإقتصادي الزراعي من ٢٣٪ في أعلى مستوياتها في نهاية الحرب الأهلية الأخيرة إلى نسبة ٤٪ من الناتج المحلي اليوم.

لكن الوضع الحالي الصعب يخبأ القدرة الكامنة الحقيقية للقطاع الزراعي. تشكّل الأرض القابلة للزراعة نحو ٣٧٪ من مساحة لبنان بينما تقدّر الأرض المزروعة حالياً بـ ٢٣١ ألف هكتار فقط، نصفها مروى. تنوع البذور محدود بشكل كبير بينما الحيازات الزراعية صغيرة نسبياً ومفتتة. تعثرت مشاريع الريّ الواسعة وواجهت عوائق تقنية ولم تتمكن الحكومة من التدخل نظراً للمعوقات المالية. إذ تبلغ حصة وزارة الزراعة من موازنة الحكومة حالياً ٠.٥٪. من دون التمويل والإمكانات التقنية المناسبة، لم

سيادته الغذائية إذا تمت مأسسة وتطبيق ورصد الآليات والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي و التغذوي. تعزيز السيادة الغذائية وتحقيق هدف (SDG٢) يتطلّب خيارات إستراتيجية حول القطاعات والمنتجات الغذائية التي توقّر النتائج الأكثر إستدامة والأطول أمداً للأمن الغذائي والتغذية، وبنفس الوقت تعزّز قدرة لبنان على تحديد مصادر واستيراد الاطعمة المغذية وذات الأسعار المعقولة. هذا يعني أن البلد بحاجة لتطوير وتطبيق إستراتيجية تحدد الإنتاج المحلي بطريقة تؤمن الإستدامة، خاصة في ما يخص سلسلة الإمداد والموارد الطبيعية (المياه بشكل خاص) والمصاريف وكلفة البدائل المرتبطة بها.

لا يمكن لبلد غني بالموارد الطبيعية التي تعطيه القدرة على الحفاظ على الحياة مقارنةً بمحيطه أن يتجاهل النعمة التي يملكها. إذا أراد لبنان أن يحقق أمن غذائي أفضل أو هدف (SDG٢) فلا بد من معالجة الأسباب الأساسية لتراجع لزراعة في البلد. وقد وضع لبنان إستراتيجية شاملة يمكن البناء عليها لتحقيق هذه الأهداف، وهي إستراتيجية وزارة الزراعة ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩. تتضمن هذه الإستراتيجية ثمانية مسارات عمل والتي إن طُبّقت، وفقاً للأولويات الوطنية، قد تمكن لبنان من الوصول إلى أهداف (SDG٢).

لا يمكن إعادة إحياء الزراعة في لبنان بدون الاهتمام بالاراضي الزراعية. لذلك يجب إيقاف البناء العشوائي وتفعيل التخطيط التوجيهي لاستخدام الأراضي، كما يجب تفعيل الخطة الشاملة لترتيب الأراضي. بالإضافة الى ذلك صاغ لبنان إستراتيجية وطنية لقطاع المياه والتي يجب أن يعمل بشكل دؤوب على تطبيقها لتحقيق أهداف (SDG) مع حلول عام ٢٠٣٠. في مسألة السلامة الغذائية، إقامة مبدأ «من المزارع إلى المستهلك» ضروري لضمان سلامة وترويج المنتجات الزراعية المحلية، في الأسواق المحلية وفي الخارج. بدون التطبيق الفعّال لقوانين السلامة الغذائية الحديثة، تواجه هذه الإصلاحات الضرورية خطر البقاء حبراً على ورق.

في ما يخص أزمة اللاجئين، تقدّم الخطة اللبنانية لمعالجة الأزمة السورية الأسس للتعامل مع آثار الأزمة السلبية على لبنان، ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم أبرز توجهاتها. في نفس الوقت يجب على اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين التركيز على تقديم وسائل شراء الغذاء والإكتفاء

بالبالغين.. خطر إزدیاد نسبة البدانة المفرطة جدي، معدلات البدانة عند الرجال (٧٢,٨٪) هي أعلى من النسبة عند النساء (٥٩,٤٪). هذه الظاهرة تزيد من مخاطر تصاعد أمراض مزمنة أخرى وأدّت إلى زيادة أزمة الفقر كنتيجة لاختلاف المتطلبات المادية بين تكاليف الغذاء من جهة والرعاية الصحية من جهة أخرى وذلك عند اللاجئين والمواطنين اللبنانيين على حد سواء.

توصيات

منذ بداية الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين أصبح تحقيق (SDG٢) أكثر ضرورة من كونه هدف. مع إزدیاد عدد منعدمي الأمن الغذائي و التغذوي بملیون شخص وإزدیاد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من اللبنانيين بمئات الآلاف، فإن أي خصة في الأسعار شبيهة بما حصل عامي ٢٠١٧. ٢٠١٨ قد يكون لها تأثيرات كارثية على الأمن الغذائي و التغذوي في لبنان. يجب إستغلال هذا الوقت الذي يشهد إنخفاض في أسعار السلع الغذائية في العالم، لتطبيق الإصلاحات الضرورية لتعزيز الأمن الغذائي في البلد.

إن الخطوة الأولى لمعالجة أي قضية، بما فيها مسألة الأمن الغذائي و التغذوي، هي تعريف المشكلة في نطاقها المحلي. لن يستطيع لبنان الإستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي و التغذوي من دون إستراتيجية أمن غذائي واضحة وشاملة وتضم مختلف أصحاب الشأن، وتحدّد معايير الإستجابة. بموازاة ذلك على لبنان أن يعمل على إستبدال نظامه الحالي للدعم الإجتماعي ببرامج إجتماعية مركزة تؤدي مع الوقت إلى تأسيس سقف حماية إجتماعية موحد على المستوى الوطني.

لا يمكن لتمويل هذه المشاريع أن يقع على عاتق الحكومة اللبنانية وحدها، نظراً للإختلاط الحالي بين اللاجئين والسكان. يجب أن تستمر المؤسسات والوكالات الدولية في دعمها للبنان لتعامله مع هذا العدد من اللاجئين السوريين والفلسطينيين، مع تقديم الدعم التقني لتحسين شبكات أمانه الإجتماعية. إن العمل على تسهيل إنهاء الصراعات التي أدّت إلى تواجد اللاجئين في لبنان، في نهاية المطاف، يجب أن يكون ركيزة كل الجهود المبذولة.

لا يمكن للبنان أن ينعم بالإكتفاء الذاتي الغذائي في المستقبل المنظور، لكن بإمكانه تعزيز

يستحقون.

الذاتي للشريحة الأكثر عرضة لمخاطر الأمن الغذائي. وبما أن الأدلة تظهر أن اللاجئين هم وبفارق كبير الأقل أمناً بما يخص الغذاء، يجب أن تركز التدخلات بقوة على تأمينهم. تحديداً، يجب على لبنان أن يفي بالتزاماته بتخفيف قيود العمل على اللاجئين بحيث يصبح بإمكانهم تعزيز أمنهم الغذائي مع الالتزام بالسياسة اللبنانية. في المقابل، على المجتمع الدولي أن يستجيب بزيادة الدعم المالي للبلد. وفي موازاة ذلك، يحتاج اللبنانيون مبادرات تأخذ بعين الاعتبار حقهم، ليس فقط في الأمن الغذائي و التغذية، بل أيضاً في الإزدهار المعيشي والإرتقاء الإجتماعي.

على المستوى العام، توصي هذه الدراسة بأن يكون التوظيف و خلق فرص العمل للمواطنين واللاجئين على حد سواء من صلب برامج مكافحة الفقر في لبنان. يجب أن تتوسع التغطية الحالية لقانون العمل لتوسيع شبكات الأمان الإجتماعي وزيادة شرعية سوق العمل، وبالتالي زيادة الدخل الضريبي لتمويل العملية. تبقى عملية الإصلاح الجذرية لنظام الحماية الإجتماعية، إحدى أهم المبادرات المؤسسية لتأمين الأمن الغذائي و التغذية لكل سكان لبنان. يجب تعزيز مرافق المؤسسات القائمة كالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ووزارة الصحة العامة، لكن الموضوع الأكثر إلحاحاً هو الدعم المستمر وتطوير البرنامج الوطني لمكافحة الفقر، الجديد نسبياً. مع الوقت يجب تأطير هذا البرنامج في نظام فوائد موحد حيث يصبح السقف الوطني للحماية الإجتماعية قادراً على تغطية جميع المواطنين اللبنانيين في ما يتعلّق مباشرة بالأمن الغذائي و التغذية.

إستنتاج

الحاجة إلى الغذاء لا تميز بين لون أو عقيدة، وعدم التمييز نفسه يجب أن ينطبق على الإعتبارات التي تخص هذا الحق الإنساني الأساسي. لبنان يستحق، نظراً لكرمه في إستقبال ما يزيد عن ٢٥٪ من عدد سكانه كلاجئين، أن يحقق أهداف (SDG) وأن ينهي الجوع إلى الأبد.

لقد تخطى لبنان عتبة الخيار والعمل بات ضرورة، كما أن إحتمال تحقيق أهداف (SDG٢) في لبنان موجود، كما إحتمال تحقيق الخطط والإستراتيجيات والموارد الأخرى. تبقى فقط الإرادة السياسية لوضع جانباً الإعتبارات التي أعاققت لوقتٍ طويل قدرة اللبنانيين على تحقيق الأمن الغذائي و التغذية الذي

أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تحقيق نتائج تنموية أفضل (MDG8).^(٧) لعلّ أهم التحديات التي فشل في تحقيقها هي (MDG1) والتي كانت تهدف إلى تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر شديد إلى النصف مع حلول عام ٢٠١٥. يجدر ذكر أن معظم المعلومات المستقاة لقياس أهداف (MDG) جُمعت ونُشرت قبل إندلاع الصراع في سوريا وأزمة اللجوء.



الرسم ١: أهداف التنمية المستدامة
(المصدر: الأمم المتحدة)

بناءً على إنجازات لبنان في تحقيق أهداف (MDG) والدروس المستقاة منها، يأمل هدف التنمية المستدامة الثاني (SDG2)، كجزء من البرنامج التنموي لما بعد عام ٢٠١٥^(٨)، إلى أن يحقق: "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" للجميع.^(٩) التركيز على الجوع يكتسب منحى خاص كونه تم تفريقه عن الفقر (إذ كانا يشكلان هدفاً موحداً ضمن سياق MDG) لإبراز أهمية الموضوع.^(٤) يقسم SDG2 إلى مجموعة من خمسة مقاصد (راجع الرسم ٢)

وضمن كل من المقاصد مجموعة أهداف ثانوية لتحديد الأولويات في مقاربة «تحدي القضاء على الجوع» ضمن السياق الزمني الممتد على مدى الخمسة عشر سنة القادمة. تحدي القضاء على الجوع هي مبادرة أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في عام ٢٠١٢ وهي تتبنى نهج متكامل للقضاء على الجوع من خلال العمل نحو القضاء على العوائق ونحو التغذية الحسنة، وتأمين الوصول للغذاء المناسب لجميع وفي جميع الأوقات؛ والعمل نحو أنظمة غذائية مستدامة وشاملة ومثينة، تلغي خسارة وهدر الغذاء؛ ودعم المزارعين الصغار وخاصة النساء والشباب.^(١١)

تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٥ برنامج ٢٠٣٠ الذي يتضمّن مجموعة من ١٧ هدف من أهداف التنمية المستدامة (SDG) تهدف للقضاء التام على الفقر وحماية الكوكب وضمان الرفاه للجميع^(١). كل هدف يشمل أهدافاً ثانوية ومجموعها ١٦٩، وإلتزمت الدول حول العالم بالعمل نحو تحقيق هذه الأهداف على مدى الخمسة عشر سنة القادمة. تبني أهداف (SDG) على البرنامج التنموي الذي أعدته أهداف الألفية التنموية (MDG) والتي إنتهت في ٢٠١٥ وتتوسع به (راجع الرسم ١). كجزء من الجهود لتطبيق برنامج ٢٠٣٠ في لبنان، فوّضت الاسكوا وبرنامج الغذاء العالمي الجهد الحالي لمراجعة استراتيجية للأمن الغذائي و التذوي في لبنان.

تمكّن لبنان خلال فترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، بالرغم من تأثيرات الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين على لبنان، من تحقيق بعض أهداف (MDGs) والعديد من مقاصدها.^(٦) وفقاً لآخر تقرير رسمي للحكومة اللبنانية بالتعاون مع الأمم المتحدة، تمكن لبنان من تحقيق هدف (MDG2) والذي نص بتأمين التعليم الإبتدائي للجميع، إذا ما تم غرض النظر عن تأثيرات الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين على الإنخراط جميع الأطفال في البلد في نظامه التعليمي.^(٣) برغم وجود بعض الثغرات تمكن لبنان أيضاً من تحقيق أهداف ثانوية في (MDG3) والذي يقيس تمكين المرأة والمساواة الجندرية في التعليم كما في معاشات التوظيف والإنخراط السياسي.^(٤) أما (MDG4) والذي يهدف لتخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين فقد تحقق بنسب تقارن بتلك التي حققتها الدول المتطورة.^(٥) تم أيضاً تحقيق أهداف تحسين صحة الأم ضمن (MDG5).^(٧)

إن إنجازات لبنان في (MDG) جديرة بالملاحظة خاصة إذا أخذت في سياق الإضطراب السياسي المستمر ونمو عدد السكان بنسبة تتجاوز الـ ٢٥٪. لذلك يمكن تفهّم فشل لبنان بتحقيق الأهداف المتعلقة بوقف وعكس نسبة إنتشار السيدا (MDG6)، وتبني برامج وسياسات بيئية وتخفيض الخسارة في التنوع البيولوجي (MDG7)، والإصلاح المالي بهدف

المقصد رقم ١

القضاء على الجوع وضمن حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠.

المقصد رقم ٢

وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥.

المقصد رقم ٣

مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠.

المقصد رقم ٤

ضمان وجود نظم إنتاج غذائية مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠.

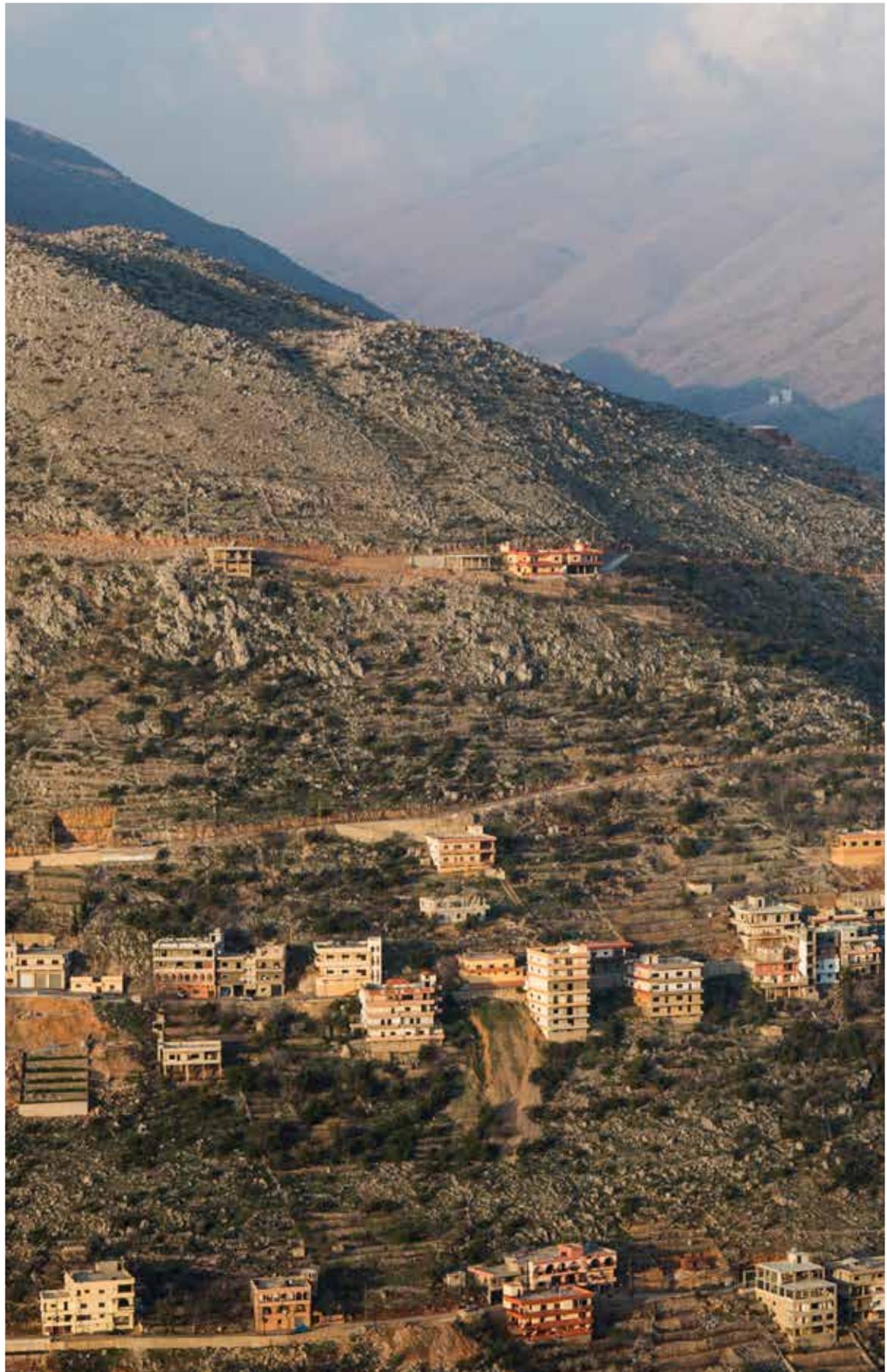
المقصد رقم ٥

الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمن الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠.

الرسم ٢: مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة (المصدر: الأمم المتحدة)

إن إنجازات لبنان في (MDG) جديدة بالملاحظة خاصة إذا أخذت في سياق الإضطراب السياسي المستمر ونمو عدد السكان بنسبة تتجاوز الـ ٢٥٪





المنهجية

تماشياً مع دعم الأمم المتحدة للحكومة اللبنانية، قامت الإسكوا وبرنامج الغذاء العالمي بتفويض إعداد هذا التقرير من أجل إستكمال وإرشاد عمل وكالات الأمم المتحدة وشركائها نحو دعم لبنان في تحقيق هدف SDG2.

في هذا السياق تم تحديد خمسة أهداف لهذا البحث:

- إيجاد تحليل مشترك وشامل لوضع الأمن الغذائي و التغذوي في لبنان ضمن ركائز تحدي القضاء على الجوع ومقاصد SDG2؛
- تحديد التقدّم الذي حققته السياسات والبرامج الهادفة لتعزيز الأمن الغذائي و التغذوي عند النساء والرجال والبنات والصبيان والتعرّف على أي ثغرات في الإستجابة والموارد المتاحة والإمكانات المؤسسية؛
- تقديم نظرة عامة عن الموارد المحتملة المتعلقة بقطاع الأمن الغذائي و التغذوي في لبنان؛
- مناقشة وتحديد أولويات الخطوات التي يتوجب على الحكومة وأصحاب الشأن الآخرين إتخاذها من أجل تدارك فجوات الإستجابة وتسريع التقدّم نحو القضاء على الجوع، وإذا أمكن، تقديم نظرة عامة عن كيفية تنفيذ وتمويل هذه الخطوات بما في ذلك احتمال شمل القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- تعريف أهداف أو مقاصد الأمن الغذائي و التغذوي المضمنة في أو التي يركز عليها مشاريع وطنية أو تم الإتفاق عليها في سياق إقليمي لتسهيل التقدّم نحو القضاء على الجوع.

معايير SDG2 القياسية

تعتبر المقاصد المحددة ضمن SDG2 المعايير لقياس التقدم الوطني والمشاريع التنموية. كما يتم تطوير مؤشرات محددة أخرى. سهّل إستخدام معايير SDG2 القياسية تصميم أدوات البحث التي درست كيفية عمل لبنان بالطريقة الأكثر فعالية لتحقيق مقاصد SDG2. تحديداً، قام فريق البحث

بتحويل المقاصد الخمسة المتعلقة بـSDG2 إلى إستبيانات بحثية إستُخدمت كنماذج لإجراء المقابلات شبه المنظمة مع مصادر المعلومات الرئيسية، كما شكّلت أسس ورش العمل التي أجريت بين ١٢ و ١٥ نيسان ٢٠١٦ في مبنى الإسكوا في بيروت.

الأمن الغذائي

إجتمع في عام ١٩٩٦ ممثلون عن رؤساء الدول في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في العاصمة الإيطالية روما لوضع قائمة من الإلتزامات لحدّ الجوع.

صيغ تعريف الأمن الغذائي الناتج عن القمة والمعترف به عالمياً كما يلي:

الأمن الغذائي و التغذوي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.

مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦

توافر الأغذية يحاكي جانب العرض في الأمن الغذائي و التغذية و يتم تحديده من خلال مستوى الإنتاج ومستويات التخزين والميزان التجاري.	توافر الأغذية
توافر كمية مناسبة من الغذاء على المستوى الوطني والعالمي لا يضمن بحد ذاته الأمن الغذائي و التغذية على المستوى المنزلي. أدت المخاوف من عدم توافر قدرة الوصول إلى الأغذية إلى تركيز أكبر في السياسات على الدخل والمصرف والأسواق والأسعار في تحقيق أهداف الأمن الغذائي و	قدرة الوصول إلى الأغذية
يعرف استخدام الأغذية على أنه الطريقة التي يستخدم بها الجسم كافة المغذيات في الطعام. إستهلاك الطاقة والمغذيات الكافية من قبل الأفراد هو نتيجة رعاية وممارسات تغذية جيدة، وتحضير للطعام، والتنوع في الغذاء، والتوزيع الغذائي على المستوى المنزلي. يحدد هذا الاستخدام، إلى جانب الاستخدام البيولوجي للإستهلاك الغذائي، الوضع الغذائي للأفراد.	قابلية استخدام الأغذية
حتى لو كان الإستهلاك الغذائي للفرد مناسب اليوم فهو يعتبر عديم الأمن الغذائي إذا كانت فرص الحصول على الغذاء غير مناسبة في بعض الفترات الزمنية، ما قد يؤدي إلى تدهور وضعه الغذائي. قد يكون للظروف المناخية أو عدم الإستقرار السياسي أو عوامل إقتصادية (البطالة أو إرتفاع أسعار الغذاء) تأثير على وضع الأمن الغذائي للفرد.	إستقرار فرص الحصول على الأغذية

الرسم ٣: أبعاد الأمن الغذائي (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨)

ومؤسسات مانحة، وأصحاب شأن ذي صلة آخرين الذين تم تحديدهم بالتشاور مع برنامج الغذاء العالمي والإسكوا والمستشار الفني للمشروع. لم ينشر أسماء الذين أجري معهم المقابلات من أجل الحصول على إجابات صريحة منهم. (راجع الملحق د للإطلاع على قائمة بالمنظمات التي ساهمت في المقابلات مع المصادر الرئيسية والورشات التدقيق النهائي).

تجميع بيانات ثانوية: أجريت مراجعة أدبية للمنشورات التنموية والأكاديمية والصحفية التي توطر الأمن الغذائي و التغذية في سياق مشاريع وإمكانيات التنمية الوطنية اللبنانية، وأهداف التنمية المستدامة. تمت هذه المراجعة للبيانات الثانوية طوال فترة البحث.

تم تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي و التغذية ضمن التعريف أعلاه وهي: ١. التوافر، ٢. قدرة الوصول، ٣. قابلية الاستخدام، ٤. والإستقرار. (راجع الرسم ٣). يتبنى هذا التقرير هذه الأبعاد الأربعة كأساس لتحديد الثغرات التي تحتاج للمعالجة في لبنان من أجل تحقيق مقاصد SDG٢.

كما بنى الباحثون جزءاً مهماً من تحليلاتهم على أحدث المؤشرات المتوفرة لتحديد الأمن الغذائي و التغذية في لبنان وفق تعريف منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة وطبقاً لارتباطها بالأبعاد الأربعة المذكورة أعلاه (راجع الرسم ٤).^(١٢)

المنهجية

تستند هذه المراجعة على منهجية بحث تجريبي ذو منحى عملي موجهة خصيصاً لتحديد الثغرات المؤسسية في سياق برنامج ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد هدف SDG٢.^(١٣) تمت عملية المراجعة على امتداد ٦ أسابيع (إبتداءً من أول آذار ٢٠١٦ حتى منتصف نيسان ٢٠١٦). شملت العملية ما يلي:

تجميع بيانات أولية: أجرى الباحثون ٣٠ مقابلة معمّقة مع خبراء محليين وعلى مستوى الوطن، ومسؤولين حكوميين، وموظفين في الأمم المتحدة، وممثلي منظمات دولية غير حكومية،



التوافر

٣٩%

(٢٠٠٩-٢٠١١)

نسبة الطاقة الغذائية
المستمدة من الحبوب
والجذور والدرنيات

(نسبة مئوية من مجمل
الطاقة الغذائية)

\$١٣٥

(٢٠١٤-٢٠١٦)

معدل تناسب توافر
الطاقة الغذائية

(توافر الطاقة الغذائية كنسبة
مئوية مقارنة بمعدل متطلبات
الطاقة الغذائية)

٨١ غرام

(٢٠٠٩-٢٠١١)

معدل توافر البروتين
(غرام للفرد في اليوم)

\$٢٤٤

(٢٠١١-٢٠١٣)

معدل قيمة الإنتاج
الغذائي

(حسب أسعار ٢٠٠٤-٢٠٠٦
للفرد)

٣٢ غرام

(٢٠٠٩-٢٠١١)

توافر البروتين من
اللحومات

(غرام للفرد في اليوم)



الإستقرار

٨٨,٣%

(٢٠٠٩-٢٠١١)

نسبة الإتكال على
إستيراد الحبوب
الغذائية

٨٤,٩%

(١٩٩٩-٢٠٠١)

نسبة الطرق المعبّدة
من مجمل الطرق

٤٤%

(٢٠١١-٢٠١٣)

نسبة قيمة الغذاء
المستورد مقارنة
بمجموع البضاعة
الموردة

أقل من ٥%

(٢٠١٤-٢٠١٦)

إنتشار نقص التغذية



٨٠,٢%

(٢٠١١-٢٠١٣)

نسبة الأرض الزراعية
المجهزة للري

٢٩
كيلو كالوري

(٢٠١٤-٢٠١٦)

تعمّق النقص الغذائي

(سعرات حرارية للفرد في
اليوم)

-١,٧٢

(٢٠١٤-٢٠١٦)

مؤشر الإستقرار
السياسي وغياب
العنف والإرهاب

٦٦,٧%

(٢٠٠٥-٢٠٠٧)

كثافة الطرق

(لكل ١٠٠ كم مربع من
مساحة)

١٦,٥

(٢٠١٣-٢٠١٥)

التغيّر في نسبة
الإنتاج الغذائي للفرد

(حسب أسعار ٢٠٠٤-٢٠٠٦
بالدولار الأمريكي للفرد)

\$١٦,٥٥٩

(٢٠١٤-٢٠١٦)

الناتج المحلي العام
للفرد

(حسب القيمة الشرائية وفق المعيار
العالمي لاعتماد الدولار الأمريكي لعام
٢٠١١)

٤١

(٢٠١١-٢٠١٣)

التغيّر في نسبة
التوافر الغذائي للفرد

(التغيّر في نسبة التوافر
الغذائي للفرد)

٨,٤%

(٢٠١٤-٢٠١٦)

إنتشار عدم الكفاية
الغذائية

الإستخدام



٨٠,٧%
(٢٠١٦-٢٠١٤)

نسبة الحصول على مرافق صحية محسنة

٢٤,٢%
(٢٠١٣-٢٠١١)

إنتشار فقر الدم في الأطفال تحت سن الخامسة

٩٩%
(٢٠١٦-٢٠١٤)



نسبة الحصول على مصادر محسنة للمياه

(نسبة السكان التي تملك فرص معقولة للحصول كميات مناسبة من المياه من مصادر محسنة)

٢٦,٨%
(٢٠١٣-٢٠١١)

إنتشار فقر الدم في النساء الحوامل

الرسم ٤: مؤشرات الأمن الغذائي في لبنان لمنظمة الأغذية والزراعة (المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة، بيانات ما بعد عام ٢٠١٣ هي عبارة عن تقديرات)

عدا عن القيود في تصميم البحث، ظهرت قيود في ما يخص توافر البيانات. يزداد توافر البيانات عن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي و التغذية للاجئين السوريين نظراً للإستجابة المشتركة من الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي لأزمة اللاجئين. غير أن معظم البيانات والإحصائيات المتوفرة عن الأمن الغذائي و التغذية في لبنان هي من فترة ما قبل أزمة اللجوء السوري، وهذا عقْد عملية التحليل الآني نظراً لتوقيت وموثوقية هذه البيانات.

إن قدرة لبنان على تجميع بيانات موثوقة على مستوى الوطن كانت دائماً محصورة، حتى في فترة ما قبل الحرب الأهلية، بدوائر الإحصاءات الرسمية، والتي ما زالت مقيدة بإمكانيات مالية وبشرية وإدارية وقانونية غير ملائمة لتجميع بيانات دقيقة وضمن الإطار الزمني المطلوب.^(١٤)

يشكّل وضع الخطوط الأساسية للمجموعات السكانية تحدّ: فلم يجر لبنان أي تعداد سكاني منذ عام ١٩٣٢ (أي قبل أن تؤسس الجمهورية) ولا تقوم الحكومة بإحصاءات دورية على مستوى الوطن عن الفقر، أو عن الدخل والمصروف، أو عن الغذاء، أو عن الوضع الوظيفي والمنزلي. معظم البيانات الممثلة على مستوى الوطن تعتمد على مسح للأسر أجري من قبل الإدارة المركزية للإحصاءات عام ٢٠٠٥ وحدثت بمسح للظروف المعيشية في عام ٢٠٠٧ و تم مسح عنقودي متعدد المؤشرات في عام ٢٠٠٩.^(١٥)

التدقيق النهائي والتعليقات وكتابة التقرير:

أقيمت ورشتي عمل بحضور تمثيل واسع لأصحاب الشأن في ١٢ و ١٥ نيسان ٢٠١٦. كان ضمن المشاركين مسؤولين حكوميين وممثلين عن منظمات دولية غير حكومية وخبراء تنمية وأعضاء من مجموعة العمل الخاصة بقطاع الأمن الغذائي والتي تقودها وزارة الزراعة، بالإضافة إلى خبراء محليين. شكلت ورشات العمل منبرا للنقاشات البناءة والتعليق على نتائج البحث ومراجعة الخبراء للتقرير الحالي، وذلك بطريقة تشاركية.

القيود

تحليل وضع الأمن الغذائي و التغذية هو تمرين واسع النطاق يشمل مجموعة متعددة من الأبعاد والجوانب المتداخلة. نظراً للنطاق الزمني المحدود الذي خصص لهذه المراجعة، فإن هناك عدداً من القيود التي حدّت من المراجعة الأدبية المنهجية وحدّت أيضاً من الخيارات في مقابلات المصادر الرئيسية. على سبيل المثال، تم إختيار أصحاب الشأن بطريقة غير عشوائية عبر تخصصات عديدة في مجال الأمن الغذائي و التغذية لتجميع أكبر عدد ممكن من وجهات النظر من مصادر خبيرة. كما إختار فريق البحث منشورات عن مواضيع تتعلق، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالأمن الغذائي كقضية، هذا وطوّرت الأسس النظرية لهذا البحث في موازاة البحث التجريبي بدلاً من أن يتم ذلك قبل البدء في البحث.



في ما يخص موثوقية المعلومات فإن معظم هذه البيانات مبلغ عنها ذاتياً، ما يخلق مشاكل تخصّ دقّة الإدراك الذاتي والرغبة بمشاركة البيانات. أخيراً، بما أن معظم البيانات على مستوى الوطن تسبق أزمة اللاجئين السوريين، يجب التعاطي مع جميع الأرقام الصادرة من لبنان بحذر. أيضاً، في ما يخص المقارنة، لا يملك لبنان ووفرة من البيانات على المستوى الوطني التي بالإمكان إستخدامها لتقييم الوضع الغذائي بشكل تام. البيانات الموجودة تشمل بعض أطراف المجتمع في فترات متفاوتة من الزمن.

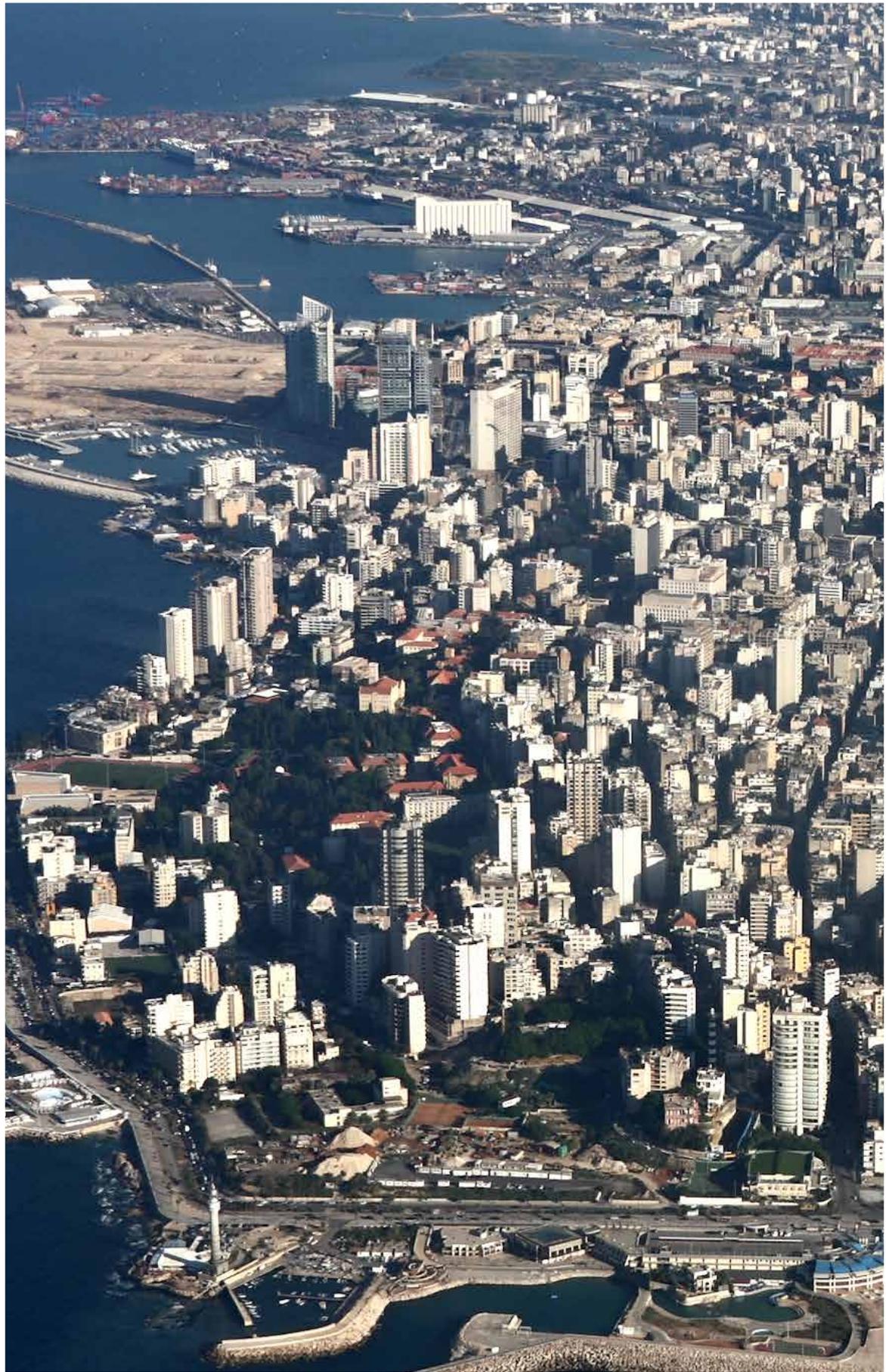
تعاني مقاييس الأمن الغذائي و التغذوي الوطنية أيضاً من القصور. بطبيعة الحال فإن العلاقة بين الغذاء والتغذية متداخلة بطريقة وثيقة، بيد أن محاولات قياس وتقييم نتائج أبعاد أمن الغذاء والتغذية تقع خارج إطار العمل المنسق. لا يملك البلد تعريف يُعمل به للأمن الغذائي ، الأمر الذي يعيق قدرة صناع السياسات على معالجة الموضوع بشكل كلي.

إذا أخذنا مشاكل محدودية البيانات بالحسبان، فإن التقرير الحالي يحتوي على أحدث البيانات المتوفرة. إستُخدمت أيضاً بيانات جزئية، حتى لو لم تكن شاملة أو ممثلة على مستوى الوطن، لإعطاء مؤشرات عن توجهات على إطار أوسع (يُظهر الرسم ٥ أدناه نظرة مختارة عن وضع القيود المعلوماتية في لبنان).

المجال	أحدث البيانات المتوفرة	المصدر	ملاحظة
هشاشة وضع اللاجئين السوريين	٢٠١٥	برنامج الغذاء العالمي / المفوضية العليا لشؤون اللاجئين / صندوق الأطفال في الأمم المتح	
هشاشة وضع اللاجئين الفلسطينيين	٢٠١٥	وكالة الإغاثة والأشغال في الأمم المتحدة	
هشاشة وضع المجتمع اللبناني المضيف	٢٠١٥	منظمة الأغذية والزراعة / REACH	حجم العينة محدود
قيمة الإنتاج الزراعي	٢٠١٣	منظمة الأغذية والزراعة	يرتكز على بيانات مبلغة على مستوى الوطن وفق القيم والأحجام
مؤشرات الأمن الغذائي	٢٠١٣	منظمة الأغذية والزراعة	بيانات ما بعد عام ٢٠١٣ هي عبارة عن تقديرات
الناتج المحلي العام	٢٠١٣	إدارة الإحصاء المركزي	تعديلات على تقديرات النمو في ٢٠١١-٢٠١٢
الموازنة الأسرية	٢٠١٢	إدارة الإحصاء المركزي	حجم العينة يتضمن نسبة كبيرة من عدم الإجابات
الفقر	٢٠١١	إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي	يعتمد على مسح موازنة الأسرة التي تشمل عينتها عدد كبير من عدم الإجابات. المسح الأخير على مستوى الوطن يعود إلى عام ٢٠٠٤
المسح الزراعي	٢٠١٠	وزارة الزراعة	
المياه	٢٠١٠	الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه	يعتمد على العديد من المصادر منها مسح المياه في منظمة الزراعة والتغذية وسوق المياه في الشرق الأوسط
اليد العاملة	٢٠٠٩	إدارة الإحصاء المركزي	يعتمد على مسح واسع للمؤشرات الإجتماعية
مسح الدخل والمصرف الأُسري	٢٠٠٧	إدارة الإحصاء المركزي	
المساهمات في الطاقة المستهلكة	٢٠٠٦	تغذية الصحة العامة (منشور أكاديمي)	تم تجميع المعلومات في بيروت فقط
مؤشرات تغذية الأطفال	٢٠٠٤	البنك الدولي / صندوق الأطفال في الأمم المتحدة / مؤشرات منظمة الصحة العالمية	تعتمد البيانات على مسح الصحة العائلية في لبنان
التعداد السكاني	١٩٣٦	سلطات التفويض الفرنسية	لم تجرى لأسباب سياسية
سجل زارعي	غير مكتمل	وزارة الزراعة	العديد من المزارعين لا يرغب بالمشاركة

الرسم ٥ : محدوديات إحصائية مختارة

(المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، إدارة الإحصاء المركزي، وزارة الزراعة، يونيسف، منظمة الصحة العالمية، تغذية الصحة العامة، وزارة الطاقة والمياه، منظمة الأغذية والزراعة، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، الأونروا)



٣. المقدمة

خلفية البلد

لبنان بلد صغير نسبياً في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، وتغطي جغرافيته مساحة ١٠٤٥٢ كيلومتر مربع. وصل عدد سكانه الأصليين إلى ٤,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٤.^(١٦) منذ عام ٢٠١١ إستقبل لبنان ما يقارب ١,٥ مليون لاجئ سوري بالإضافة إلى إحتضانه حوالي ٢٨ ألف لاجئ فلسطيني (بما فيهم فلسطينيون نزحوا من سوريا).^(١٧) في أواخر كانون ثاني ٢٠١٦ كان رقم اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية العليا في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في لبنان حوالي ١,٦٧,٠٠٠ شخص.^(١٨)

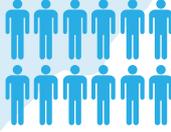
الهرمية العُمرية لسكان لبنان مخروطة الشكل والجزء الأكبر من السكان (٥٣%) هم بين سنّ الـ ٢٠ والـ ٥٩، وذلك قبل أزمة اللجوء السوري.^(١٩) مع وصول اللاجئين السوريين إرتفعت نسبة الأطفال والنساء الذين يشكلون ٨٠% من مجموع اللاجئين السوريين في لبنان.^(٢٠)

يقطن سكان لبنان بأغليبتهم الساحقة في المدن وتبلغ الكثافة السكانية ٤٤٤ نسمة في كل كيلومتر مربع.^(٢١) منذ إنتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠ إزدادت نسبة قاطني المدن من ٨٣,١% إلى ٨٧,٢% في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن تتخطى هذه النسبة الـ ٩٠% بحلول عام ٢٠٣٠.^(٢٢) يقطن أكثر من نصف سكان لبنان الأصليين في محافظتي بيروت وجبل لبنان (والتي تتضمن الضواحي الجنوبية لبيروت).^(٢٣) يتوزع اللاجئون السوريون على كافة الأراضي اللبنانية لكن الأكثرية تسكن في محافظات الشمال والبقاع وبيروت وجبل لبنان.^(٢٤)

من مجموع سكان
قبل أزمة اللاجئين
تبلغ أعمارهم بين ٢٠
و ٥٩ سنة

٥٣%

٤٤٤ نسمة في كل
كيلومتر مربع من
مساحة لبنان



إزدادت نسبة قاطني
المدن من ٨٣,١% إلى
٨٧,٢% في عام ٢٠١٠،
ومن المتوقع أن
تتخطى هذه النسبة
الـ ٩٠% بحلول عام
٢٠٣٠



الإقتصاد

في الأسواق اللبنانية تأتي من قطاعات ذات تركيز عالٍ للسوق في أيدي تجار قلائل (مثلاً ٤٪ من السوق مملوك من ٤ شركات أو أقل). في قطاعات كالإسمنت والمرطبات والصابون وطلاء المعادن تسيطر خمس شركات أو أقل على ثلثي السوق. (٣١) وفقاً لأحدث دراسات السوق والتي أجريت قبل أكثر من عقد من الزمن، ٥٨٪ من أسواق المنتجات يسيطر عليها ثلاث شركات، حيث تسيطر هذه الشركات على ٤٪ أو أكثر من هذه الأسواق، وكانت تبلغ قيمة هذه الأسواق في وقتها ٨ مليار دولار. (٣٢) تزداد هذه النسبة إلى ٦٪ من السيطرة على ٥٢٪ من الأسواق إذا ما نظرنا إلى الخمس شركات الكبرى في كل من أسواق المنتجات هذه. (٣٣)

كون إقتصاده يركز على التجارة، يعتمد لبنان بشكل كبير على الإستيراد ويزداد هذا الإعتماد مع الوقت. في كانون الثاني ٢٠١٦ بلغ العجز في الميزان التجاري ١,٣ مليار دولار وهذا العجز يتزايد بشكل شبه دائم منذ عام ٢٠٠٤. (٣٤) يبلغ معدل العجز التجاري بين ١٩٩٣ و٢٠١٦ ٧٨٨,٤٥ مليون دولار وسجلت أعلى نسبة عجز في شباط ٢٠١٢ حيث بلغت ٢,٣ مليار دولار. (٣٥)

يرتكز إقتصاد لبنان بشكل كبير على الخدمات حيث تشكل التجارة والخدمات والنقل والاتصالات ثلثي الإنتاج الإقتصادي. (٣٥) تتسم النظرة الإقتصادية للبلد بتحرير واسع النطاق لأسواقه كالتجارة المحلية الحرة وسياسة الإستثمار، والتسعير الحر لمعظم المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى نظام تجارة وتبادل من غير ضوابط. (٣٦) لقد أبقّت الحكومة اللبنانية رسمياً ملكيتها محدودة بالبنى التحتية والمرافق العامة مع الحفاظ على سياسة عدم التدخل في الإستثمارات الخاصة. (٣٧)

وفق آخر التقديرات، بلغ الناتج المحلي العام في لبنان ٤٥,٧ مليار دولار (٣٨) في بداية عام ٢٠١٥ ما يجعله بلد ذو دخل متوسط يبلغ الناتج المحلي الفردي فيه ١٧,٤٦٢ دولار. يقدر معدل نمو الناتج المحلي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ بـ ٢٪ بينما سجلت تلك الفترة معدل تضخم ١,١٪. (٣٩) آخر الأرقام الرسمية المتوفرة عن التشغيل المنظم (وهي تسبق تاريخ وصول اللاجئين السوريين) تشير إلى أن التجارة والخدمات تشكل ٦٦٪ من ملف لبنان التوظيفي. (٤٠)

الإقتصاد اللبناني حر ومفتوح ولكن أسواقه تعاني من عدم الفعالية. لا تؤدّ الأسواق لرفاهة المستهلك (من حيث الخيار والأسعار) ولا إلى المنافسة التي تساعد في تخفيف الفقر. التقديرات تشير إلى أن نصف المنتجات التي تباع

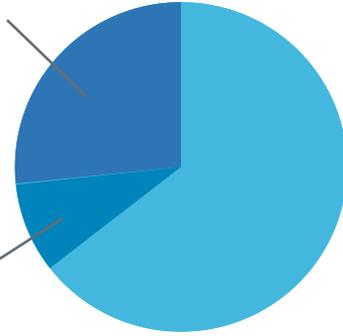
الميزان التجاري في لبنان



الرسم ٦: الميزان التجاري في لبنان (المصدر: مصرف لبنان)

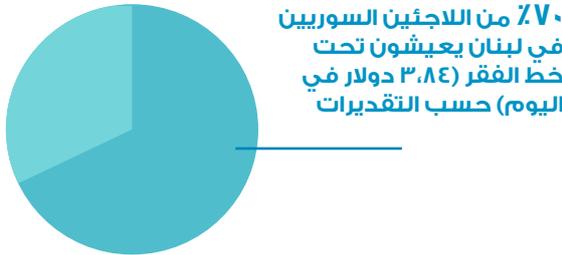
تم دراستها. توجد اليوم في لبنان دراسة واحدة ممثلة على مستوى الوطن للفقر وتم نشرها عام ٢٠٠٨. وفق تحليلات تلك الدراسة يقبع نحو مليون لبناني، أي ما يقدر بـ ٢٧٪ من عدد السكان، تحت خط الفقر الأعلى حسب الدخل (٤ دولار في اليوم) وذلك قبل الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين السوريين. يقدر بأن ٧٪ من السكان في لبنان يعيشون تحت خط الفقر الشديد وفقاً لدخلهم (٢,٤ دولار في اليوم).^(٥٠)

٢٧٪ من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى حسب الدخل (٤ دولار في اليوم) وذلك قبل أزمة اللاجئين السوريين



٧٪ من السكان في لبنان يعيشون تحت خط الفقر الشديد وفقاً لدخلهم (٢,٤ دولار في اليوم)

هذا ويقدر بأن ٧٠٪ من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر (٣,٨٤ دولار في اليوم)، وذلك خط الفقر التي تم تحديده من قبل لبنان والأمم المتحدة في إطار الإستجابة للأزمة.^(٥١) تقاس أرقام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والذين أتوا من سوريا (الذين نزحوا من سوريا منذ عام ٢٠١١)



بمعيار مختلف (٧ دولار في اليوم) من قبل الأمم المتحدة.^(٥٢) مع ذلك تظهر نسبة الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين شبيهة بتلك المتعلقة بنظرائهم السوريين، فهي ٦٥٪ للاجئين الفلسطينيين في لبنان و٨٩٪ بين اللاجئين الفلسطينيين الذين أتوا من سوريا.^(٥٣)

بلغت نسبة البطالة الرسمية قبل أزمة اللاجئين السوريين ١١٪، لكن معظم التقديرات غير الرسمية تقدر النسبة بـ ٢٠٪.^{(٣٦)(٣٧)} ويقدر بأن البطالة عند الشباب إزدادت بنسبة ٥٠٪ منذ عام ٢٠١١ بينما تقدر البطالة عند السوريين الناشطين في سوق العمل بنسبة ٣٠٪.^{(٣٨)(٣٩)} بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ زاد حجم القوى العاملة بحوالي ٥٠٪ نظراً للتدفق السوري.^(٤٠) لأن العمال السوريون يقبلون بأجور أقل بكثير من نظرائهم اللبنانيين، خاصة في القطاعات التي تتطلب عمال ذوي المهارات المتدنية كالبناء والزراعة، إزداد التنافس على الوظائف مع دفع الأجور إلى الأسفل.^(٤١) أدى ذلك إلى إقصاء العديد من اللبنانيين من وظائف الدرجة الثانية، وهناك إعتقاد بأن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر (٢,٤ دولار في اليوم) زادت ٤٪ من مستويات ما قبل أزمة اللاجئين والتي كانت تبلغ ٢٧٪ من عدد سكان لبنان.^{(٤٢)(٤٣)}

يجب النظر إلى أرقام الإنتاج الإقتصادي والتوظيف من منظور تواجد سوق عمل سائدة غير نظامية تقدم من ٣٠٪ إلى ٥٦٪ من فرص العمل على مستوى الوطن وفق العديد من التقديرات.^(٤٤) نظراً لطبيعة هذه السوق يصعب قياس حجمها لكنه تم دراستها نوعياً في لبنان وتم تقدير بعض العوامل التي تسببها: الحاجة للوظائف غير النظامية في ظل إنعدام فرص التوظيف النظامية، والتحويلات من الخارج، والفساد، والشبكات غير القانونية التي تعمل في التهريب والأسواق السوداء.^(٤٥) أدت أزمة اللجوء السوري في السنين القليلة الماضية إلى إنتشار العمل غير النظامي ويقدر أن ٩٢٪ العاملين بين اللاجئين السوريين في لبنان يعملون بدون عقود عمل رسمية وأكثر من نصفهم يعمل في أعمال عرضية أو موسمية.^(٤٦)

إعترف مؤتمر لندن في شباط ٢٠١٦ بهذه التحديات ووعدهم الحكومة اللبنانية لمواجهة تحديات سوق العمل. بدورها وعدت الحكومة بتخفيف قيود العمل المفروضة على اللاجئين السوريين.^(٤٧) لكن لم تعكس سياسات سوق العمل هذه الوعود إلى الآن.

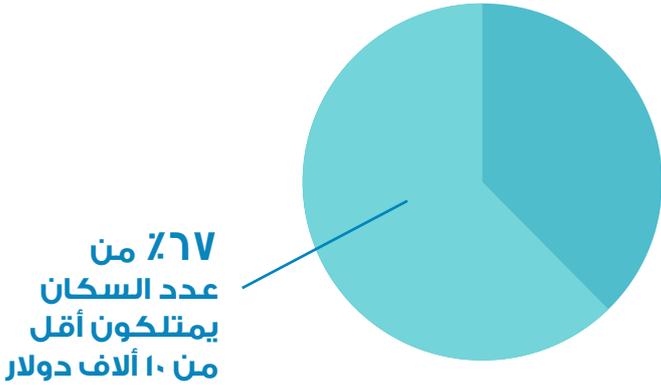
الفقر وعدم المساواة

لا يقيس لبنان الفقر بطريقة موقوتة أو يمكن الإعتماد عليها، والدراسات التي تتناول الموضوع تستخدم مقاييس مختلفة وتعتمد على حسابات مختلفة لخط الفقر حسب الزمن والعينة التي

يعاني لبنان أيضاً من عدم مساواة وعدم الفعالية البيئية على مستوى واسع. كانت التقديرات قبل أزمة اللاجئين أن أفقر ٢٠٪ من سكان لبنان يمثلون ٧٪ من مجمل الاستهلاك بينما أغنى ٢٠٪ يشكلون ٤٣٪ من الإستهلاك العام.^(٥٤) أيضاً حسب معدلات الإستهلاك الفردي فإن سكان العاصمة يستهلكون أكثر من ضعف ونصف معدل الإستهلاك الوطني بينما سكان الشمال يستهلكون ثلاث أرباع معدل الإستهلاك الوطني.^(٥٥) هذا وتنتشر عدم المساواة الإستهلاكية ضمن المحافظات نفسها إذ يقدر بأن نسبة عدم المساواة في الإستهلاك تصل إلى ٩٢٪ ضمن كل محافظة.^(٥٦)

في ما يخص الدخل، يقدر دخل الأسرة الوسطي بـ ١٣,٠٠٤ دولار.^(٥٧) توزيع الثروة الفعلي أيضاً مناز نحو النخب. يقع لبنان بين بين الدول العشر الأولى في عدم المساواة في توزيع الثروة، حيث أن رقم جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الثروة يبلغ ٨٤,٨٠٨^(٥٨) بينما يمتلك ٦٧٪ من عدد السكان أقل من ١٠ آلاف دولار.^(٥٩) يقدر معدل الثروة للشخص البالغ بـ ٥,٣٤ دولار مقارنة بمعدل دين يبلغ ١٢,٦٩٧ دولار، بذلك يلجأ اللبنانيون إلى الإستدانة كاستراتيجية تعامل سلبية مع إنعدام الدخل والقدرة الشرائية.^(٦٠)

إن قدرة الدولة على التعامل مع الفقر ضعيفة نظراً للإنفاق القليل على البرامج الإجتماعية. تراكم الدولة اللبنانية الدين حيث أن نسبة الدين مقارنة بالنتائج المحلي تبلغ ١٤٪ ويتوقع أن تزيد إلى ١٦٪ مع حلول العام ٢٠٢٠.^(٦١) يذهب معظم الإنفاق الحكومي إلى الأجور (٣٦٪) معظمه يغطي أجور الجيش وقوى الأمن، ودفعة الفائدة على الديون (٣٤٪)، وتحويلات لتغطية العجز في شركة الكهرباء العامة (١٧٪).^(٦٢) لذلك فإن المبلغ الباقي الذي ينفق على الخدمات الإجتماعية في لبنان هو ٧٪ من الناتج المحلي وهي نسبة منخفضة نسبياً، رغم أنها متناسبة مع نسب الدول المجاورة والدول المتطورة من حيث الإنفاق، لكنها ليست بالضرورة كذلك من حيث النوعية والقدرة على تحمل تكاليفها، ونطاق التغطية.^(٦٣)



يذهب معظم الإنفاق الحكومي إلى الأجور (معظمه يغطي أجور الجيش وقوى الأمن)، ودفعة الفائدة على الديون، وتحويلات لتغطية العجز في شركة الكهرباء العامة



٤. متوافر لكن لا يمكن الوصول إليه

ملخص الجزء

بعض اللبنانيين. رغم أن اللبنانيين أفضل حالاً من اللاجئين بشكل عام، فقد سجلت حالات نقص في المغذيات الدقيقة في الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع. في المقابل، تزايدت المخاوف المتعلقة بالصحة الغذائية ونوعية الغذاء من جراء إرتفاع مستويات البدانة والبدانة المفرطة والتي بدورها مرتبطة بأمراض مزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم. هذه النتائج الصحية السلبية قد تعمق مشكلة الفقر إذ تخلق تنافس بين الإنفاق على الصحة، الإنفاق على الغذاء.

يحتاج لبنان، لتعزيز الأمن الغذائي و التغذوي، إلى الإستثمار في سياسات إقتصادية مستدامة تدعم الفقراء، تعالج قصور السوق وعوائق الإنتاج، وشبكات أمان إجتماعية. يجب إصلاح الأسواق الوطنية لزيادة إنتاجها وتخفيف العوائق التي تؤثر على قدرة تحمّل التكاليف لاستيعاب الفئات الأضعف، وبشكل خاص المزارعين الصغار. في موازاة ذلك لا يجب أن تكون شبكات الأمان الإجتماعي محدودة بإستهداف الفئات الأكثر عرضة على المدى الطويل، بل يجب أن تعمل هذه الأنظمة على تحسين الأنظمة القائمة من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى سقف حماية إجتماعية شامل على مستوى الوطن.

ديناميات موارد الغذاء

على لبنان إستيراد أكثر بكثير من ما ينتج من الغذاء لتغطية متطلباته الغذائية. تتراوح كلفة الإستيراد السنوية ما بين ٦. و ٧٪ من الناتج المحلي العام؛

يستورد لبنان بين ٦٥ و ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية حسب الطلب.

وتبلغ قيمة الواردات حوالي خمسة أضعاف قيمة صادراته. (٦٥) (٦٦) يستورد لبنان بين ٦٥ و ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية، وذلك حسب التقلبات في الطلب. (٦٧)

مستوى الإعتماد على استيراد المواد المستهلكة على نطاق واسع كالحبوب والسكريات لا يزال عال نسبياً. تشكّل الواردات الغذائية ١٦,٤٪ من مجموع الواردات، وفق قيمتها المالية، ما يضعها في المركز الثاني بين الواردات بعد الوقود. (٦٨) تعادل واردات لبنان من مجموعات الغذاء الأساسية نسبة ٨١٪ من مجمل الإنتاج، ما يشير إلى درجة الإعتماد على الإستيراد. (٦٩) إن المواد الغذائية التي يعتمد

لبنان بلدً يعتمد على الإستيراد، ليس فقط في ما يخص الغذاء، بل أيضاً في مسائل مفصلية أخرى كالطاقة. لذلك، يحتاج البلد لإستيراد كمية غذاء أكبر بكثير من ما ينتج أو يصدّر، ما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار في السوق والذي يؤثر في الموازنة العامة. لكن بما أن لبنان قادر حالياً على استيراد الغذاء الكافي من خلال التجارة الدولية فهذا يعني أن أسواقه تؤمّن للبلد القدرة على الحفاظ على الحياة. محاولة إنضمام البلاد إلى منظمة التجارة الدولية قائمة منذ التسعينيات من القرن الماضي وقامت مؤخراً المنظمة بافتتاح مركز مرجعي في وزارة الإقتصاد والتجارة. (٦٤) خارج المدن، الغذاء متوفر ومتاح، رغم أن إعتماد بعض التحسينات اللوجستية قد يزيد من مستوى الإمدادات الغذائية من خلال تقليص التلف والهدر مما قد يحسّن إمكانية الحصول على غذاء عامة.

لكن رغم احتمالات الإنتاج العالية، يبقى الإنتاج الزراعي محدود بعدم فاعلية آليات السوق الداخلية من جراء إخفاقاتها، والتضخم الإستيرادي، والخلل في سلسلة القيم، وإنعدام فرص العمل.

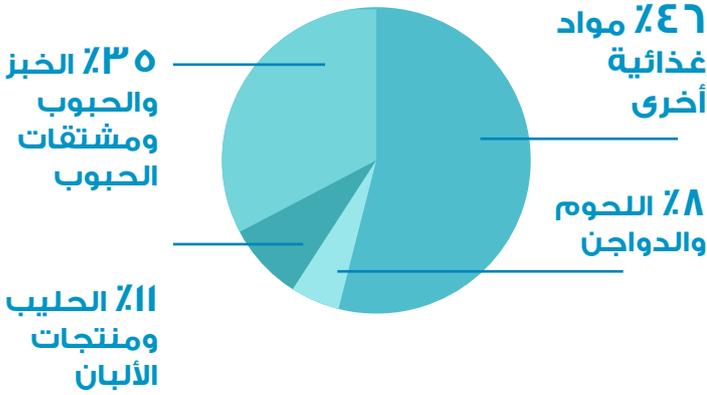
لذلك، ورغم كونه بلد متوسط الدخل، لا يزال لبنان يسجل مستويات عالية من الفقر. تسعى الحكومة والمانحين ومواطنو الشتات لتخفيف المشاكل من خلال التحويلات والدعم. لكن للأسف، لم يكن دعم وحماية بعض المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة العالمية كافياً لزيادة القدرة على الوصول إلى الغذاء محلياً. لعبت الإستجابة الدولية للأمن الغذائي للاجئين، إضافة ضرورية، دوراً حاسماً لمنع سوء التغذية عند اللاجئين السوريين والفلسطينيين، وعند المواطنين اللبنانيين وإن كانت بدرجات مختلفة.

بشكل عام، يزداد مستوى إنعدام الأمن الغذائي والنقص في المغذيات الدقيقة. اللاجئين السوريين والفلسطينيين هم الأكثر تأثراً بين كافة القطاعات السكانية وإضطروا أن يتكيفوا من خلال إستراتيجيات تأقلم سلبية، تماماً كما فعل

عند انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٠، كان القطاع الزراعي يشكّل ما يقارب ٢٣٪ من الناتج المحلي.

يستورد لبنان بين ٦٥ و٨٠٪ من احتياجاته الغذائية حسب الطلب.

أكثر المواد الغذائية استهلاكاً في لبنان



في عام ٢٠١٣ (٧٥) (٧٦) يمكن نسب هذا الانخفاض إلى أنماط التحضر على نطاق واسع التي بدأت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. في ذلك كان سكان الأرياف يشكلون نصف عدد سكان لبنان (٧٧) (٧٨) سبب آخر لهذا التفتيش يكمن على الأرجح في أن الإستثمار الحكومي في تطوير القطاع قليل نسبياً، وهذا ما تظهره حصة وزارة الزراعة في الموازنة الحكومية.

بلغت في السنوات الأخيرة حصة وزارة الزراعة ٠,٥٪ من الموازنة العامة، مقارنة بالمعدل الإقليمي الذي يبلغ ٥٪ (٧٩) لكنه في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ زادت الحكومة موازنة الوزارة المطلقة من ٢٧ مليون دولار إلى ٦٦ مليون دولار (٨٠).

الموارد الغذائية المحلية صغيرة مقارنة بالواردات وهي محصورة بمواد محددة. بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في لبنان ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣، ما يشكل نسبة ٣٥٪ من قيمة الواردات (٨١) أما في حجم الإنتاج، فقد أنتج القطاع الزراعي في لبنان ٣ ملايين طن من الأغذية عام ٢٠١١ (٨٢) وشكلت الفواكه (٢٥٪) والخضار (٣٢٪) أكثر من نصف الإنتاج (٨٣) أما الحبوب، فهي تشكّل ما يقارب ٥٪ من

لبنان على استيرادها بالكامل (بنسبة ١٠٠٪) تضم: السكر، والمُحليّات، والقهوة، وحبوب السمسم، وحبوب الكاكاو والمنتجات المشتقة منها (مثل الشوكولا)، الشاي (بما فيه المُنّة)، التوابل والأرز، والزيت النباتي، وزيت دوار الشمس (٧٠) صنف الأكل الأكثر استهلاكاً والذي يعتمد على الإستيراد هو الحبوب، خاصة القمح والذرة حيث يتم استيراد ٧٦٪ و٩٩٪ مما ما يستهلك منها (٧١).

نسبة الإعتماد على الإستيراد الغذائي هي الأعلى بين المنتجات التي حجم الإستيراد فيها هو أيضاً الأكبر. في ما يخص الإرتباط بين الإعتماد على الإستيراد والإستهلاك الغذائي، يظهر أن المواد الغذائية التي تشكّل أكبر مساهمة لاستهلاك الطاقة في لبنان ليست المواد الأكثر إنتاجاً في البلاد. المواد الأكثر استهلاكاً في لبنان هي الخبز والحبوب ومشتقات الحبوب (٣٥٪)، يليها الحليب ومنتجات الألبان (١١٪)، ثم اللحوم والدواجن (٨,٨٪) (٧٢).

الإعتماد على الإستيراد الغذائي في إزداد منذ إنتهاء الحرب الأهلية، إذ أن حصة القطاع الزراعي من الإنتاج تقلصت في نفس الفترة. عند انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٠، كان القطاع الزراعي يشكّل ما يقارب ٢٣٪ من الناتج المحلي (٧٣) رغم موقعه المناخي الملائم في المنطقة (٧٤) غير أن القيمة المضافة للزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي هبطت إلى ما يقارب ٥,٥٪ في عام ٢٠١٤ (الأرقام الرسمية الأخيرة تسجل نسبة ٤٪

التجارة والخدمات اللوجستية

يتكل لبنان على التجارة كسياسة مركزية للحكومة

لتأمين الموارد الغذائية. تتبنى سياسة لبنان التجارية المعلنة مبادئ تحرير التجارة، وتحديث قوانين التجارة، وتقليص القيود، وتبسيط المعاملات، وهو أمر يعني القطاع الغذائي مباشرة.^(٨٥) وقّع لبنان على ثلاثة إتفاقيات تجارية رئيسية متعددة الأطراف حيث تم تخفيض أو إلغاء الحواجز الضريبية وغير الضريبية التي تنطبق على المنتجات الغذائية. أهم هذه الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف هي منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA)، وإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (EAA)، و إتفاقية الشراكة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA). كما أبرم لبنان عدة إتفاقيات تجارية ثنائية مثل إتفاقية إطار للتجارة والإستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٧ دولة أخرى.^(٨٦)

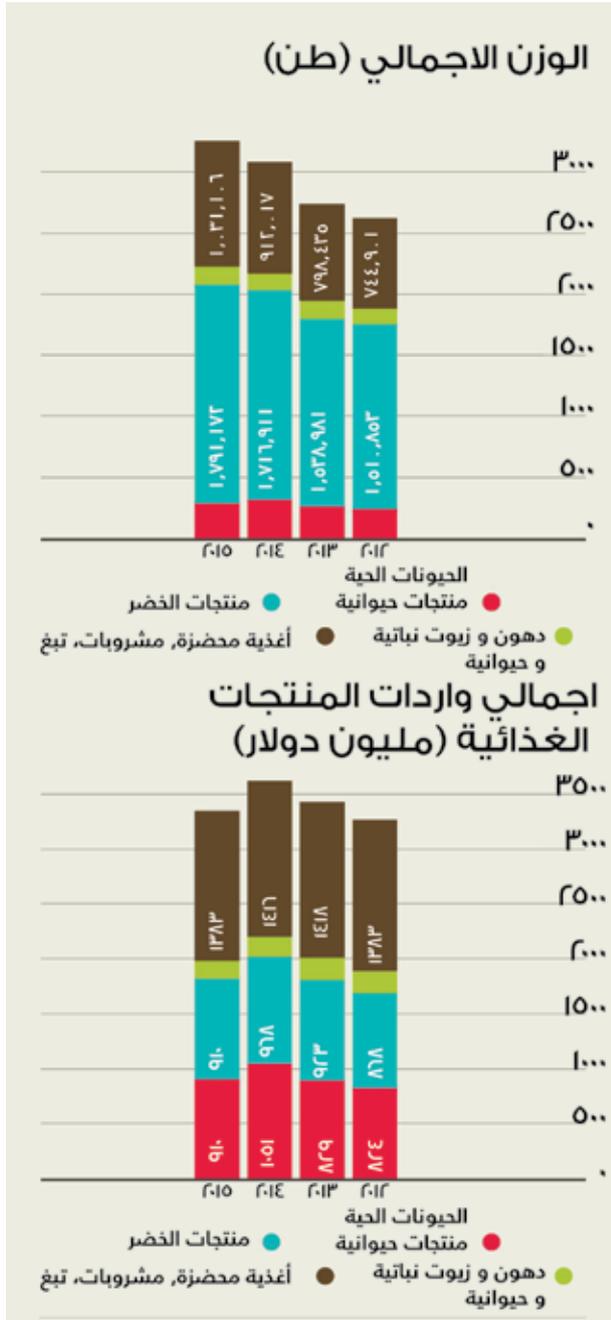
إتخذ لبنان خطوات جزئية للإضمام لمنظمة التجارة العالمية، مما سيكون له تأثير كبير، لكن غير مؤكّد، على الموارد الغذائية. إبتدأ لبنان بمعاملات

الإضمام في عام ١٩٩٩ وقد قلص تباغاً منذ ذلك التاريخ الحواجز التجارية على أكثر من مستوى. لكن لا يزال لبنان عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية لعدم إتخاذه سلسلة من الإجراءات المطلوبة وعدم فتحه لأسواقه،^(٨٧) من ضمن هذه الإجراءات هو تطبيق وتنفيذ قانون منافسة يمنع التواطؤ وتحديد الأسعار، بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المرتبطة فيها (مثلاً، سلطة مستقلة لمراقبة المنافسة).^(٨٨) القضايا العالقة الأخرى تتعلّق بفرض بند الدولة الأكثر تفضيلاً لمنظمة التجارة العالمية، وحظر وكالات الإستيراد الحصرية، والتي يحظى مالكوها بقوة كبيرة في لبنان.^(٨٩)

بينما يكافح البلد مع تأثيرات الحرب في سوريا المجاورة، لا تزال التجارة الغذائية في لبنان متينة.

في عام ٢٠١٥، تم إغلاق آخر معبر رسمي بين سوريا والأردن، والذي كان يُستعمل لتصدير البضائع من لبنان، وذلك من جرّاء الصراع الدائر في سوريا.^(٩٠) قبل إغلاق المعبر، كان حوالي ٢٠٪ من مجموع صادرات لبنان وحوالي ٦٪ من مجموع وارداته الزراعية تمر عبر سوريا^(٩١) إستبدلت حصة الواردات عبر البر بالنقل البحري وتحديد عبر مرفأ بيروت.^(٩٢) لذلك فإن قيمة وحجم الموارد الغذائية المستوردة بقيت مستقرة نسبياً في السنين القليلة الماضية (راجع الرسم ٧).^(٩٣)

ضمن لبنان، تشكل المشاكل اللوجستية عقبة أمام تأمين موارد غذائية أكثر فاعلية. يشكل حالياً مرفأ بيروت ومطارها المعبرين الوحيدين لتجارة الأغذية ونقلها إلى لبنان.^(٩٤) لكن حتى قبل إغلاق المعابر البرية كانت ٧٣٪ من مجموع الواردات تعبر المرفأ.^(٩٥) تعامل مرفأ بيروت في عام ٢٠١٥ مع ٨,٢ مليون طن من البضائع بعدما كان الرقم ٧,٢ مليون طن في عام ٢٠١٢.^(٩٦)



الرسم ٧: مجموع واردات الغذاء (المصدر: الجمارك اللبنانية)

حتى قبل إغلاق المعابر البرية كانت ٧٣٪ من مجموع الواردات تعبر عبر المرفأ



أبرز مشاريع النقل في لبنان

- مشروع الأوتوستراد الساحلي
- مشروع طريق بيروت-الحدود السورية
- مشروع الطرق العابرة لطريق بيروت الدائري
- مشروع تطوير النقل العام في بيروت الكبرى وترميم وتحديث طرقات بيروت
- مشروع ترميم طرقات ضواحي بيروت
- مشروع ترميم الطرقات الرئيسية والفرعية في بعض المناطق
- إستحداث طرقات رئيسية وفرعية في بعض المناطق

الرسم ٨: أبرز مشاريع النقل في لبنان
(المصدر: مجلس الإنماء والإعمار)

البحصااص السريع (شمال لبنان)، وإتمام معظم الطريق السريع الجنوبي.^(١.٣) لكن الطريق الدائري حول المدينة لم يتحقق، ولعل الكلفة العالية لإستملك الأراضي المقدّرة بمليار ومئتي مليون دولار هي السبب.^(١.٤) يظهر الرسم ٨ مشاريع النقل البرّي الرئيسية التي أطلقت منذ ذلك الحين.

تم تجميد جهود توسيع طاقة إستيعاب مرفأ بيروت. مشروع توسيع مرفأ بيروت بحوالي ١,٤ كيلومتر مربع (١,٢ كم^٢ منها ناتجة عن طمر البحر) قيد التنفيذ.^(١.٥) لكن نظراً لخلافات قانونية بين مشغلي المرفأ وأصحاب مصالح نقابات النقل، لم يبدأ العمل بالمبادرة الأخيرة لإستحداث مرفق متعدد الإستعمالات بكلفة ١٢٩ مليون دولار وبناء سنسول جديد لاستيعاب السفن الكبيرة، وطرمر أحد الأحواض.^(١.٦)

يقع لبنان في المرتبة ٨٥ بين ١٦٠ بلد في مؤشر الأداء اللوجستي، وإحدى أسباب هذا الترتيب هو عدم وجود بنى تحتية لسكة الحديد منذ الحرب الأهلية. كما أن نوعية الطرقات والمستودعات، والفعالية التشغيلية لوكالات الجمارك ووكلاء الشحن متدنية نسبياً مقارنة بأقرانها في باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^(٩٧) كما أن فعالية تخلص وتوزيع الصادرات هي نصف فعالية تخلص الواردات، ما يؤثّر بشكل كبير على ربحية الإنتاج الزراعي المحلي كون معظم التصدير يحدث عبر الطرق البحرية.^(٩٨) يبلغ معدل كلفة التصدير في لبنان ٢٠ دولار للكيلومتر البحري أو الجوي مقارنةً بدولارين للكيلومتر في باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^(٩٩)

في عام ٢٠١٤، كانت الصادرات عبر البر من لبنان تأخذ ١٢ يوم كمعدّل مقارنة بمعدل المنطقة البالغ ٤,٢ يوم.^(١٠٠) تظهر الواردات نفس القصور الواسع مع كلفة ٤٠ دولار للنقل البحري والجوي، للمقارنة يبلغ معدل المنطقة ٢,٩ دولار للكيلومتر.^(١٠١) كمية الوثائق المطلوبة للإستيراد والتصدير تبلغ ضعفي عدد الوثائق المطلوبة في باقي المنطقة، لكن أوقات التفتيش أقصر في لبنان.^(١٠٢)

بذلت جهود لتحسين البنى التحتية اللوجستية ولقطاع النقل في لبنان. منذ نهاية الحرب الأهلية، إهتمّ مجلس الإنماء والإعمار، وهو هيئة عامة تقع تحت سلطة مجلس الوزراء اللبناني، بالبنى التحتية اللوجستية الداخلية وتلك الخاصة بالنقل، غير أن مشاريع بناء شبكات خطط حديد في شمال البلاد لم تتحقق.

حتى قبل إغلاق المعابر البرية كانت ٧٣٪ من مجموع الواردات تعبر عبر المرفأ

في عام ١٩٩٥، كوّنت الحكومة اللبنانية مجلس الإنماء والإعمار بتطوير خطة نقل عام لبيروت الكبرى. سجّل بعض التقدّم مع إفتتاح الطرقات التحتية في بشارة الخوري والمتحف في بيروت، إعادة فتح جسر شهر البيدر والأوتوستراد العربي على طريق بيروت-دمشق، و الطرقات التحتية في جادة الشياح (بيروت)، وطريق شكا-طرابلس-

تقدّر مساحة الأرض
المستخدمة لأغراض
زراعية في لبنان اليوم
بـ ٢٣١ ألف هكتار

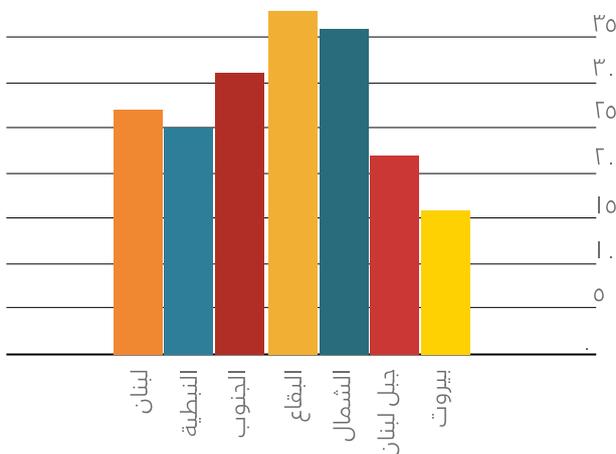


بؤس الوصول

يعرقل الفقر المتنامي قدرة الوصول إلى الغذاء في شرائح كبيرة من المجتمع. قبل أزمة اللاجئين، كان يقدر أن ٢٧٪ من سكان لبنان (حوالي المليون شخص) يعيشون تحت خط الفقر الأعلى حسب الدخل (٤ دولار في اليوم).^{(١١٦) (١١٧)} بينهم ٧٪ من سكان البلاد كانوا يعيشون على دخل يضعهم تحت خط الفقر الشديد (٢,٤ دولار في اليوم).^(١١٨) مع حلول عام ٢٠١٥، أدت أزمة اللجوء إلى زيادة عدد اللبنانيين الذين يعيشون تحت الخط الأعلى للفقر حسب الدخل بحوالي ١٧ ألف شخص.^(١١٩) كما هو متوقع، الفقر أوسع إنتشاراً في المناطق النائية من البلاد مثل الشمال (٣٦٪) والبقاع (٣٨٪)، وهي المناطق التي لجأ إليها العديد من السوريين (راجع الرسم ٩). في المحصلة، منذ بدء الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين، يقدر بأن نسبة الفقر إزدادت ٤٪ لتصل إلى ٣٢٪ من جميع سكان لبنان.^(١٢٠)

تتأثر قدرة الحصول على الغذاء المستورد في لبنان بمعاملات الإستيراد وديناميات تضخم أسعار الغذاء. يتبع تضخم أسعار الغذاء في لبنان نمط التضخم العام في لبنان، والسبب الرئيسي

نسب الفقر في المحافظات



الرسم ٩: نسب الفقر في المحافظات
(المصدر: البنك الدولي)

العوائق أمام المنافسة تُثقل قدرة لبنان على إستيراد الغذاء إلى السوق. يتخلف لبنان على أفرانه الإقليميين في عدد من المؤشرات بما فيها المؤسسات، والبنى التحتية، وبيئة الإقتصاد الكلي، وحجم السوق، ولذلك يقع ترتيبه في المركز ١١٣ بين ١٤٤ دولة في مؤشر المنافسة العالمي للمنتدى الإقتصادي العالمي.^(١٠٧) من بين المخاوف الرئيسية في البلاد المستويات العالية للبيروقراطية والفساد وإنعدام الإستقرار الحكومي المستمر.^(١٠٨)

يصل معظم إنتاج الغذاء المحلي إلى السوق عبر صغار المزارعين الذين لا يتمتعون بمزايا إقتصاد الحجم. يهيمن صغار البائعين على موارد سوق التجزئة للمنتجات الزراعية، والتي تشهد حالة إنتقالية بين الذين يؤمّنون الغذاء للمستهلك من قنوات البيع والشراء التقليدية نحو مركزية أعلى في السوق بين أصحاب السوبرماركت.^(١٠٩) هذا الإنتقال نحو محال السوبرماركت غالباً ما يجعل أسواق البيع بالجملة منتهية الصلاحية، لأن كبار البائعين يدخلون في عقود توريد طويلة الأمد مع تجار جملة متخصصين لضمان نوعية يمكن الإعتماد عليها ومعايير متشابهة.^(١١٠) بدأ ظهور متاجر السوبرماركت في لبنان في تسعينيات القرن الماضي، وهي تشكل أقل من ثلث السوق، ويملكها عامة مستثمرون محليون.^(١١١) ضعف قوانين الدولة وإنعدام الإستقرار السياسي حدّت من الإستثمار العام والخاص، ما أطال عمر صغار المزارعين اللبنانيين والوظيفة الإقتصادية لتجار الجملة.^(١١٢) (راجع القسم ٥ لنقاش مفصّل عن السلسلة القيمية الزراعية.)

لا تزال إمكانية زيادة التوافر الغذائي عبر الإنتاج الزراعي كبيرة. حوالي ٣٧٪ من الأراضي اللبنانية قابلة وصالحة للزراعة.^(١١٣) من بين هذه الأراضي، تقدّر مساحة الأرض المستخدمة لأغراض زراعية في لبنان اليوم بـ ٢٣١ ألف هكتار، غير أن نصفها فقط مروّي.^(١١٤) تتضمن الأطراف الشمالية والشرقية للبلاد أكثرية الأراضي المزروعة والمروّية، منها ٤٣٪ في محافظتي بعلبك-الهرمل والبقاع، و ٢٦٪ في محافظتي عكار والشمال، و ٢٢٪ في محافظتي الجنوب والنيطية. بالنسبة للبنى التحتية للري، ٥٥٪ من كل الأراضي المروّية تقع في بعلبك-الهرمل والبقاع.^(١١٥)

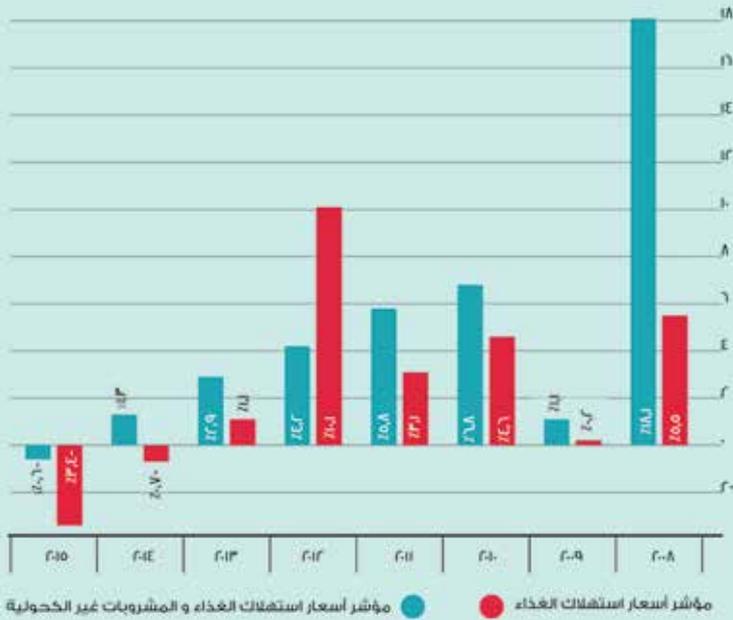
دولار بين سنة ٢٠٠٤ و ٢٠١١. (١٢٦)

نسبة إستهلاك الغذاء إزدادت عند الأغنياء وعند الفقراء لكن الأغنياء يستهلكون أكثر من ضعفي ما يستهلكه الفقراء. إرتفع معدل إستهلاك السعرات الحرارية من ٢٥٧٦ سعرة حرارية للشخص في اليوم عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩٩٧ سعرة حرارية للشخص في اليوم عام ٢٠١١. (١٢٧) لكن أفقر خمس من سكان لبنان في عام ٢٠١١ إستهلكوا معدل ٢.٩٤ سعرة حرارية للشخص في اليوم، بينما أغنى خمس إستهلك ٤١٧٤ سعرة حرارية للشخص في اليوم. (١٢٨) وفقاً لعدة مصادر، نسبة الإنفاق على الغذاء من دخل الأسرة بين اللبنانيين يتراوح بين ٢٪ و ٣٥٪ كمعدل. (١٢٩) نسبة الإنفاق الغذائي من إنفاق الأسرة بين اللاجئين السوريين إرتفع إلى ٧٤٪ (١٩٦ دولار). (١٣٠)

لذلك هو الضغط الداخلي على الكلفة مثل التخزين وتقلبات أسعار السلع التي يكون فيها لبنان المتلقي (مثل النفط والغذاء). يتأثر التضخم أيضاً بأنماط النمو الإقتصادي التي تباطأت منذ إندلاع الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين،

والإرتفاع النسبي لسعر صرف الدولار في الإقتصاد العالمي كون العملة (الليرة اللبنانية) مثبتة بسعر صرف الدولار. بما أن لبنان يستورد غالبية موارده الغذائية، فأى تغيير في كلفة الإستيراد له تأثير مباشر وغير مباشر على الحصول على الغذاء. في الواقع، إستهلاك البضاعة المستوردة يشكّل ٥٠٪ من الإستهلاك المحلي. (١٢٣) بالفعل، خلال قمة إرتفاع الأسعار الغذائية في عام ٢٠٠٨ إرتفعت معدلات أسعار الغذاء في لبنان بنسبة ١٨,٢٪ في عام واحد (راجع الرسم ١). (١٢٣) كما يجب النظر إلى إنخفاض الأسعار الحاصل منذ ٢٠١٣ من منظور أن لبنان أعاد حساب مقياس نسبة التضخم لديه، مؤشر أسعار المستهلك، في كانون الأول ٢٠١٣، ما يعني أن التضخم لا يقاس مقارنة مع السنين السابقة عندما إرتفعت الأسعار بشكل أكبر.

تضخم أسعار لإستهلاك مقابل تضخم أسعار لغذاء



الرسم ١: تضخم أسعار الإستهلاك مقابل تضخم أسعار الغذاء (المصدر: إدارة الإحصاء المركزي)

القدرة الإقتصادية للوصول إلى الغذاء لللاجئين السوريين والفلسطينيين، أقل بكثير من اللبنانيين.

تعيق قدرة اللاجئين السوريين والفلسطينيين في الوصول إلى الغذاء عدم تمكنهم من الحصول على فرص العمل، وظروف الفقر التي تؤثر على ٧٪ من اللاجئين السوريين و ٦٥٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان و ٨٩٪ من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا. (١٢٤) كما يعاني اللاجئون السوريون والفلسطينيون—والعديد منهم يستفيد من مساعدات نقدية أو قسائم غذائية—من إنعدام الأمن الغذائي و التغذوي بشكل أكبر و/أو هم أكثر عرضة له من نظرائهم اللبنانيين (راجع الرسم ٢٣ والرسم ٢٤).

تتقلص قدرة الفقراء على شراء الغذاء مع الوقت.

أظهر المسح الوطني الشامل للفقر الوحيد الذي أجري في لبنان بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أن المبلغ الذي يحتاجه الفرد لشراء الغذاء الكافي لتأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يحتاجها هو ما يوازي الـ ٥٦٢ دولار في السنة. (١٢٥) قامت مؤسسة الإحصاءات الرسمية في لبنان (إدارة الإحصاء المركزي) والبنك الدولي بتحديث تلك الدراسة مع عينة أصغر من الناس ووجدت أن المبلغ الذي يحتاجه الفرد لشراء الغذاء الكافي لتأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية إرتفع بنسبة ٧٥٪ إلى حوالي ٩٨٧

عن الخبز والشبكات

تستجيب الحكومة اللبنانية إلى تحديات القدرة على شراء الغذاء من خلال دعم عملية إنتاج الخبز.

بما أن لبنان عرضة لارتفاع أسعار الحبوب في العالم، تقدّم الحكومة دعماً مشروطاً على المنتجات المكملة للقمح والخبز. منذ عام ١٩٥٩، تدعم المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في وزارة الإقتصاد القمح والشمندر السكري بهدف تشجيع إنتاج الحبوب والشمندر ومن أجل ضمان الكميات الأساسية.^(١٣١) تقوم المديرية، بموافقة

معدل استهلاك السعرات الحرارية في لبنان



للشخص في اليوم
٢٠١١



للشخص في اليوم
٢٠٠٤

أغنى خمس من
اللبنانيين

٤١٧٤
سعة حرارية



أفقر خمس من
اللبنانيين

٢٠٩٤
سعة حرارية



وتبيعه للمطاحن بسعر أرخص. تدفع الحكومة اللبنانية لمزارعي القمح مبلغ مقابل كل ذنم من الأرض المزروعة. كما تتبّت الحكومة سعر ووزن ربطة الخبز اللبناني، ولذلك فأى تغيير يؤثر بطريقة مباشرة على الفقراء نظراً لنسبة استهلاكهم العالي للخبز.^(١٣٤)

لا تزال الآليات التي تستخدمها الحكومة لشراء القمح مرتبطة بمفاوضات بين عدة أطراف. كلما

ارتفع سعر القمح في السوق العالمية فوق مستوى معين تجري وزارة الإقتصاد مفاوضات مع نقابات تمثل أصحاب المطاحن والأفران للإتفاق على سعر الشراء.^(١٣٥) حددت الوزارة حالياً سقف التدخل عند سعر ٣٩٠ دولار للطن من القمح، لكن الوزارة تدخلت في حالات في السنوات الماضية لم يكن قد وصل فيها سعر القمح إلى ذلك السقف.^(١٣٦) خلال إرتفاع الأسعار الذي حصل في عام ٢٠٠٧..٢٠٠٧ قدّمت المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري دعماً مباشراً للمطاحن، بموافقة مجلس الوزراء، كخطوة إستثنائية ومؤقتة كون الوقت المتاح لاستيراد القمح من قبل المديرية وبيعه للمطاحن لم يكن كافياً لضبط الأسعار.^(١٣٧) لكن في ذلك الوقت لم تكن الكلفة الصافية لدعم القمح على الموازنة اللبنانية تتجاوز ١.٠٪ من الناتج المحلي.^(١٣٨) هذا وسمح إرتفاع الأسعار التي شهدته ٢٠٠٧..٢٠٠٧ للمزارعين ببيع منتجاتهم بسعر السوق في نفس الوقت الذين يتلقون فيه الدعم.^(١٣٩)

منافع الدعم لا تخدم الفقراء ولا توزّع بشكل

متناسب. نظراً للقدرة الإستهلاكية الأعلى والتواجد الأكبر للمنتجات المدعومة في الأسر الأغنى، لا يمكن إستهداف الشرائح الفقيرة في المجتمع بشكل فعال. في لبنان، يستفيد من الدعم فقط ٢٥٪ من أفقر ٢٥٪ من السكان (و٤٣٪ من أفقر ٤٠٪).^(١٤٠) سبب ذلك هو أن الدعم يحتوي بطبيعته على هذا التأثير التنازلي والذي يخدم المنتجين والأشخاص ذوي القدرة الإستهلاكية الأكبر والذين يمكنهم شراء المنتجات المدعومة بشكل أسهل.^(١٤١)

بإمكان الحكومة ضبط الأسعار لكن قلّ ما تفعل

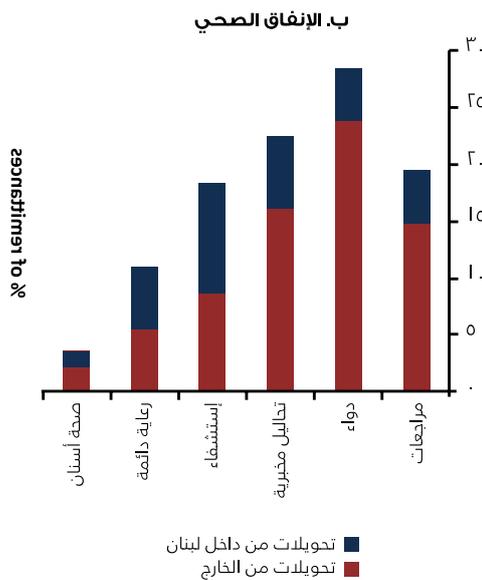
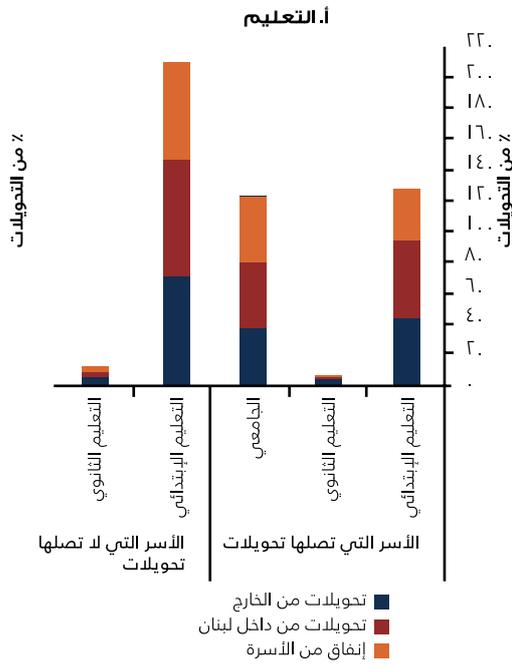
ذلك. تملك وزارة الإقتصاد الصلاحية القانونية لضبط الأسعار في السوق بحيث لا تتجاوز سعر الكلفة بأكثر من نسبة ١٠٪، كما أن وزارة الإقتصاد والتجارة تملك حق تحديد هامش للأسعار وسقف للأرباح لكافة البضائع والخدمات.^(١٤٢) كما أنه يحقّ لوزارة الإقتصاد والتجارة أن تسأل أي طرف في القطاع الخاص أن يكشف هوامش أرباحه للوزارة. لكن هذه الصلاحيات قلّ ما تستخدم.

الحكومة، بشراء القمح من الأسواق العالمية وتبيعه لمطاحن خاصة بأسعار مدعومة. كما تدعم المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري عملية إنتاج القمح المحلي وهي عبارة عن ١٣٠٠ مزارع ينتجون نوعية قمح أقسى من القمح الكامل المستورد وتعرف بالقمح الصلب.^{(١٣٣)(١٣٤)} تشتري المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري القمح المحلي من المزارعين

غالباً ما تنفق مخصصات الوزارة قبل نهاية العام وتصرف معظم موازنتها على الأدوية المكلفة، مثل تلك المستخدمة في معالجة السرطان.^(١٥٣)

كما أن قدرة الحكومة على توفير المستوى الحالي من التغطية الصحية ينهار بسبب مشاكل مالية.

دفع ذلك الحكومة إلى إلغاء عدد من العقود مع مستشفيات كانت تقدّم مستوى أعلى نسبياً من الرعاية الصحية بسبب خلافات حول المستشفيات، ما أدّى إلى انخفاض في مستوى الرعاية.^(١٥٤)



الرسم ١١: إنفاق التحويلات من قبل الأسر اللبنانية (المصدر كسباريان، ٢٠١٤)

يفتقد لبنان لشبكات الأمان الإجتماعية التي يمكنها توفير سقف أدنى من الحماية الإجتماعية لسكانه الأصليين.

جعل هذا الواقع السكان، وخاصةً الأكثر عرضة منهم، يعتمدون حصرياً على دخلهم وشبكات الأمان الإجتماعية الخاصة (خاصة التحويلات من الخارج).^(١٤٣) شكلت التحويلات نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ١٨٪ من الناتج المحلي العام في السنوات الأخيرة (وإنخفضت هذه النسبة من أعلى مستوياتها والتي كانت تناهز ٢٢٪ في أوائل ومنتصف العقد الماضي نظراً للأزمة المالية العالمية). وصل مجموع التحويلات إلى ٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٤، ما جعل عاشر أكثر دوله إستلاماً للتحويلات في العالم ذلك العام.^(١٤٤) تستخدم الأسر اللبنانية التي تستلم التحويلات أموالها للوصول إلى الخدمات الإجتماعية: بشكل خاص الإنفاق على الرعاية الصحية ثم الإنفاق التعليمي، ما يبيّن الأثر الحاسم للدخل الناتج عن التحويلات في مستوى التنمية الأهلية في لبنان (راجع الرسم ١١).^(١٤٥)

رغم هذا التدفق المالي الكبير إلى البلاد، غير أن التحويلات لا يعاد توزيعها لا بطريقة تخدم الفقراء ولا توزّع بشكل متناسب.

^(١٤٦) فقط من الـ ٢٪ الأقل دخلاً بإمكانهم الإعتماد على التحويلات كمصدر رئيسي للدخل.^(١٤٧) بالمقارنة، ١٨٪ من الـ ٢٪ الأكثر دخلاً يعتمدون على التحويلات.^(١٤٨) النسبة للـ ٤٪ الأقل دخلاً ممن يمكنهم الإتكال على التحويلات تصل إلى ١٩٪، بينما تصل النسبة ذاتها إلى ٣٥٪ بين الـ ٤٪ الأكثر دخلاً.^(١٤٩)

تأمين تغطية صحية شاملة من دون تكلفة كبيرة على المريض قد تؤدي إلى خفض الإتكال على بعض التحويلات.

التقديرات تشير إلى أن إستبدال الإعتماد على التحويلات برعاية صحية شاملة قد يخفّف مستوى الفقر عند اللبنانيين بنسبة ١٠٪، أي حوالي ٤٥ ألف شخص.^(١٥٠) يجدر ذكر أن أكثر من نصف سكان لبنان، أو حوالي ٢,٢٥ مليون نسمة، لا يشملهم أي نوع من التغطية الصحية، لا عامة ولا خاصة.^(١٥١)

يوقّر لبنان درجة من التغطية الصحية لكافة

سكانه. تتكفل وزارة الصحة العامة بتغطية ٨٥٪ من كلفة الرعاية الصحية في مؤسسات خاصة (ضمن سقف محدد للأسعار) و ٩٥٪ في المستشفيات الحكومية لجميع الأشخاص الذين لا تشملهم أي تغطية.^(١٥٢) كما تتكفل الوزارة بتغطية ١٠٪ من التكاليف الصحية في حالات ضائقة معينة. لكن



تتكفل وزارة الصحة العامّة بتغطية ٨٥٪ من كلفة الرعاية الصحية في مؤسسات خاصة

رغم تدخّل الحكومة لضبط الأسعار، يتّسم سوق الأدوية بإحتكار القلّة، ويخضع لضغوطات كبار مستوردي الأدوية، ما يرفع أسعار الدواء على المستهلك.^(١٥٥) بالإضافة، يشيب قطاع الأدوية مشاكل كبرى تتعلّق بالتلاعب في الأسعار، التلاعب بالمنتج (مثلاً تزوير الأدوية)، والتهريب وعدم قدرة الحكومة على مراقبة نوعية الدواء.^(١٥٦) بالنتيجة، ينفق لبنان حوالي ٧.٢٪ من ناتجه المحلي على الرعاية الصحية. بينما نسبة الإنفاق هذه شبيهة بمستويات الإنفاق في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، غير أن مستوى الخدمات أسوأ بشكل لافت.^(١٥٧)

تتكفل وزارة الصحة العامّة بتغطية ٨٥٪ من كلفة الرعاية الصحية في مؤسسات خاصة

يملك لبنان إستراتيجية تنمية إجتماعية لكنها لا تنقذ كاملةً. في عام ٢٠١١، أطلقت وزارة الشؤون الإجتماعية الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية^(١٥٨) وهي تشمل خمسة أهداف عامة على أن تتحقق في ٥ سنوات. تتقسّم الأهداف حسب أولوية تدخّلات على أن تشرف على تنفيذها لجنة متعددة الوزارات (راجع الرسم ١٢). شكل بناء إمكانيات مراكز التنمية الإجتماعية لوزارة الشؤون الإجتماعية عاملاً رئيسياً في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية. تتضمن هذه المراكز إمكانيات مختلفة وتهدف إلى إيصال الخدمات الإجتماعية إلى جمهور أوسع وأولئك الأكثر عرضة.^{(١٥٩) (١٦٠)} لكن بما أن حكومة الوحدة الوطنية التي أشرفت على الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية إستقالت وإندلج الصراع في سوريا وتفاقمت أزمة اللاجئين، لم يتم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية بشكل تام، ولعلّ ذلك مبرراً نظراً لما ذكر أعلاه.

لقد بدأ أول برنامج لإستهداف الفقر على مستوى الوطن بتوزيع مساعداته. تشرف وزارة الشؤون الإجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء على البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً والذي أطلق عام ٢٠١١ بـ ٩٨ مركزاً للتنمية الإجتماعية.^(١٦١) من خلال زيارة عامل إجتماعي يتم تقييم نقاط الضعف باستخدام معايير نوعية وكمية تعتمد على معلومات عن الممتلكات والسكن وظروف السكن والمستوى التعليمي لأفراد الأسرة.^(١٦٢) يحدّد نظام تسجيل نقاط الأسر التي تقع تحت علامة ٧٦٥١ نقطة، والذين يعتبرون فقراء ومؤهلين للإستفادة من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.^(١٦٣) تبلغ

الأهداف العامّة للإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية	أولوية التدخّلات ضمن الأهداف العامّة
تحقيق وضع صحي أفضل	- العمل نحو تأمين التغطية للجميع - تعزيز الدور الرقابي لوزارة الصحة العامّة
تقوية الحماية الإجتماعية	- تطوير برنامج تقاعد - معالجة المشاكل المتعلقة بالأطفال - الذين يخضعون لرعاية مؤسساتية - دعم حوكمة والقدرة المؤسساتية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
تأمين تعليم جيد	- العمل نحو تحقيق تعليم أساسي إجباري ومجاني للأعمار ٦-١٥ سنة - مأسسة التنسيق بين الجامعة اللبنانية وسوق العمل
تحسين فرص التوظيف العادل والأمن	- إعادة إحياء المجتمعات - وتشجيع تطوير الرصيد الإجتماعي
تشجيع وتطبيق تنظيم الشركات والعمال تعزيز مؤسسات سوق العمل	- تقوية هوية لبنانية يشاركونها جميع المواطنين - تشجيع إستملاك البيوت بين الطبقات الوسطى والفقيرة

الرسم ١٢: الأهداف العامّة للإستراتيجية الوطنية للتنمية
الإجتماعية (المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية)

الفقر (ما بين ٢٧٢.٩ و ٣٦٠.٠ شخص). (١٦٧) (١٦٨) من المتوقع أنه خلال عام ٢٠١٦، بانتظار توفير التمويل، سيصل برنامج البطاقات الإلكترونية إلى ١.٠ ألف أسرة. (١٦٩)

رغم توسيع نطاق البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً في السنوات الأخيرة، لا تزال القدرات البشرية محدودة. يتم التواصل مع الأسر الفقيرة واستهدافها عبر ١١٥ مركز تنمية إجتماعية يتبعون لوزارة الشؤون الإجتماعية. (١٧٠) في البداية تعاقد البرنامج مع ٣٧ عامل ومراقب إجتماعي في العام ٢٠١١ والذين كلّفوا بزيارة المنازل والتواصل مع الأسر وتقييمها. (١٧١) نظراً للحاجة إلى توسيع البرنامج وصل عدد العمال الإجتماعيين إلى ٧٠٠ في عام ٢٠١٥. تم تحديد بناء القدرات لدى العمال الإجتماعيين لضمان الإستهداف الصحيح والتوزيع الفعال للأموال كإحدى المتطلبات الضرورية لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لعام ٢٠١٧. (١٧٢)

العمل بسبب الحاجة

لا تملك الحكومة اللبنانية إستراتيجية توظيف رسمية ولم يتمكن البلد من خلق عدد كاف من الوظائف لمعالجة مشكلة الفقر. (١٧٤) الأدلة حول العالم تشير إلى أن الأجرور والوظائف هي الآلية الأكثر فعالية في محاربة الفقر. يخلق لبنان ٣٤٠٠ وظيفة سنوياً بينما يحتاج أن يرفع هذا الرقم إلى ٢٣ ألف وظيفة في السنة فقط من أجل الحفاظ على نسبة البطالة كما هي. (١٧٥) كما أن ٤٦٪ فقط من من هم في سن العمل ناشطون في سوق العمل ويقدر أن ٥٠٪ منهم يعملون في القطاع غير النظامي. (١٧٦) يوجد مكتب توظيف ضمن وزارة العمل لكن قدرة هذه المؤسسة محدودة جداً. (١٧٧)

ترتبط نسب البطالة والفقر في لبنان بالجندرية ومستوى التعليم والقطاع الوظيفي. البطالة في لبنان مختلفة جندرياً والتباعد في نسب البطالة بين الذكور والإناث يظهر من عمر الع ٣٤ ويستمر إلى الشيخوخة (راجع الرسم ١٤). (١٧٨) كما يرتبط مستوى التعليم بالفقر في لبنان حيث نسبة التوظيف بين متلقي التعليم العالي (٦١٪) أعلى بكثير مقارنة بمن لم يكملوا التعليم الإبتدائي (٣١٪). (١٧٩) نسبة الفقر في قطاعي الزراعة والبناء أعلى بشكل لافت من النسب بين العاملين في القطاع العام أو في الخدمات (راجع الرسم ١٥). الأمر نفسه

موازنة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ٩٦,٢ مليون دولار للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧. ويتم تمويلها بشراكة بين البنك الدولي والحكومة اللبنانية. (١٦٤)

وُسّعت تغطية البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لدعم الأسر الذي تعاني من الفقر والفقر الشديد. إلى اليوم، يقدر بأن ١٢٥,٦٩٨ أسرة (٤٩٤,٥٩٤ شخص) تقدموا بطلب انتساب إلى البرنامج. (١٦٥) من بين هؤلاء، إعتبر ١٠٥ ألف أسرة (٤٦٠ ألف شخص) مؤهلة لاستلام منافع صحية وتعليمية. (١٦٦) توفر للعائلات التي تعتبر مؤهلة للبرنامج مجموعة من المنافع لمعالجة عدد من الإحتياجات (راجع الرسم ١٣). يقدم برنامج الغذاء العالمي دعم فني للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، ما سمح للبرنامج بتوفير بطاقات قسائم غذائية إلكترونية إلى ٥٠٧٦ أسرة شديدة

١. تغطية صحية كاملة في المستشفيات الحكومية والخاصة لكامل الأسرة

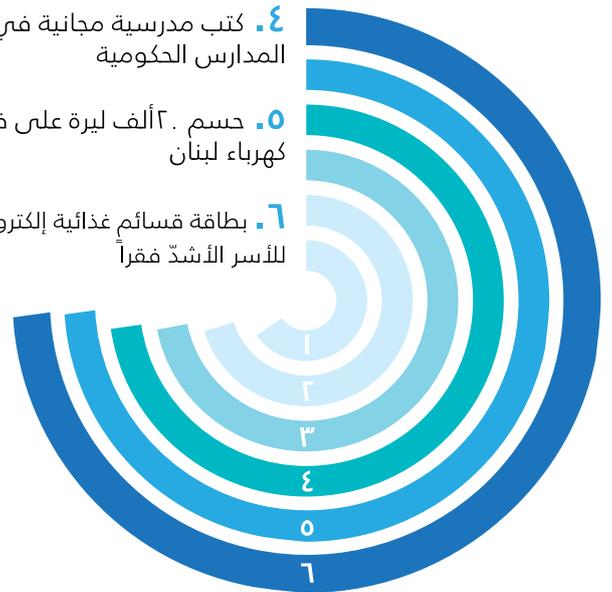
٢. تغطية الدواء للأمراض المزمنة للمتقدمين بطلب

٣. تسجيل مجاني في المدارس الحكومية وفي المدارس المهنية

٤. كتب مدرسية مجانية في المدارس الحكومية

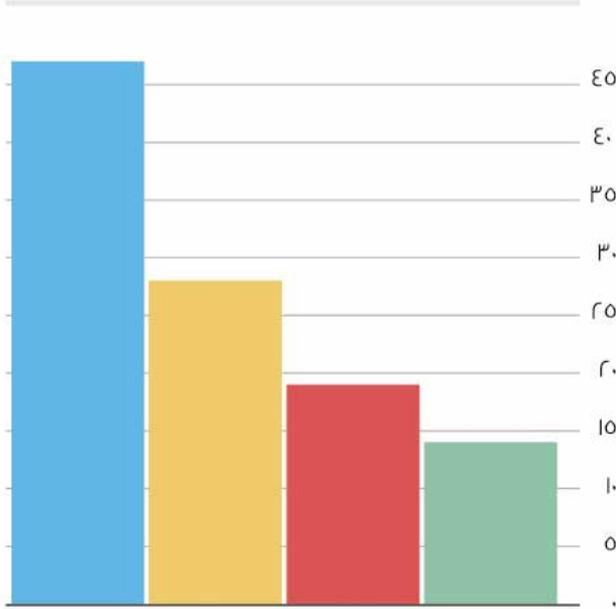
٥. حسم ٢٠ ألف ليرة على فاتورة كهرباء لبنان

٦. بطاقة قسائم غذائية إلكترونية للأسر الأشد فقراً



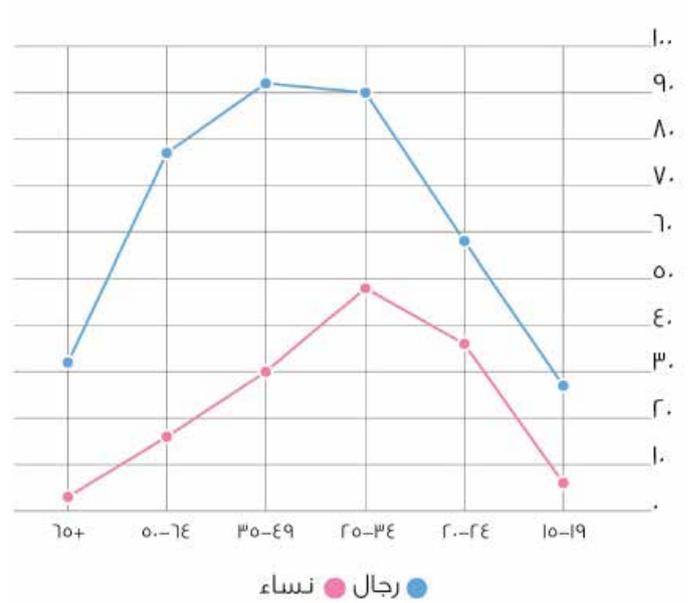
الرسم ١٣: الأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية للتنمية الإجتماعية (المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية)

نسب الفقر وفق القطاع الوظيفي



الرسم ١٦: نسب الفقر وفق القطاع الوظيفي (المصدر: إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي)

التوظيف بين الجنسين



الرسم ١٤: التوظيف في لبنان بين الجنسين (المصدر: إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي)

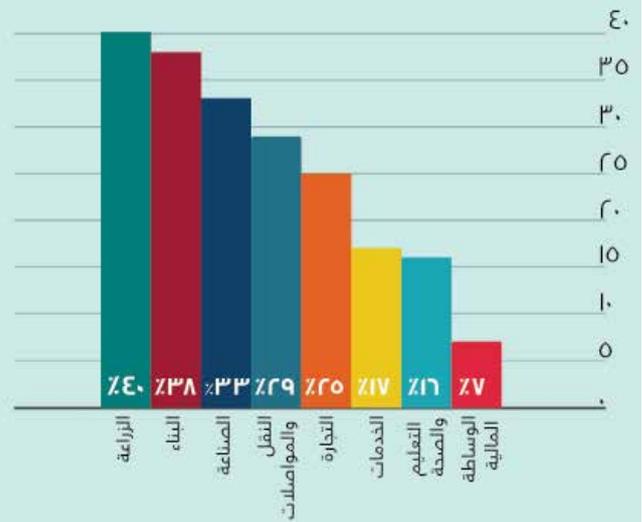
يعتمد العمال الفقراء بشكل كبير على القطاع

الزراعي في المناطق النائية. رغم مساهمته المنخفضة نسبياً في الناتج المحلي، غير أن القطاع الزراعي يوقّر العمل لـ ٢٪ إلى ٢٥٪ من الطبقة العاملة حسب التقديرات، حتى لو كانت الأرقام الرسمية (التي تشمل فقط العمل النظامي) ترى أن حصة التوظيف الزراعي حوالي ٦٪^(١٨٠) في بعض المناطق كالسهول الخصبة في البقاع وعكار، تشكل الزراعة مصدر الرزق الرئيسي ويبلغ إنتاجها ٨٪ من الإنتاج الإقتصادي المحلي^(١٨١) (١٨٢) الشرح الجزئي لعدم توفر البيانات عن المزارعين والإنتشار الواسع للطبيعة غير النظامية للعمل الزراعي هو أن عمال الزراعة لا يشملهم قانون العمل، ما يعني أيضاً أنهم غير معنيين بتغطية الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

لا يزال الوضع القانوني لعمال الزراعة السوريين غير واضح في البلد وقد تضاعفت أرقامهم تقريباً.

بالنسبة للعمال السوريين، وهم يشكلون أكثرية اليد العاملة الزراعية، فقد أقرّت مجموعة قوانين في كانون الثاني ٢٠١٥ تفرض عليهم الحصول على إجازات عمل كعمال أجانب، ما يعني تقنياً أنه يجب أن يتخلوا عن وضعهم كلاجئين وأن يبحثوا عن وكيل لبناني^(١٨٣) (١٨٤) حتى قبل أزمة اللاجئين كان يقدر عدد العمال الزراعيين السوريين بـ ٢٦ ألف عامل، ويُعتقد أن هذا الرقم إرتفع بحوالي ٢٠ ألف^(١٨٥).

نسب الفقر وفق قطاع العمل



الرسم ١٥: نسب الفقر وفق قطاع العمل (المصدر: إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي)

ينطبق على نوع العقد، حيث أن الذين لا يعملون بدوام كامل أكثر عرضة للفقر (راجع الرسم ١٦). تعرضت أسواق العمل في قطاعات إقتصادية مختلفة لضغوطات إضافية منذ عام ٢٠١١ من جراء توافد اللاجئين والمستويات العالية من التوظيف غير النظامي.

وضع الإستجابة لأزمة اللاجئين حرج للغاية.

الشريحة السكانية الأكثر إنعداماً لأمن الغذاء والتغذية هم، وبفارق كبير، اللاجئيين، سواء كانوا سوريين أو فلسطينيين. يقود المجتمع الدولي عملية الإستجابة لمكانن ضعف هذه الشرائح السكانية. يتم تنسيق إستجابة أمن الغذاء والتغذية من قبل مجموعة عمل قطاع الأمن الغذائي والتي تقودها وزارة الزراعة ضمن إطار خطة لبنان للإستجابة للأزمة، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية.^(١٩٥)

يشكّل الأمن الغذائي أكبر جزء من متطلبات الموازنة، ضمن خطة لبنان للإستجابة للأزمة، إذ تبلغ ٤٧٣,٥ مليون دولار للعام ٢٠١٦. تغطي الخطة ثلاث أولويات إستراتيجية وتهدف لتقديم مساعدات لمليون ونصف مليون لاجئ سوري ومليون ونصف مليون فقير لبناني (راجع الرسم ١٧). بالمبدأ، تترجم هذه الأولويات بالسعي إلى نقل تركيز توزيع المساعدات الإغاثية من اللاجئين السوريين وتوزيعه بشكل متساوٍ بين اللبنانيين والسوريين.^(١٩٧) لكن، نظراً للإختلاف في واقع الضعف بين السوريين واللبنانيين، تطلبت عملية معالجة المشاكل بما فيها أمن الغذاء مقاربات مختلفة من قبل الأطراف الإغاثية.^(١٩٨)

كان لبرنامج بطاقات القسائم الغذائية الإلكترونية لبرنامج الغذاء العالمي تأثيرات كبيرة إيجابية كمية ونوعية على الأمن الغذائي و التغذوي بين اللاجئين.

المساهمة المباشرة الأكبر في تحسين وضع أمن الغذاء بين اللاجئين السوريين يأتي من برنامج البطاقة الإلكترونية لبرنامج الغذاء العالمي، وهو برنامج قسائم غذائية يخصص ٢٧ دولار لكل لاجئ مسجّل يمكن صرفها في المحلات التي تفي بمعايير الوكالة. من خلال برنامج البطاقة الإلكترونية تمكن برنامج الغذاء العالمي من ضخ ٦٠ مليون دولار في الإقتصاد اللبناني من دون تأثيرات تضخمية تذكر.^(١٩٩) كما ثبت أن البرنامج خلق ما يزيد عن ١٣.٠٠٠ وظيفة وأضاف قيمة ١,٥١ دولار لكل دولار ضخّ في قطاع المنتجات الغذائي.^(٢٠٠) ظهر الدور الأساسي الذي يؤديه البرنامج عندما إضطر برنامج الغذاء العالمي إلى تخفيض عدد اللاجئين المستفيدين من البرنامج وقيمة المساعدة من ٢٧ دولار إلى ١٩ دولار في عام ٢٠١٥.^(٢٠١) كنتيجة مباشرة قالت ٦٩٪ من العائلات في حزيران ٢٠١٥، أنها خفضت عدد الوجبات التي تأكلها يومياً،

القطاع الزراعي يوفر العمل لـ ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من الطبقة العاملة حسب التقديرات



المشاكل الوظيفية أسوأ لدى اللاجئين في البلاد.

أقل من نصف السوريين في سن العمل وجدوا عملاً في لبنان. يوفر القطاع الزراعي وقطاع البناء ٢٤٪ و ١٢٪ من فرص العمل للسوريين في لبنان.^(١٨٦) بالإضافة، ٩٢٪ من اليد العاملة السورية ليس لديها عقود عمل، بينما ٧٢٪ يوظفون على أساس الساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الموسم.^(١٨٧) حدّت الحكومة اللبنانية القطاعات التي يسمح فيها العمل للسوريين بقطاعات الزراعة والبناء والبيئة.^(١٨٨)

يسمح للاجئين الفلسطينيين في لبنان العمل في قطاعات أوسع من اللاجئين السوريين، خاصة بعد الإصلاحات في قانون العمل عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. بالمبدأ يحق لهم بعض فوائد الضمان الإجتماعي كتعويضات نهاية الخدمة والإصابات خلال العمل.^(١٨٩) لكن تأثير هذه المنافع الإضافية محدود كون نسبة رخص العمل لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين يعملون في لبنان لا يصل إلى ١٠٪.^(١٩٠) هذا ولا يزال الوصول إلى الوظائف النقابية (مثل المحاماة والطب) محصورة بالمواطنين اللبنانيين. لذلك هناك إنتقادات موجهة ضد الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي من قبل العمال الفلسطينيين ومشغليهم لأنهم يدفعون الرسوم الكاملة للإنضمام إلى الضمان بينما لا يستفيد العمال إلا من جزء من الفوائد.^(١٩١)

يوفر قانون العمل اللبناني بعض الأجزاء من الحماية الإجتماعية الأساسية، لكنه لا يغطي شرائح واسعة من سوق العمل.

يفرض لبنان حد أدنى للأجور يبلغ ٤٤٣ دولار في الشهر ويعطي كل الموظفين المتعاقدين تغطية صحية من ضمن برامج الضمان الإجتماعي.^(١٩٢) يشمل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ٥٦ ألف مؤسسة ويوفر منافع لـ ٥٥٦ ألف شخص، بينما يمكن أن يصل عدد المستفيدين إلى ١,٣ مليون شخص موظف في القطاع النظامي.^(١٩٣) لا يغطي الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الذين يعملون لحسابهم أو العاطلين عن العمل (لا يوجد تأمين للعاطلين عن العمل في البلد). كما أن صندوق الضمان الإجتماعي لا يغطي عمال الزراعة والعمال المنزليين، ما يضع جزء كبير من اليد العاملة خارج التغطية.^(١٩٤)



الأولوية الإستراتيجية الثانية:
تعزيز قدرات أنظمة التوزيع
الوطنية والمحلية لتوسيع إمكانية
الوصول للخدمات العامة ونوعيتها

الأولوية الإستراتيجية الثالثة:
إعادة الإستقرار الإقتصادي
والإجتماعي والمؤسساتي
والبيئي في لبنان

الرسم ١٧: الأولويات الإستراتيجية في خطة لبنان للإستجابة
للأزمة (المصدر: خطة لبنان للإستجابة للأزمة ٢٠١٥-٢٠١٦)

تداعيات إنعدام أمن الغذاء والتغذية

مقارنة بعدة دول حول العالم وفي المنطقة، لا يعتبر المعدّل المسجّل لحالات سوء التغذية في لبنان عالي. (٢٠٨) لقد تمكّن لبنان من إبقاء معدل النقص في التغذية تحت ٥٪. (٢٠٩) في الواقع، حقق لبنان أحد مقاصد هدف MDG١ والذي كان خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف مع حلول عام ٢٠١٥. (٢١٠) كما وأن معدل الطاقة الغذائية، وهو لمعدل السرعات الحرارية في الغذاء مقارنة بمعدل احتياجات الجسم لها، يقدر حالياً بـ ١٣٥٪. (٢١١) لكن هذا المعدل في حالة إنخفاض منذ وصل إلى أعلى مستوى له والذي كان ١٤٥٪ في فترة منتصف إلى أواخر التسعينيات. (٢١٢) هذا وهبط معدل إستهلاك البروتينات من ٩٤ غرام للشخص في اليوم في أواخر التسعينيات إلى ٨١ غرام عام ٢٠١١. (٢١٣)

في حين أن معدل النقص في التغذية منخفض المستوى، هناك إنتشار لعدم التناسب الغذائي، أي نسبة السكان الذين يواجهون خطر ألا يحصلوا على المستلزمات الغذائية التي يتطلبها النشاط الجسدي العادي، وهو بإرتفاع منذ عام ٢٠٠٣ وقد وصل إلى أعلى مستوى له والذي يقدر بـ ٩٥٪ من السكان في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢

و٥٨٪ قالوا أنهم خفضوا حجم الوجبة، ١٣٪ قالوا أنهم سحبوا أولادهم من المدارس، و٤٪ قالوا أنهم أرسلوا أطفالهم إلى العمل. (٢٠٣) في المقابل، يعمل برنامج الغذاء العالمي على دعم الأطفال اللبنانيين والسوريين للذهاب إلى المدارس الإبتدائية الحكومية من خلال برنامج غذائي في المدارس يستهدف ١٠ آلاف تلميذ من اللبنانيين والسوريين المعرضين للجوع في ١٣ موقع. (٢٠٤) تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بمراقبة دورية للغذاء المتوفّر للتلاميذ في المدارس الحكومية في كل البلد.

يستفيد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أيضاً من مساعدات إجتماعية من الأمم المتحدة.

يستلم اللاجئون الفلسطينيون إغاثات غذائية من خلال تحويلات نقدية عبر برنامج شبكة الأمان الإجتماعية للأونروا والتي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. (٢٠٥) أما اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا فهم مؤهلون للإستفادة من برامج القسائم الغذائية التي تقدّم للأسر ٢٧ دولار للشخص في الشهر (بالإضافة إلى ١٠٠ دولار كمساعدة أساسية) عن طريق بطاقة مصرفية آلية يمكن صرفها في أي صراف آلي في لبنان. (٢٠٦)

لا تزال التدخلات في مصادر أرزاق اللاجئين والمجتمع المضيف ضمن الإستجابة إلى أزمة اللاجئين السوريين محدودة نظراً للعراقيل في التمويل والتنفيذ.

إن عنصر كسب الرزق في خطة لبنان للإستجابة للأزمة يتماشى مع استراتيجيات الحكومة اللبنانية والتي تركز على بناء القدرات للمشاريع التي تتفاوت في الحجم بين الصغيرة جداً والمتوسطة، والسلاسل القيمة المندمجة، وخلق الوظائف عبر الإستثمار في البنى التحتية العامة والأصول البيئية، بالإضافة إلى تحسين إمكانية التوظيف وإيجاد العمل الجيد. (٢٠٧) لكن نظراً لحدود التمويل ونطاق التدخلات في مصادر الرزق المسموح بها ضمن السياسات الحكومية مثل القيود على ملكية الأصول الثابتة والحاجة إلى الحصول على إجازات ووكلاء للعمل، من المرجح أن تبقى تأثيراتها محدودة بمنح اللاجئين مهارات قابلة للإنتقال ووظائف لذوي المهارات المتدنية

تشير البيانات على مستوى الوطن والتي تقيس التغيرات في نسب البدانة أن مستويات البدانة في ارتفاع عند الأطفال وعند الكبار. نتائج قياس مؤشر كتلة الجسم أظهرت ارتفاعاً ملحوظاً في كافة الفئات العمرية عند الجنسين إلا عند الأطفال الذين تبلغ أعمارهم بين ٦ و ٩ سنين. حالات البدانة ازدادت من نسبة ٧,٣٪ في عام ١٩٩٧ إلى ١٠,٩٪ في عام ٢٠٠٩ في الفئات العمرية من ٦ إلى ١٩ سنة، ومن ١٧,٤٪ إلى ٢٨,٢٪ عند البالغين في الفترة الزمنية نفسها.^(٢٣٣) تشير هذه النتائج أيضاً إلى أن نسبة البدانة السنوية في تلك الفترة بين البالغين في لبنان (٤,١٠٪ للنساء اللبنانيات و٧,١٠٪ للرجال) كانت أعلى من دول الخليج العربي،

و٢٠١٤. بموازاة ذلك، هناك إزدياد في العجز الغذائي، والذي يقيس عدد السعرات الحرارية المطلوبة من أجل رفع الذين يعانون من نقص في التغذية من وضعهم، في حال بقيت كل المعايير الأخرى كما هي.^(٢٣٤)

نسبة الهزال والنقص في الوزن منخفضة بين الأطفال في لبنان، مواطنين كانوا أم لاجئين، بينما هناك إمكانية تحسين ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار. نظراً للوقاية المستمرة وإدارة سوء التغذية عند الأطفال، فإن مستويات الهزال والنقص في الوزن بين الرضع والأطفال منخفضة مقارنة بدول أخرى، حتى بين اللاجئين السوريين.^(٢٣٥) لكن ممارسات إطعام الرضع والأطفال الصغار دون المستوى الأمثل بين اللبنانيين واللاجئين على حد سواء.^(٢٣٦) يوجد في لبنان برنامج وطني لتشجيع ودعم تغذية الرضع والأطفال الصغار، وقانون يضبط الترويج لمنتجات وأدوات تغذية الرضع والأطفال الصغار (قانون رقم ٢٠٠٧/٢٠)، لكن إلى الآن لا يتم تنفيذهم ومتابعتهم كما يجب.^(٢٣٨) كما تم تعزيز قدرات مزودي خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية بأنظمة لمعالجة حالات سوء التغذية التي تحصل.^(٢٣٩)

المساهمة في الإستهلاك الطاقة



الرسم ١٨: النظام الغذائي اللبناني وفق مجموعات الغذاء (المصدر: نصرالدين، أنماط الإستهلاك الغذائي لسكان المدينة البالغين)

يستهلك اللبنانيون نظام غذائي متوسطي، وهو غني نسبياً بالفواكه والخضار، التي تشكل مصدر مهم للمغذيات الدقيقة، بالإضافة إلى النشويات، والألبان، واللحوم. نظراً لغياب مسح غذائي على مستوى الوطن، تشكل دراسة عن أنماط الإستهلاك في بيروت القراءة الأكثر تمثيلاً لأنماط الإستهلاك لدى اللبنانيين (راجع الرسم ١٨).

رغم أن النظام الغذائي التقليدي في لبنان غني نسبياً بالفواكه والخضار، التي تشكل مصدراً مهماً للمغذيات الدقيقة، غير أن هناك تحوّل في النمط الغذائي نحو أنظمة غذائية غنية بالطاقة والسكر والشحوم. أنماط الإستهلاك الغذائي التقليدية في لبنان تتسم بنسب عالية من الفواكه والخضار والبقول والأسماك، بينما الأنظمة الغذائية الغربية تتميز بإستهلاك أكبر للحوم والبيض وشطائر الوجبات السريعة.^(٢٣٠) في حين أن البيانات تشير إلى شيوع إستهلاك الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة، هناك دلائل على تحوّل نحو أنظمة غذائية أشبه بالنمط الغربي، الغنية بالطاقة والسكر والشحوم.^{(٢٣١) (٢٣٢)}

حيث سجّل الإزدياد السنوي نسبة ١,٧٪ عند النساء و٤,١٪ عند الرجال.^(٢٢٤)

القوى العاملة وما يترتب على ذلك من إنخفاض في الدخل.^(٢٢٣)

تظهر جيوب الفقر في لبنان مستويات من إنعدام أمن الغذاء والتغذية تؤثر على ما يقارب نصف السكان على المستوى المحلي. في ظل غياب بيانات غذائية على مستوى الوطن، يضطرّ الباحثون إلى تكييف أدوات دولية وتطبيقها على شرائح سكانية مختلفة للحصول على قراءة عن أمن الغذاء والتغذية. من خلال إستعمال مقياس الأمن الغذائي للأسر العربية و مقياس الوصول للغذاء عند الأسر العديمة الأمن الغذائي على عينات ممثلة من جنوب لبنان (قضاء صور) ولجئيين فلسطينيين في سهل البقاع، تشير الدراسات أن هذه المناطق تشهد مستويات عالية من إنعدام أمن التغذية وتظهر نتائج متقاربة (راجع الرسم ١٩).^(٢٢٣) كما يتبين أن الأسر اللبنانية التي تعاني من إنعدام أمن الغذاء تظهر أيضاً إنخفاض في نوعية النظام الغذائي وتتبنى عدد من إستراتيجيات التأقلم السلبية.^(٢٢٥)

بيانات المواطنين اللبنانيين الذين يعيشون في مجتمعات مضيقة للاجئين سوريين تظهر بعض التعرّض لإنعدام أمن الغذاء والتغذية. من أجل دراسة مستوى أمن الغذاء بين سكان المجتمع المضيف في ٢٠١٥، أظهرت البيانات ٨٩٪ من اللبنانيين سجلوا علامات مقبولة في مؤشر الإستهلاك الغذائي، بينما ٦,٩٪ كانت علامتهم على الخط الفاصل، و ٢,٤٪ سجلوا علامة ضعيفة.^(٢٢٦) بين المناطق اللبنانية، سجلت محافظة عكار أسوأ نتائج (٨,٢٪ علامة ضعيفة و ١٢,٣٪ على الخط الفاصل).^(٢٢٧) لكن يواجه اللبنانيون أيضاً خطر إنعدام أمن الغذاء على المدى الطويل، إذ أجاب نصف الذين شملهم المسح أنهم كان لديهم قلق خلال العام من أن نفاذ غذائهم.^(٢٢٨) كما أجاب ٣١٪ آخرين من اللبنانيين أنهم لم يتمكنوا من إستهلاك غذاء صحي ومغذي (راجع الرسم ٢٠).^(٢٢٩) ومجدداً أشار المستطلعون أن الإمكانية الإقتصادية للوصول إلى الغذاء هي السبب الرئيسي لإنعدام الأمن الغذائي و التغذوي عند الأسر.^(٢٤٠)

تبيّن أن الإرتفاع المفاجئ في أسعار الغذاء يؤدي إلى نقص في المغذيات الدقيقة عند كافة اللبنانيين. أدّى آخر إرتفاع كبير لأسعار الغذاء بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ إلى أن يشهد اللبنانيون إنخفاضا في مستويات التغذية في ثمانية من المغذيات الدقيقة.^(٢٤١) نسبة الإنخفاض تفاوتت

إن خطر إزدياد نسبة البدانة في لبنان جدّي نظراً لإنتشار حالات الوزن الزائد بين الأشخاص. يواجه اللبنانيون خطر إنتشار البدانة بشكل كبير كون ٦٥,٤٪ منهم يعاني من الوزن الزائد (أي أن مؤشر كتلة الجسم أعلى من ٢٥).^(٢٢٥) الرجال تحديداً يعانون من الوزن الزائد أكثر من النساء حيث أن معدّل الذين يتجاوزون نسبة الوزن الزائد في مؤشر كتلة الجسم يبلغ ٧٢,٨٪ عند الرجال مقارنةً بـ ٥٩,٤٪ عند النساء.^(٢٢٦) كما أدّت مجموعة من الممارسات الغذائية إلى إرتفاع معدلات الكوليسترول إلى ٧١,٩٪ من السكان لنسبة الكوليسترول المرتفع (١٩٠ ميليغرام / ديسيليترا) و ٢٥,١٪ لنسبة الكوليسترول العالي (٢٤٠ ميليغرام / ديسيليترا).^(٢٢٧)

كما سجّلت حالات نقص في بعض المغذيات الدقيقة في البلد، والتي تنتج عن أنظمة الغذاء الغنية بالطاقة أو عن النقص في التغذية. يُعتقد أن ربع النساء اللبنانيات في سن الحمل يعانين من النقص في الحديد و ١٢,٨٪ منهن يعانين أيضاً من نقص في الفوليت وفيتامين ب١٢.^(٢٢٨) بيانات عام ٢٠٠٩ تظهر أيضاً أن ٦٦٪ من البالغين يستهلكون نسبة كالسيوم أدنى من ما ينصح به ١٩,٦٪ من هؤلاء يعانون من نقص في الفيتامين د، خاصةً النساء بينهم.^(٢٢٩) هذا وتبيّن أن التلاميذ اللبنانيين لا يستهلكون مستويات كافية من اليود.^(٢٣٠) تشير هذه النتائج إلى أن هذه النواقص في المغذيات الدقيقة قد تنتج عن النقص في نوعية الغذاء، أو من تحولات في النمط الإستهلاك الغذائي بين الذين لا يعانون من إنعدام الأمن الغذائي.

إرتفاع نسبة البدانة، حتى بين عديمي الأمن الغذائي، قد يزيد من إنعدام أمن الغذاء من خلال تنافس المتطلبات وتقليص الإنخراط في القوى العاملة. رغم غياب المعلومات عن المجموعات السكانية في لبنان، توجد مؤشرات بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تربط بين إنعدام الأمن الغذائي و التغذوي وإزدياد احتمالات الإصابة بأمراض مزمنة كالسكري وإرتفاع ضغط الدم.^(٢٣١) من المرجح أن الأنظمة الغذائية السيئة الجودة وإرتفاع نسبة البدانة تفسّر الرابط بين إنعدام أمن الغذاء والأمراض المزمنة. هذه الأمراض بدورها تزيد من إنعدام أمن الغذاء عبر خلق منافسة بين متطلبات الإنفاق الصحي (أدوية ومراجعات) والإنفاق الغذائي، بالإضافة إلى تقليص المساهمة في

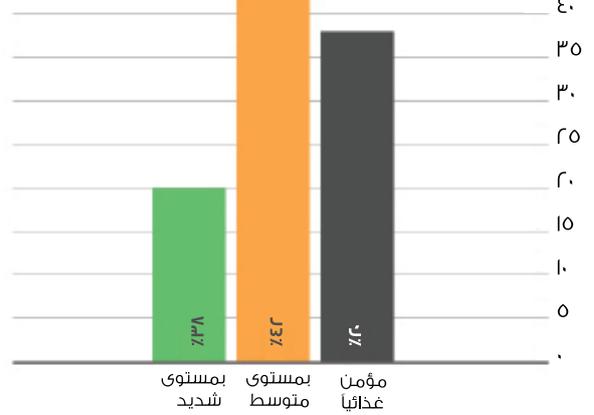
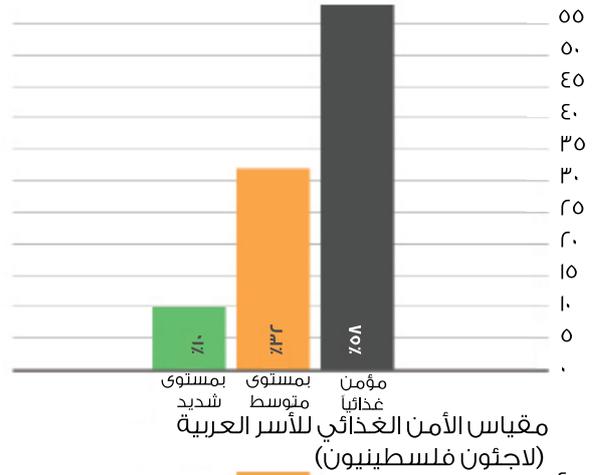
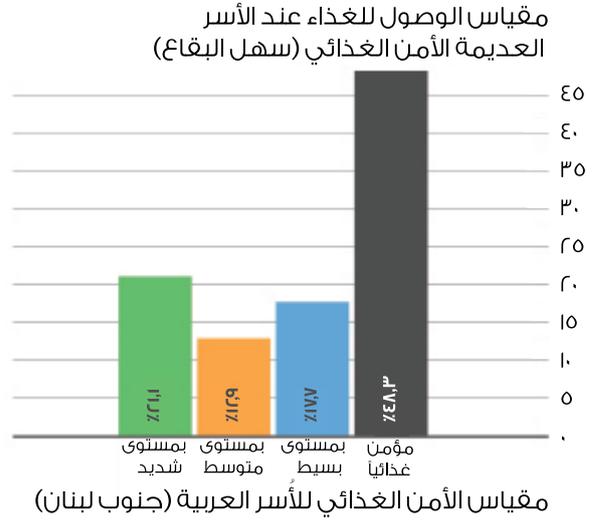
بين ١٦,٣٪ للكالسيوم و٢,٨٪ للفيتامين ج، وكانت نسبة الإنخفاض أعلى في المدن، ما يشير إلى أن المناطق الريفية قد تتفاعل بشكل أفضل مع ارتفاع مؤثر في الأسعار عبر الزراعة لكسب العيش أو الكلفة المنخفضة للمنتجات المحلية (راجع الرسم ٢١).^(٢٤٢)

أمن غذاء اللاجئين

يسجل اللاجئون في لبنان نسبة أعلى من إنعدام أمن الغذاء والتغذية من تلك التي يعاني منها اللبنانيون. تظهر بيانات اللاجئين الفلسطينيين أن حوالي ٣٨٪ من اللاجئين الفلسطينيين آمنون غذائياً، وهؤلاء يشملون فقط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.^(٢٤٣) يسجل اللاجئون الفلسطينيون من سوريا نسبة ٩٤,٥٪ في إنعدام أمن الغذاء، بينهم ٦٣,٢٪ يعانون من إنعدام شديد في أمن الغذاء و٣١,٣٪ يعانون من إنعدام متوسط في أمن الغذاء (راجع الرسم ٢٢).

تشكل كلفة الغذاء أعلى نسبة إنفاق للاجئين السوريين، وبفارق كبير، وهي ضعفي كلفة السكن. تبلغ نسبة الإنفاق على الغذاء ٤٥٪ بينما تبلغ كلفة السكن ١٩٪ من الإنفاق.^(٢٤٤) سُجّلت أعلى نسب إنفاق على الغذاء في عكار والبقاع،

الأمن الغذائي عند الأسر من خلال إستعمال أدوات قياس مختلفة

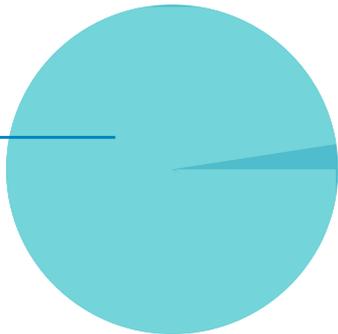


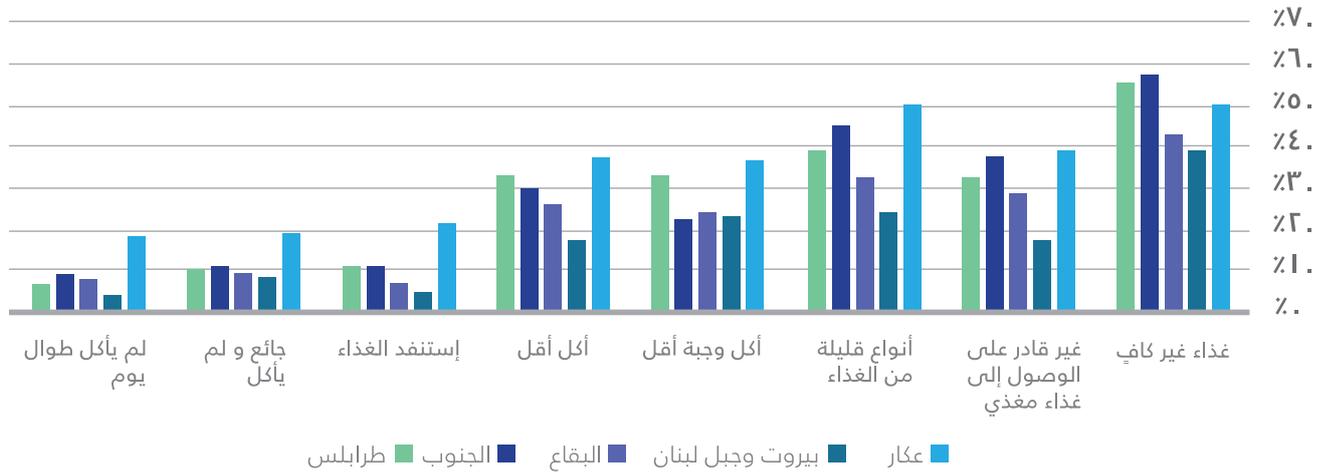
الرسم ١٩: الأمن الغذائي عند الأسر من خلال إستعمال أدوات قياس مختلفة (المصدر: نجا، ٢٠١٤، وصهيون، ٢٠١٤)

الأسر اللبنانية التي تعاني من إنعدام أمن الغذاء تظهر أيضاً إنخفاض في نوعية النظام الغذائي وتتبنى عدد من إستراتيجيات التأقلم السلبية



يسجل اللاجئون الفلسطينيون من سوريا نسبة ٩٤,٥٪ في إنعدام أمن الغذاء



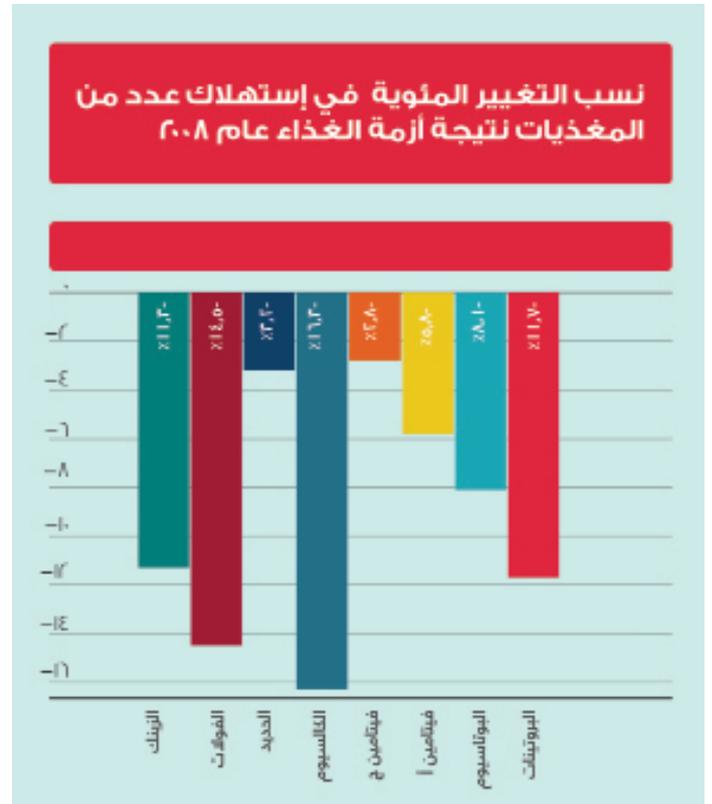


الرسم ٢٠: إستراتيجيات التأقلم المتبعة من قبل عديمي الأمن الغذائي اللبنانيين (المصدر: الفاو/REACH)

حيث أنفقت أكثر من ربع الأسر ما يزيد عن ٦٥٪ من مصروفها على الغذاء (بينما في مناطق بشري- البترون وجزين وبعيدا وكسروان وجبيل أنفق أقل من ١٠٪ من السكان تلك النسبة على الغذاء).^(٢٤٥) يتضمن تقييم أوجه ضعف اللاجئين السوريين في لبنان قياس علامة الإستهلاك الغذائي، والذي يجمع بين تردد الوجبات، وتنوع الأغذية، والقيمة المغذية. إرتفعت نسبة الذين سجلوا علامة غير مقبولة من ١٢٪ إلى ١٧٪ بينما إرتفعت نسبة الذين سجلوا علامة على الخط الفاصل من ٩٪ إلى ١٤٪. كما أن اللاجئين السوريين في لبنان يتناولون غذاء أقل تغذية مثل الخبز والسكر والتوابل والشحوم.^(٢٤٦)

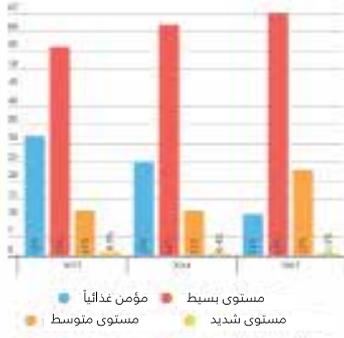
الأمن الغذائي و التغذوي الأسري بين اللاجئين السوريين يتدهور مع الوقت. يقيس تقييم أوجه

ضعف اللاجئين السوريين في لبنان لعام ٢٠١٥. الأمن الغذائي الأسري عبر مؤشر مركب يجمع بين الإستهلاك الغذائي والإنفاق وإستراتيجيات التأقلم السلبية من أجل تصنيف الأسر في أربعة فئات من إنعدام الأمن الغذائي و التغذوي. أظهرت النتائج أن ما يقارب ٨٩٪ من اللاجئين السوريين عانوا من إنعدام الأمن الغذائي إلى حد ما خلال عام ٢٠١٥، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إزدياد تكرّر وشدة إستراتيجيات التأقلم (راجع الرسم



الرسم ٢١: نسب التغيير المئوية في إستهلاك عدد من المغذيات نتيجة أزمة الغذاء عام ٢٠٠٨ (المصدر: أبو زكي)

الأمن الغذائي الأسري بين اللاجئين السوريين في لبنان
الأمن الغذائي



الأمن الغذائي الأسري بين اللاجئين السوريين في لبنان
الإستهلاك الغذائي



الأمن الغذائي الأسري بين اللاجئين السوريين في لبنان
نسبة الإنفاق الغذائي

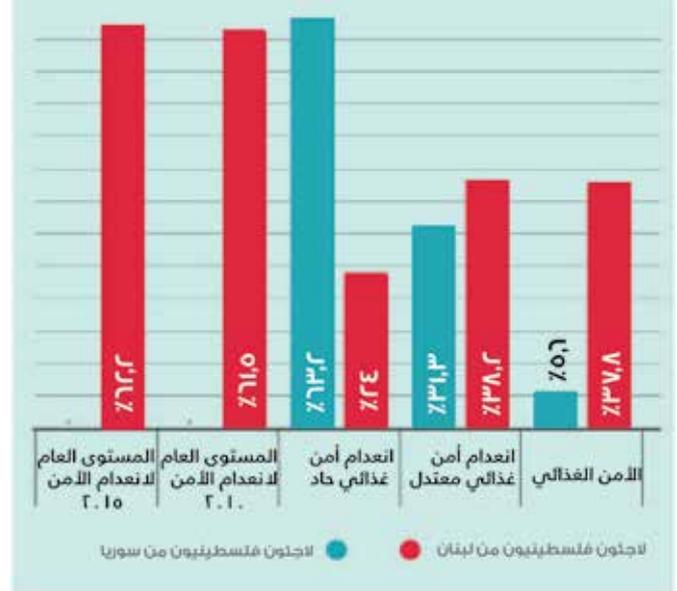


الأمن الغذائي الأسري بين اللاجئين السوريين في لبنان
إستراتيجيات التأقلم



الرسم ٢٣: الأمن الغذائي الأسري بين اللاجئين السوريين في لبنان (المصدر: تقييم أوجه ضعف اللاجئين السوريين في لبنان، ٢٠١٥)

الأمن الغذائي للاجئين الفلسطينيين في لبنان



الرسم ٢٢: الأمن الغذائي للاجئين الفلسطينيين في لبنان (المصدر: الأونروا، ٢٠١٥ [غير منشور])





٥. الإستقرار والإستدامة في خطر

ملخص الجزء

بإمكان الزراعة اللبنانية أن تساهم بشكل كبير في أمن الغذاء والتغذية، بل أيضاً من خلال توظيف الفقراء والأكثر ضعفاً في الأرياف. إذا أراد لبنان السماح للقطاع بفعل ذلك، يجب أن يستثمر في تنظيم الإنتاج الزراعي من أجل تمكين صغار المزارعين من تعزيز قدراتهم وتنظيمهم الجماعي، والسماح لهم بالمساهمة في السلسلة القيمة والإستحواد على نفوذ في السوق. من الناحية المقابلة، يجب دعم المؤسسات الزراعية التجارية بطريقة تخدم الهدف ذاته.

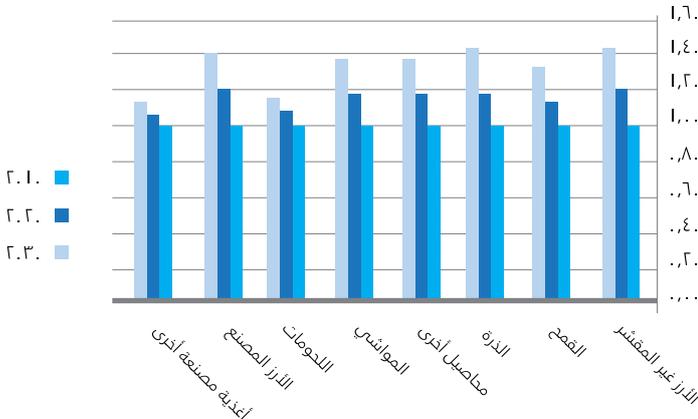
العمل بشكل كلي على كامل السلسلة القيمة هو الطريقة الوحيدة لمواجهة مشاكل إرتفاع كلفة الإنتاج، وإحتكار القلة لموارد الأسواق، وشبكات الري الضعيفة، والأراضي المشتتة، والمنافسة الخارجية، الإستعمال غير الفعال للبذور، والسلامة الغذائية، وغياب إمكانية وصول المزارعين إلى شبكات أمان إجتماعية. قد يكون إعتداد تأمين الفرص الإقتصادية للفقراء من خلال تطوير القطاع الزراعي كسياسة إجتماعية أكثر فعالية وأقل كلفة مع الوقت من البرامج التي تقدّم تحويلات نقدية أو دعم مالي.

لكن لن يتمكن لبنان من تحقيق هذه النتائج إذا لم يراعى بحذر تأثيرات توزيع الموارد على بيئته. بما أنه من المتوقع أن يستمر إضمحلال ثروة لبنان المائية، لأسباب منها التغير المناخي، يجب التركيز بشكل خاص على إدارة الموارد المائية. يجب أن يشكل إصلاح القطاع وسلسلته القيمة بشكل مستدام جوهر إصلاحات أخرى لا سيما إستخدام الأراضي وترشيد الإستثمارات الزراعية.

تسريع نهضة زراعية

تشير أنماط سوق الغذاء وتوقعات الأسعار في الهـ١ سنة القادمة إلى إرتفاع ثابت في أسعار السلع الغذائية ما قد يزيد من إندعام أمن الغذاء والتغذية. بحلول سنة ٢٠٣٠، يتوقع من زيادة الطلب على الغذاء من جراء النمو السكاني، إلى جانب تأثيرات التغير المناخي على الموارد الغذائية، أن يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية. كما تشير التوقعات إلى إرتفاع في الأسعار الغذائية، حتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، حيث يساهم تزايد الإستثمارات في التكنولوجيا ونقل الخبرات إلى مضاعفة الإنتاجية. (٢٤٩) بناءً على ذلك، يتوقع أن ترتفع أسعار القمح في الشرق الأوسط بنسبة ٢٤,٨٪ بحلول العام ٢٠٣٠. في السياق نفسه، يتوقع أن ترتفع أسعار الذرة والأرز المصنع ٢٩,٧٪ و ١٥,١٪ بحلول العام ٢٠٣٠. (راجع الرسم ٢٤). (٢٥٠)

مؤشر أسعار التصدير في الأسواق العالمية للسلع الغذائية (٢٠١٠ = ١,٠٠)



الرسم ٢٤: توقعات أسعار الغذاء العالمية (المصدر: معهد الدراسات التنموية)

بإمكان لبنان البناء على خطة العمل الزراعية لتطبيق إستراتيجية أمن غذاء وتغذية متكاملة.

كشفت إرتفاع أسعار الغذاء عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مدى الإعتداد على إستيراد الغذاء والحبوب في العالم العربي، والذي يستورد ٥٠٪ من إحتياجاته من السلع الحارثية سنوياً. (٢٥١) على إثر هذا الإرتفاع، لجأت عدة دول في المنطقة إلى إعادة النظر في إستراتيجيات الأمن الغذائي و التغذوي لتتبعها. قرّرت الأردن، على سبيل المثال، تطبيق إطار

تستهدف القطاع الزراعي بشكل منتظم.^(٢١١) تدير المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (IDAL) في لبنان برنامج أغريبلانس، الذي يساعد المنتجين المحليين من خلال دعم للصادرات ومحفزات أخرى. في نفس الوقت، تقدم وزارة الإقتصاد والتجارة برنامج دعم أساسي لمزارعي القمح والتبغ.^(٢١٢) التنسيق الضعيف بين هذه المؤسسات، مثل مجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، والمشروع الأخضر (الذي يبني بنى تحتية زراعية)، ووزارة الإقتصاد والتجارة، ينتج تشتتاً في السياسات وتأخيراً في التنفيذ (للترتيبات المؤسسية راجع الملحق C). إضافة إلى ذلك، إن غياب تماسك السياسات بين السياسات التجارية وإصلاحات القطاع الزراعي يسبب خسائر للقطاع الزراعي، الذي يفشل في الإرتقاء إلى إمكاناته الكاملة.^(٢١٣)

يتطلب القطاع الزراعي إصلاحات بنوية من أجل تطوير بنيته التحتية القانونية والمالية. غالباً ما يعاني المزارعون اللبنانيون من ضعف في القدرات التنظيمية. ٢٥٪ فقط من التعاونيات الزراعية تعتبر ناشطة.^(٢١٤) كما أن فقط ١٥٪ من المزارعين يحصلون على خدمات دعم من الحكومة مقارنةً بـ ٩٪ يحصلون على خدمات دعم خاصة.^(٢١٥) لتدارك الوضع، تهدف وزارة الزراعة رفع نسبة التعاونيات الناشطة إلى ٣٥٪ بحلول العام ٢٠١٩.^(٢١٦) لتحقيق ذلك، أطلقت الوزارة مبادرة لتأسيس سجل زراعي موحد بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل تسهيل وصول المزارعين على الخدمات الإجتماعية والصحية والزراعية قبل نهاية عام ٢٠١٦.^(٢١٧) يشكل غياب سجل موحد للمزارعين—وهو مطلب دائم للجمعيات الزراعية في لبنان—ضعف بنوي كبير يمنع القطاع من أن ينتظم بشكل يسمح له بالحصول على خدمات الدعم الهادفة من وزارة الزراعة.^{(٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠)}

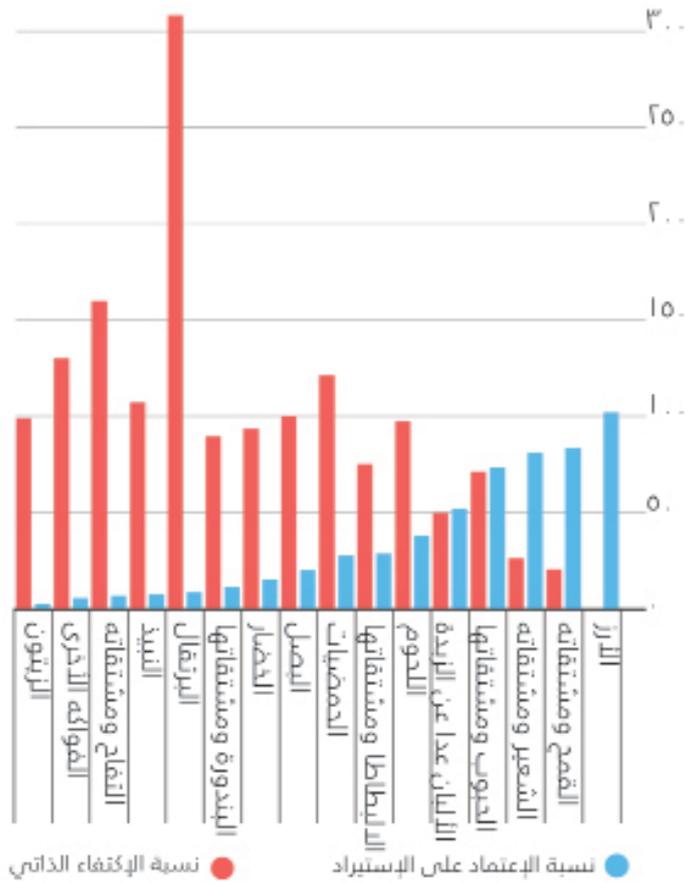
إستراتيجي طويل الأمد للأمن الغذائي بالترافق مع تقييم شامل للأمن الغذائي في الوزارات الأردنية المعنية وتأسيس لجنة وطنية عالية المستوى للأمن الغذائي.^(٢٢١) في المقابل، لم يبلور لبنان إلى الآن إستراتيجية طويلة الأمد ومتعددة القطاعات للأمن الغذائي ولا تزال إستجابته متواضعة.^(٢٢٢)

بلورت إستراتيجية وزارة الزراعة لهـ ٢٠١٩-٢٠٢٠ ثمانية مسارات عمل رئيسية التي، إذا طبقت، قد تعزز أمن الغذاء والتغذية وتخفف من المخاطر. حددت إستراتيجية وزارة الزراعة لهـ ٢٠١٩-٢٠٢٠ ثلاثة أهداف، وثمانية مسارات عمل، ٣٠ مكوّن، و١٤ تدخّلات منطوقية.^(٢٢٣) تم تعريف الأهداف المحددة الثلاثة كما يلي: (١) تأمين غذاء سليم وجيد، (٢) تحسين المساهمة الزراعية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، (٣) وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.^(٢٢٤) وجود وزارة الزراعة كمنسق لمجموعة العمل الخاصة بقطاع الأمن الغذائي و التغذوي، يضعها في موقع ملائم لتنفيذ إستراتيجيتها من خلال مواءمة تدخلاتها مع تلك التي تقوم بها الوزارات الأخرى (وزارة الشؤون الإجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الإقتصاد والتجارة) وأصحاب الشأن الآخرين في خطة لبنان للإستجابة للأزمة.^(٢٢٥) رغم ذلك، تعاني الوزارة من عدة عوائق مؤسسية، منها الموازنة المنخفضة والتفكك المؤسسي، والإمكانات الإدارية الضعيفة.^(٢٢٦)

الإستثمار الحكومي في الزراعة ضعيف نسبياً، رغم إنكشاف لبنان على الإرتفاع المفاجئ للأسعار الخارجية. بدأت عدة حكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنظر في زيادة الإنتاج الغذائي المحلي من أجل تخفيض إنكشاف على أسعار الشوق العالمية وتثبيت كلفة الغذاء المحلية.^(٢٢٧) في حين أن هذه المقاربة تتطلب دفع كلفة إقتصادية ويجب النظر إليها حسب المزايا النسبية لكل بلد، لا يزال الإستثمار اللبناني في القطاع الزراعي أدنى من معدلات الإقليمية. تبلغ حصة وزارة الزراعة من الموازنة العامة حوالي ٠,٥٪ في السنة.^(٢٢٨) بذلك تكون هذه الحصة أصغر بكثير بالمقارنة مع الدول المجاورة حيث غالباً ما تفوق حصة وزارة الزراعة ٥٪ من الموازنة العامة.^(٢٢٩)

التفكك المؤسسي يعرقل تماسك سياسة إستراتيجية وزارة الزراعة لهـ ٢٠١٩-٢٠٢٠ وتنفيذها. في ما يخص أمن الغذاء والتغذية، تنشط عدة مؤسسات حكومية في تنفيذ السياسات. مثلاً، يمنح مجلس الإنماء والإعمار مشاريع بنى تحتية

الإكتفاء الذاتي مقابل الإعتماد على الإستيراد



تم حساب نسبة الإعتماد على الإستيراد ونسبة الإكتفاء الذاتي وفق المعادلات التالية: نسبة الإعتماد على الإستيراد = الواردات الإنتاج + الواردات-الصادرات * ١٠٠
نسبة الإكتفاء الذاتي = الإنتاج / الإنتاج + الواردات-الصادرات * ١٠٠

الرسم ٢٥: نسبة الإعتماد على الإستيراد ونسبة الإكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية في لبنان (المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة)

تعرض القطاع الزراعي إلى ضغط كبير منذ إندلاع الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين. فقد شكلت العمالة السورية الجزء الأكبر من اليد العاملة الزراعية في العقود الثلاثة الماضية وكان يقدر عداد القوى العاملة السورية في القطاع الزراعي بـ ٢٦ ألف عامل قبل أزمة اللاجئين. (٢٧١) أحضر العديد من هؤلاء العمال عائلاتهم للعمل معهم بعد العام ٢٠١١، والذي ساهم مع العمال الجدد إلى زيادة اليد العاملة المتوفرة بـ ٢٠ ألف عامل

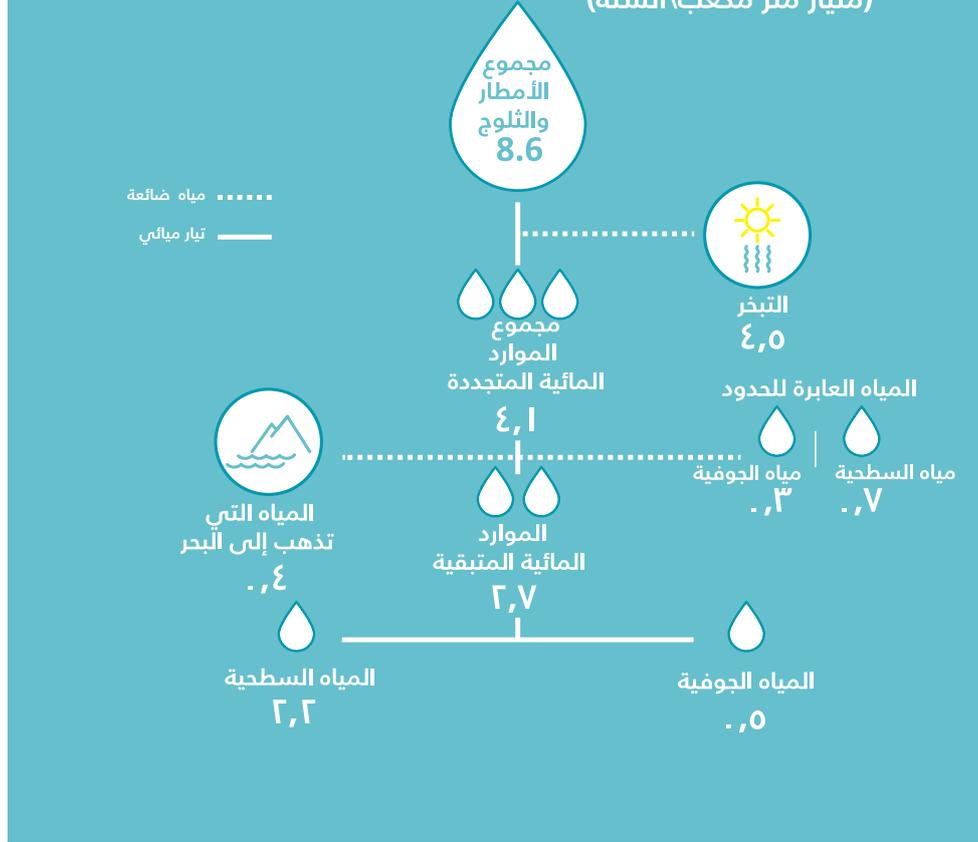
إضافي أو ما يقارب ٢٠٪ من اللاجئين المسجلين. بدوره أدّى التدفق العمالي إلى تدني الأجور في القطاع الزراعي في مناطق كالبقاع والشمال نظراً لارتفاع حدة التنافس بين عمال الزراعة اللبنانيين والسوريين. (٢٧٢) إنخفضت أجور العمل الزراعي اللبنانيين في هاتين المنطقتين الريفيتين الأساسيتين من ٢٣ دولار في اليوم إلى ١٦ دولار في اليوم. (٢٧٤) في الوقت عينه إنخفضت أجور العمل الزراعي للسوريين من ٢ دولار في الساعة إلى ١,٣ دولار في الساعة للرجال، ومن ١,٣ دولار في الساعة إلى دولار واحد في الساعة للنساء. (٢٧٥)

لبنان مكثف ذاتياً في الفواكه والخضار لكنه شديد الإعتماد على الحبوب المستوردة. في المجموع، يكتفي لبنان ذاتياً في الفواكه (١٤٧٪) ويقترب من الإكتفاء الذاتي في الخضار (٩٣٪). (٢٧٦) بعض المنتجات التي يسجل فيها لبنان أعلى نسب الإكتفاء الذاتي هي البرتقال والمندرين (٣٠,٨٪)، التفاح ومنتجاته (١٥٩٪)، الحمضيات (١٢١٪) (٢٧٧)، العنب (١١٧٪)، النبيذ (١٠٧٪)، البصل وزيت الزيتون (١٠٠٪). (٢٧٨) في المقابل، يستورد لبنان ٨٣٪ من مجموع إستهلاكه للحبوب (راجع الرسم ٢٥). (٢٧٩)

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يملك لبنان مزايا نسبية في ما يخص الفواكه والخضار. مقارنةً بالحبوب والمواشي، يمثّل قطاع الفواكه والخضار فرصة أكبر لزيادة أمن الغذاء والتغذية، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية. رغم أن لدى لبنان ثروة مائية تفوق المعدلات الإقليمية بقليل، غير أن البلد لا يزال يعاني من نقص في المياه (راجع الرسم ٢٧). (٢٨٠) بما أن الحبوب والمواشي هي قطاعات زراعية تتطلب الكثير من المياه وتشهد تقلبات أكبر في الأسعار، قد يكون خيار لبنان في الإستثمار في رفع إنتاجية الفواكه والخضار نسبياً أكثر إستدامةً من منظور إدارة الموارد. (٢٨١) بالإضافة، القدرة على المنافسة في أسواق الحبوب تتطلب إنتاج كميات كبيرة، وذلك لا يتوافق مع لبنان نظراً لمحدودية أراضيه النسبية إذا قورنت بالبلاد المنتجة للقمح، ما يقلص فرص تحقيق إقتصادات الحجم. (٢٨٢)

تشكل الفواكه والخضار معظم الصادرات الزراعية، لكن لا تزال أحجامها صغيرة مقارنةً بالإنتاج والواردات. تبلغ قيمة الصادرات الزراعية ١٩٪ من مجموع الصادرات. (٢٨٣) بين الفواكه والخضار الطازجة، تبلغ حصة البطاطا ٥٥٪ من صادرات الخضار يليها الخس والهندباء بحصة ٢٠٪

ميزان المياه الحالي في لبنان وفق المعدل السنوي (مليار متر مكعب\السنة)



الرسم ٢٥: نسبة الإعتماد على الإستيراد ونسبة الإكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية في لبنان (المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة)

تبنى لبنان الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه عام ٢٠١٢. هذه الإستراتيجية هي عبارة عن خطة عمل شاملة تتطور إستراتيجية متماسكة للإصلاح وخريطة طريق مفضّلة لتحسين توفير المياه وتوصيل الخدمات^(٣.٦) في ما يخص إعادة تأهيل قنوات الري وتوسيعها، تأمل مشاريع الري حول حوض نهر الليطاني أن تعزز الأراضي الزراعية المروية في الجنوب والبقاع^(٣.٧). لكن الخطة لم تنقذ بسبب المشاكل الدائرة حول سلطة الوزارة على إدارة الموارد المائية والبناء^(٣.٨).

مشتتة وقليلة الإستعمال

غالباً ما تكون الأراضي الزراعية في لبنان صغيرة ومشتتة. وفق الإحصاء الزراعي العام سنة ٢٠١٠، يقدر عدد المزارعين في لبنان بـ ١٦٩,٥١٢ مزارع ومعدل أعمارهم ٥٢ سنة^(٣.٩). ٧٪ من المزارعين يشغلون أقل من هكتار واحد كمعدل، ويمثلون ١٨٪ من مجموع المساحة الزراعية المستعملة^(٣.١٠). هذا وتشكل المزارع التي

يقوم لبنان بعملية تنفيذ مشاريع ري واسعة النطاق منذ الخمسينيات من القرن الماضي، لكن نتائج هذه المشاريع بقيت محدودة. يتوقّع من مشروع القناة ٨٠٠ للري، والذي لم يستكمل بعد، أن يحوّل ١١٠ مليون متر مكعب من المياه من سد القرعون على نهر الليطاني من أجل ري ١٥ ألف هكتار من الأرض الزراعية في ٩٨ بلدة ريفية جنوب نهر الليطاني^(٣.١١). مشروع القناة ٩٠٠ للري الحالي يغطي ٦ بلدات رئيسية ويستخدم نظام ري مضغوط حديث ويفترض أن يؤمّن الري لـ ٢٠ ألف هكتار من الأرض الزراعية^(٣.١٢) لكن نظراً للعجز البنيوي لمحطات الضخ الثلاثة تصل مياه الري إلى ٦٤ هكتار فقط سنوياً وهي نسبة أدنى بكثير من الطلب الحالي والمستويات المخطط لها^(٣.١٣). واجهت القناة ٨٠٠ مشاكل تتعلق بالكلفة، وبنوعية، وكمية المياه^(٣.١٤). تحديداً، تبين أن المياه المستخدمة في مشاريع الري هذه تحتوي على ملوثات حيوية وكيميائية، مستويات غير مقبولة عالمياً من المعادن الثقيلة مثل الألومنيوم والباريوم، والكروم، والنحاس، والنيكل، والزينك^(٣.١٥).

من الجهات المعنية. تحدّد الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية أراضي زراعية لا يمكن البناء عليها إلا في بعض الإستثناءات التي تخصّ البنى التحتية الزراعية والقرى النائية.^(٣٢٠)

لدى لبنان إمكانية كبيرة لزيادة إنتاج البذور وتقليص

أسعار المستلزمات. عدا عن بذور القمح التي تنتج محلياً من خلال مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، فإن لبنان يستورد معظم بذوره.^(٣٢٢) غياب عملية تكاثر البذور (باستثناء القمح وبعض الحبوب) يجعل لبنان معتمداً على الإستيراد وعرضة لتقلبات الأسعار.^(٣٢٣) كلفة بذور بعض الخضار مثل الباذنجان والقرع إزدادت ثلاث أضعاف منذ إندلاع الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين.^(٣٢٤) في السنوات، بدأت تطلب وزارة الزراعة والجمارك اللبنانية من مستوردي البذور التقيّد بمجموعة جديدة من القوانين تشمل شهادات مصدر، ورخص إستيراد، بالإضافة إلى متطلبات خاصة بالصحة النباتية.^(٣٢٥) لكن هذه القوانين لا تعتبر كافية لضمان صحة المواد، وإمكانية تتبعها، وحقوق ملكيتها.^(٣٢٦) توزيع البذور على المزارعين غالباً يكون عبر شركات خاصة أو منظمات تنمية من دون أي تدخّل أو ضوابط تذكر من الحكومة.^(٣٢٧)

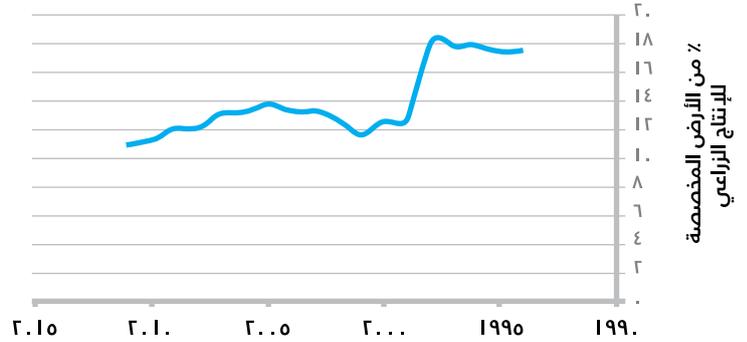
يتم تنظيم عملية إنتاج البذور في لبنان، وهي تحمل إمكانية نمو كبيرة. مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، بالتعاون مع المركز الدولي للبحث الزراعي في المناطق الجافة، مسؤولة عن تطوير وإنتاج أصناف محددة من الحبوب والبقول.^(٣٢٨) يتم إنتاج ثلاثة أصناف من بذور القمح وتوزيعها على المزارعين، بالتعاون مع المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري.^(٣٢٩) كما يقوم المركز الدولي للبحث الزراعي في المناطق الجافة، بالتعاون مع وزارة الزراعة، بفحوص دورية على أنماط جينية أكثر تطوراً كل سنتين أو ثلاثة في تل عمارة في سهل البقاع.^(٣٣٠) أيضاً يتم إختبار تأقلم البذور التي تأتي من شركات عالمية مع الأرض المحلية قبل إطلاقها في السوق المحلية.^(٣٣١)

تحتاج قوانين إستيراد البذور والشتلات إلى تطوير. لا يوجد في لبنان قانون للبذور يحكم الإنتاج المحلي والبذور المستوردة.^(٣٣٢) لذلك السياسات والقوانين ليست موحدة وتطبق بشكل إعتباطي.^(٣٣٣) تم تحضير مشروع قانون للبذور عام ١٩٧٠ لكنه لم يشرّع ولم ينفذ.^(٣٣٤) تصدر وزارة الزراعة شهادات جودة لعدد من المشاتل التي تنتج الشتلات لبعض أصناف الفواكه مثل الحمضيات والإجاص،

تبلغ مساحتها بين ١ و٦ هكتار. ٤٠٪ من المساحة الزراعية المستعملة.^(٣١١) في نفس الوقت يملك ٣,٥٪ من كبار المزارعين (فوق ٦ هكتار). ٤٠٪ من المساحة الزراعية المستعملة في لبنان، ما يظهر إحتياج ملكية الأراضي وإقتصادات الحجم.^(٣١٢)

زاد التمدّن من إندثار إستعمال الأراضي الزراعية.

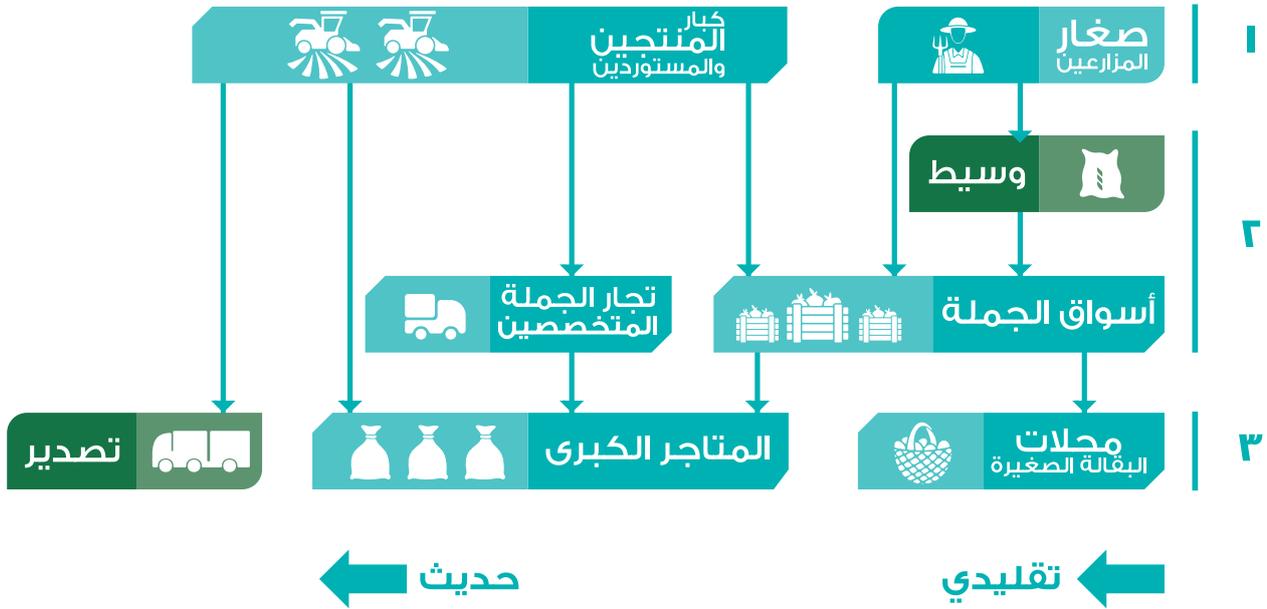
إنخفض عدد سكان الأرياف في لبنان بشكل كبير على مدى العقود الماضية، ما أدّى إلى إنخفاض عدد العائلات التي تعتمد على النشاطات الزراعية والرعية للمعيشة.^(٣١٣) في ستينيات القرن الماضي كانت تشكل نسبة قاطني الأرياف أثر من ٥٠٪ من سكان لبنان، وقد هبط هذا إلى ما يقارب ١٣٪ في عام ٢٠٠٨.^(٣١٤) طبيعة الأراضي اللبنانية والتي تشكل الأراضي الجبلية ٧٥٪ من مساحته ترفع من تكاليف البناء وتحفّز الهجرة نحو المدن.^(٣١٥) هذه العوامل هي من الأسباب الرئيسية لإنحدار إستعمال الأراضي الزراعية في العشرين سنة الماضية من ١٨٪ في أوائل القرن إلى ١١٪ في عام ٢٠١١ (راجع الرسم ٢٨).^(٣١٦) العوامل الأخرى التي ساهمت في إنحدار الزراعة هي إرتفاع أسعار الأراضي، والتوسع المدني، والتنافس على إستخدام الأرض، ما يؤدي إلى إرتفاع كلفة الإنتاج مقارنة بالبلاد المجاورة.^(٣١٧) النقص في الأراضي الزراعية أدّى أيضاً إلى تناقص دخل المزارعين.^(٣١٨)



الرسم ٢٨: النسبة المئوية من الأرض المخصصة للزراعة (المصدر: البنك الدولي)

على لبنان تنفيذ الخطة الشاملة لترتيب الأراضي

اللبنانية الصادرة عام ٢٠٠٥ من أجل تعزيز جدوى الزراعة. ٨٣٪ من الأراضي اللبنانية لم يتم فرزها في حين أن ٥٠٪ منها لم يتم مسحها.^(٣١٩) ضمن الأراضي المفروزة ١,٤٪ منها فقط نالت الموافقة المطلوبة من مجلس الوزراء. ما يعني أنه فعلياً حوالي ٩٠٪ من الأراضي اللبنانية الزراعية قد يبنى عليها في حال تم الحصول على رخص بناء



الرسم ٢٩: السلسلة القيمة الزراعية للفواكه والخضار الطازجة في لبنان (المصدر: سيفيرت، شعبان وغطاس (٢٠١٤)).

التي لا تباع، بالإستثمار في التكنولوجيا والبنى التحتية (٣٤٠). كما أنه لا يوجد حافز لتجار الجملة في الحفاظ على النوعية وغالباً ما يغيب التطور التكنولوجي في تعاملهم وتخزينهم للمنتجات. (٣٤١) ونظراً لغياب إمكانية وصولهم إلى سوق التجزئة، لا يتاح للمنتجين تطوير علاقاتهم التجارية مع تجار التجزئة ولا يتم التعويض لهم عن خسارة بضائعهم أو التقلبات في الأسواق. (٣٤٢) يعاني نتيجة ذلك الفقراء في الأرياف عندما تحصل تقلبات في الأسعار. (٣٤٣)

غالباً ما تكون معلومات صغار المزارعين عن أسعار السوق محدودة. فيما تنشر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت قائمة أسبوعية بأسعار الجملة للأغذية المنتجة محلياً عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة عبر الهاتف، يبقى تأثيرها على الأسعار محدود جداً. (٣٤٤) حوالي ربع تجار الجملة و ٢٠٪ من تجار التجزئة على علم بذلك البرنامج مقارنة بـ ٦٪ فقط من المزارعين. (٣٤٥) تظهر حسابات كلفة الإنتاج من مصادر مختلفة أن حصة المزارعين من سعر سوق التجزئة للمنتجات تبلغ حوالي ٣٠٪ بينما هم يتكيفون كامل كلفة الإنتاج. (٣٤٦) في البرتقال والمندرين على سبيل مثال، تبلغ حصة المزارع من السعر النهائي بين ٣٪ و ٣٢٪ بينما يتكيفون ١٢٪ لتغطية المصاريف. (٣٤٧) بينما تبلغ حصة المزارع ٩٪ من سعر مبيع الموز، وهم يتكبدون خسارة من بيع الملفوف. (٣٤٨) بينما يعفى المزارعون من ضرائب الدخل والممتلكات، غير أنهم يدفعون ضرائب غير مباشرة بسبب ضريبة القيمة المضافة التنزلية على مستلزماتهم الزراعية وعلى بعض أسعار الأغذية.

والتفاح، والمشمش، والكرز، والنكتارين، والدراق، والخوخ. (٣٣٥) في نفس الوقت، تقوم وزارة الزراعة بالكشوفات صحية دورية ضمن برنامج محدد بإنتاج الشتلات عبر مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية. (٣٣٦)

سلاسل التركيز في السوق

تتكون السلسلة القيمة الزراعية في لبنان من خليط بين قنوات الإنتاج التقليدية والحديثة. يهيمن على السوق صغار المنتجين وتجار الجملة الأقوياء، في حين أن سوق التجزئة يشهد تحولاً في اتجاه سيطرة المتاجر الكبرى. (٣٣٧) تسيطر على عملية الإنتاج الزراعي أنماط زراعية تقليدية (راجع الرسم ٢٩). تباع وحدات الإنتاج الصغيرة وأصحاب المزارع المشتتة التي تنقصها الإستثمار التكنولوجي والمالي منتجاته لتجار صغار محليين في نقاط بيع الجملة التي تنتشر في البلد وتعرف بالحسبة. (٣٣٨) العديد من المنتجات الزراعية تسلّم لتجار الجملة على أساس الأمانة ما يمنح تجار الجملة نفوذ أكبر في السوق. (٣٣٩)

الأسواق الزراعية الداخلية ترجّح كفة تجار الجملة على حساب صغار المزارعين. بما أن نظام الأمانة في الحسبة لا يؤثر على هامش أرباح تجار الجملة، فهو لا يشجّع التجار على البيع بأسعار أدنى ما يرفع أسعار الجملة ويخلق هدرًا غذائياً نتيجة المنتجات التي لا تباع. في المقابل، هذا يرجح ألا يقوم المزارع، والذي لا يقبض سعر البضاعة

ومرتبطة بوزارة الزراعة.^(٣٥٧) إلى جانب مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، يملك لبنان عدد من مراكز الأبحاث الزراعية في تل عمارة في البقاع، والعبدة في الشمال، وصور في الجنوب.^(٣٥٨) هذا وأُسست محطة بحث للصحة الحيوانية والزراعة في الفنار في جبل لبنان، كما بنيت محطة أخرى للزيتون والحمضيات في كفرشخنا في الشمال.^(٣٥٩) كما تساهم عدة مؤسسات أكاديمية مثل الجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة اللبنانية، وجامعة الكسليك، وجامعة القديس يوسف في البحث الزراعي من خلال أساتذتها.^(٣٦٠) في لبنان أيضاً عدد محدود من المحترفين المدربين في مجالات معالجة البذور، وإختبارات الجودة والكشوفات الميدانية.^(٣٦١)

يدعم لبنان التطوير الزراعي من خلال إستصلاح الأراضي، وشق الطرق الزراعية، مشاريع الري، وبرك تخزين مياه الأمطار. تقام مشاريع إستصلاح الأراضي المهملة عبر المشروع الأخضر، وهو مؤسسة عامة مستقلة. أسس المشروع الأخضر عام ١٩٦٣ بالمرسوم رقم ١٣٣٣٥ كمؤسسة عامة تحت إشراف وزارة الزراعة.^(٣٦٢) تكلف المؤسسة بمشاريع إستصلاح الأراضي وبناء طرق زراعية فرعية وبرك لتخزين مياه الأمطار.^(٣٦٣) يقوم المشروع الأخضر بإستصلاح ٥٠٠ متر مربع من الأراضي في السنة كمعدل، وبينى بين ٢٠ و ٣٠ بركة لمياه الأمطار بسعة ٢٠ إلى ٥٠ ألف متر مكعب.^(٣٦٤) كما يشجع المشروع الأخضر على إعتداد الري الحديث ويعمل على توسيع المساحات المروية بمعدل ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ديم سنوياً.^(٣٦٥) يقوم المشروع الأخضر أيضاً بترميم وبناء المدرجات الجبلية في المناطق الريفية وربطها بالطرق الزراعية.^(٣٦٦)

يساعد أيضاً لبنان الأعمال الزراعية والزراعية الغذائية عبر أدوات ترويج ودعم مادي للصادرات. تقوم بإدارة الدعم للصادرات الزراعية المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان. بإمكان المزارعين الإستفادة من برنامج أغربلاس، والذي يهدف إلى رفع حجم الصادرات من خلال ربط الدعم بجودة المنتجات، وأيضاً عبر تطوير التعليب والترويج.^(٣٦٧) يحاول البرنامج فتح أسواق جديدة للمنتجات اللبنانية في الخارج وكانت موازنته لعام ٢٠١٤ ٢٥,٧ مليون دولار.^(٣٦٨) ساهم البرنامج في نمو الصادرات الزراعية والذي بلغ ١٦٪ بين عام ٢٠١٢ و ٢٠١٤، خاصة الفواكه والخضار وزيت الزيتون.^(٣٦٩) رغم أن البرنامج يستهدف رسمياً صغار المزارعين غير أن الدراسات أظهرت أن دعم الصادرات في نهاية المطاف يخدم التجار كبار المنتجين.^(٣٧٠)

قد يؤدّي المزيد من التنسيق بين أطر خدمات الإرشاد والبحوث، والسياسات إلى مستويات أعلى من المساعدة لصغار المزارعين. تغطي خدمات الإرشاد الزراعية لوزارة الزراعة بقع جغرافية واسعة للوصول إلى المزارعين في كافة أنحاء لبنان، خاصة في الأماكن الفقيرة النائية.^(٣٤٩) تتكون خدمة الإرشاد من ٢٨ مركز زراعي، و٧ مدارس زراعية تقنية، وثلاث مراكز خدمات زراعية مكلفة بنشر التعليم والتدريب على المزارعين.^(٣٥٠) لكن كما ذكر في إستراتيجية وزارة الزراعة لـ ٢٠١٥-٢٠١٩، لم تكن تؤدّي خدمات الإرشاد دوراً فعّالاً نظراً لإنعدام المراقبة، البنية الإدارية غير المناسبة، وغياب التخطيط على المدى الطويل.^(٣٥١)

تركيز الموردين في أسواق المستلزمات ومحدودية الإستثمار الحكومي ترفع كلفة الإنتاج على المزارعين. في ما يخص المستلزمات الزراعية، فإن السوق مركّزة بشكل كبير. تجارة الأسمدة والبذور ومبيدات الأعشاب والحشرات محصورة إلى حد كبير بخمسة شركات ما يؤدّي إلى دفع المزارع أسعار مرتفعة لشراء مستلزماته.^(٣٥٢) إذا ما جمعت أسعار المستلزمات المرتفع مع إنقطاع الكهرباء والنقص في شبكات الري والإستثمار الحكومي، تصبح السوق منحازة لمصلحة المزارعين أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة إذ هم أقدر على تغطية أسعار المستلزمات والمصاريف التشغيل المرتفعة.^(٣٥٣) مشكلة أساسية أخرى لصغار المزارعين تكمن في الإستثمارات الحكومية المحدودة في تطوير أنظمة الري، ومرافق تخزين المياه، والكهرباء؛ فعلياً السياسة الزراعية الإقتصادية تنحاز نحو كبار المزارعين الذين يستطيعون إستثمار أموال كبيرة في المولدات الكهربائية وأساليب الري الحديثة.^(٣٥٤) يهدف مسار العمل الثاني لوزارة الزراعة لتصحيح العديد من هذه المشاكل من خلال تحسين السلسلة القيمية، عبر خطوات ليس أقلها المشاريع الحكومية لزيادة ٢٥ ألف هكتار من المساحات المروية بحلول العام ٢٠١٩. ضمن المشروع الأخضر.^(٣٥٥)

محدودية الإستجابة والإمكانات

يوجد في لبنان عدة مؤسسات مكلفة بالبحث والتطوير الزراعي. أنشئت إدارة الأبحاث العلمية الزراعية عام ١٩٥٧ ضمن وزارة الزراعة.^(٣٥٦) لاحقاً تحولت إلى مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والتي هي مؤسسة شبه مستقلة يديرها مجلس إدارة

الجفاف خلال النصف الأمل من هذا القرن.^(٣٧٩) الإنخفاض في التهاطل العام للأمطار يقلص من إستقرار الإنتاج الزراعي التي تغذيه الأمطار ويزيد من الطلب على مياه الري.^(٣٨٠) من المتوقع أن يشتد تدهور التربة إذ أن الفترات المطولة من الجفاف والحرائق تزيد مخاطر التصحر.^(٣٨١) إذا ما إستمرت الأنماط الحالية، يتوقع أن يؤثر التغير المناخي بشكل كبير على الأمن الغذائي و التغذوي في لبنان من خلال تقليص المحاصيل، والإنتاجية الزراعية، والأداء الإقتصادي.^(٣٨٢)

التغير المناخي سيؤدي الأذى الإقتصادي ويفاقم عدم المساواة. وفق وزارة البيئة، يتوقع أن تؤدي الإنبعاثات العالمية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ إلى إنخفاض الناتج المحلي في لبنان بنسبة ٣٪.^(٣٨٣) بينما تقدّر محاكاة أخرى للتغير المناخي أن إنخفاض دخل المواطن اللبناني بحلول العام ٢٠٣٠ سيكون بمعدل ٣٣٦ دولار والذي يوازي ٤٪ من الإستهلاك السنوي وفق أسعار اليوم.^(٣٨٤) هذا ويتوقع أن يؤثر تدهور الأداء الإقتصادي على الأسر الريفية أكثر من أسر المدينة.^(٣٨٥) كما يتوقع أن يفاقم التغير المناخي عدم المساواة إذ سيشهد ذوو الدخل المرتفع في الريف والمدينة نقص أصغر من ذلك الذي ستخبره الأسر الأكثر فقراً، وستزداد أيضاً الفروقات المكانية.^(٣٨٦) تظهر محاكاة التغير المناخي أن محافظات النبطية والجنوب ستعاني من تراكم في الخسائر في الإنتاج الزراعي وإنتاجية المحاصيل أكبر بكثير من جبل لبنان وبيروت (بمعدل خمس مرات أكثر).^(٣٨٧)

لا يزال لبنان قادراً على تحسين أنظمة الإنذار المبكر. قطاع الزراع اللبناني عرضة للتغير المناخي، والطقس القاسي شتاءً مثل البرد والصقيع والفيضانات والعواصف، ما يؤدي إلى خسائر في المحاصيل الزراعية والمواشي.^(٣٨٨) تمتلك مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية نظام إنذار مبكر، حيث تجمع المعلومات من ١٢ محطة أرصاد جوية في كافة أنحاء لبنان وتقيس تهاطل الأمطار وسرعة الرياح والرطوبة وعوامل مناخية أخرى.^(٣٨٩) تبث هذه المعلومات عادةً عبر محطات الإذاعة وقنوات التلفزة في لبنان. أطلقت مؤخراً مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية تطبيق للهواتف النقالة لنظام الإنذار المبكر يستهدف المزارعين.^(٣٩٠) يستعمل التطبيق ما يزيد عن ٥ ألاف مستخدم.^(٣٩١) في غياب نظام شامل لتحديد المخاطر، تبقى عمليات التفيتيش الحدودية عن الآفات والأمراض ضعيفة في أفضل حال.^(٣٩٢)

رغم زيادة الدعم الحكومي، أحدث إغلاق الحدود في عام ٢٠١٥ ضرراً على القطاع الزراعي والزراعي الغذائي. عزل إغلاق معبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن المزارعين والمصدرين عن أسواق أساسية في دول مجلس التعاون الخليجي. تظهر أرقام أغريبلانس تأثير الإغلاق إذ إنخفض حجم الصادرات بنسبة ٣٣٪ في عام ٢٠١٥. نسبت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات^(٣٧١) في لبنان هذا الإنخفاض مباشرة لإغلاق معبر نصيب. إستجابة لإغلاق المعابر البحرية، أصدر مجلس الوزراء اللبناني في عام ٢٠١٥ قرار دعم الصادرات بـ ٢١ مليون دولار وهو الفرق في تكلفة التصدير بين الشحن برّاً والشحن بحراً.^(٣٧٢) تدير المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان هذا الدعم، لكن بطبيعة الحال هذا الدعم يخدم الأكثر خبرة في التصدير كون الشحن بحراً يتطلب قدرات مؤسسية أكبر مثل التخليص الجمركي وإستخدام سفن الشحن المتدرج بدل من سفن الحاويات، هذا ما عدا المشاكل المتعلقة بالحصاد والطزاجة.^(٣٧٣)

ينحصر التمويل للمزارعين ببعض البرامج القليلة إذ يبدو أن المصارف التجارية غير مهتمة بدعم القطاع. تشكل الكفالات الزراعة، الممولة من الإتحاد الأوروبي ضمن برنامج التنمية الزراعية والريفية، إحدى أهم الأدوات المالية لدعم صغار المزارعين، والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مزارع الأشجار المثمرة.^(٣٧٤) تحظى كفالات الزراعة بملف متنوع وبإمكانها دعم المزارع بـ ٣٢ ألف دولار كحد أقصى. تتضمن القروض فترة سماح تصل إلى ثلاث سنوات وفائدة ثابتة تبلغ ٣٪.^(٣٧٥) نسبة القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من المصارف التجارية تصل إلى ١٪ فقط من مجموع القروض في البلد.^(٣٧٦) لكن هذا الرقم مقنع بواقع أن ٨٥٪ من القروض في الإقتصاد تذهب إلى أفراد، منها ٢٠٪ مخصصة للقروض المنزلية، وهي الفئة الوحيدة التي يتم تعريفها.^(٣٧٨)

المناخ يرمي بثقله على الزراعة

يتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى إنخفاض في تهاطل الأمطار وإزدياد الجفاف. وفق التقرير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي عام ٢٠١٣، يتوقع أن تعاني منطقة حوض البحر المتوسط من إزدياد تردد وشدة حوادث

تمديد وحماية

ذلك، يتم تطبيق العديد من معايير سلامة الغذاء الدولية على مستويات مختلفة في البلد مثل نقاط التحكم الحرجة في تحليل المخاطر والمعايير الإدارية للمنظمة الدولية للمعايير (ISO) مثل ISO 22000:2018 و ISO 9001:2015، بالإضافة معايير محلية موضوعة من قبل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبينور)، وهي الجسم الرسمي لوضع المعايير ضمن وزارة الصناعة.^(٤.٤) لكن غياب التطبيق المتسق والمعايير الصارمة لتتبع الرواسب منع إمكانية تصدير المحاصيل المحلية إلى أوروبا.^(٤.٥)

لا تزال الممارسات الزراعية تعتبر تقليدية بينما ممارسات ما بعد الحصاد تحتاج إلى تحديث. يعاني القطاع الزراعي اللبناني أيضاً من التعامل والتخزين غير الملائم والضعيف للمحاصيل. تستخدم مرافق التخزين المبردة حصرياً لتخزين التفاح والبطاطا والعنب والإجاص ولا تفي بالمعايير العالمية.^(٣٩٣) ضوابط السلامة الغذائية والصحة النباتية ضعيفة بشكل عام.^(٣٩٤) لا يزال ضبط الأعشاب يعالج بالفلاحة ومبيدات الأعشاب. عملية إنتاج الحبوب غالباً ما تكون ممكنة في عمليات إستغلال متوسطة والكبيرة للحبوب، بينما تستخدم عملية إنتاج الخضار والأشجار المثمرة أنظمة زراعية مكثفة عبر الري بالظمر والري السطحي.^{(٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧)}

تقوم وزارة الزراعة في لبنان بتطوير قوانين للممارسات الزراعية الجيدة. خدمات الإرشاد لوزارة الزراعة ليست قادرة على ترشيد المزارعين على أفضل الممارسات الزراعية نظراً لإنعدام الإمكانيات المؤسسية والإطار القانوني لذلك.^(٣٩٨) لكن هنالك مشاريع تجريبية أطلقت من أجل تقليص ترسبات المبيدات وتحسين جودة المنتج النهائي عبر إدخال ضوابط ومعايير إلى بعض القطاعات مثل كروم العنب.^(٣٩٩) وضعت وزارة الزراعة أيضاً بعض القوانين على إستيراد المبيدات والأسمدة، وتضم لائحة من الجزيئات الممنوعة، ومعايير للتعليب والتصنيف، وطبع تعليمات عن كيفية الإستخدام السليم للمبيدات على الملصقات المنتج.^(٤٠٠) مسار العمل الثاني لإستراتيجية وزارة الزراعة يهدف إلى الإستمرار بتطوير الممارسات الزراعية الجيدة عبر تدريب عملاء الإرشاد والمزارعين والمفتشين، بالإضافة إلى تعزيز شهادات الجودة والحوافز للمزارعين.^(٤٠١)

تشكل السلامة الغذائية مشكلة أساسية في لبنان، وهي تؤثر على إمكانية والقدرة الوصول عند المستهلك، والتنافسية عند المصدرين.

تشرف على السلامة الغذائية مجموعة معقدة من الوزارات والمؤسسات الرسمية من دون أي بنية أو رؤية متناسقة لإطار عمل متكامل ضمن فلسفة من المزارع إلى المستهلك (راجع الرسم ٣).^(٤٠٢) غير أن سير العمل الفعال في قطاع السلامة الغذائية أمر حيوي بالنسبة إلى قدرة المصدرين الزراعيين اللبنانيين على الترويج في الدول حيث ممارسات السلامة الغذائية صارمة.^(٤٠٣) رغم





أقرّ لبنان مؤخراً قانون سلامة الغذاء بهدف إصلاح القطاع. يغطي القانون جميع أنواع الأغذية والمشروبات بما فيها الأغذية المصنّعة. (٤.٦) يصف القانون متطلبات عملية سلامة الغذاء من المزارع، والنقل، والعرض، إلى التتبع وحفظ السجلات. (٤.٧) كما يضع القانون هيكلية الحوكمة العامة في قطاع سلامة الغذاء تحت رعاية جسم يتضمن العديد من المؤسسات الرسمية المعنية تحمل إسم الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء. (٤.٨) لكن لم تسمّ الحكومة اللبنانية أعضاء الهيئة إلى الآن وبذلك يكون القانون غير مطبق بعد. (٤.٩)

والمشروبات بما فيها الأغذية المصنّعة. يصف القانون متطلبات عملية سلامة الغذاء من المزارع، والنقل، والعرض، إلى التتبع وحفظ السجلات. كما يضع القانون هيكلية الحوكمة العامة في قطاع سلامة الغذاء تحت رعاية جسم يتضمن العديد من المؤسسات الرسمية المعنية تحمل إسم الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء. لكن لم تسمّ الحكومة اللبنانية أعضاء الهيئة إلى الآن وبذلك يكون القانون غير مطبق بعد.

الرسم ٣: الجهات المعنية بسلامة الغذاء في لبنان (المصدر: الجردلي، ٢٠١٤)





٦. التوصيات الشاملة

أصبح من الضروري تبني إستراتيجية أمن غذاء وتغذية متكاملة تعالج الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي بالإضافة لروابطها بالفقر والزراعة وشبكات الأمان الإجتماعية والتنمية. بالتالي يجب أن تستهدف البرامج والتدخلات ضحايا إنعدام أمن الغذاء والتغذية على كافة المستويات وفي مختلف القطاعات، كما يجب نقل الإستجابة من المقاربة المرتكزة على الحاجات إلى مقاربة مرتكزة على الحقوق.

أثبت لبنان قدرته على التأقلم مع متطلبات تأمين الموارد الغذائية لسكانه واللاجئين فيه لأنه يملك سلسلة موارد جيدة الأداء

يحتاج لبنان، من أجل معالجة مشاكل أمن الغذاء والتغذية بالطريقة الأمثل، أن يمتلك قراءة دقيقة إلى حد ما لوضع الفقراء وسوق العمل والموارد والسكان في البلد. يعني ذلك عملياً أن لبنان يحتاج لتطوير أدوات قياس وتقييم على مستوى الوطن لمقاييس أمن الغذاء والتغذية مرتكزة على تعريف وأبعاد الأمن الغذائي المعترف بها دولياً. وبنفس الأهمية، يجب على لبنان والمانحين الذين يدعمون البلد أن يطوروا قدرة البلد الإحصائية للتعرف على واستهداف ضحايا إنعدام أمن الغذاء والتغذية على مستوى الأفراد والمجموعات الفرعية. هناك حاجة لإعداد مجموعة من الدراسات الأساسية لتحديد المعايير، ومن ثم لقياس التقدّم والتحديات. قائمة الدراسات المقترحة (الرسم ٣١) ليست شاملة بأي شكل من الأشكال، لكنها مؤشّر لما يحتاجه لبنان لتطوير قاعدة أدلة لإتخاذ خطوات عملية لمكافحة الجوع في البلد.

إن وضع الأمن الغذائي و التّغذوي في لبنان اليوم على المحك. يواجه لبنان تحدّ هائل لتحسين أبعاد التوافر والقدرة على الوصول وقابلية الإستخدام والإستقرار لأمن الغذاء والتغذية، وبالتالي تحقيق هدف SDG٢ بحلول العام ٢٠٣٠. أضف إلى ذلك تأثيرات أكبر وأطول أزيمة للاجئين في العالم، فتصبح محنة الإستجابة لمتطلبات أمن الغذاء والتغذية أكثر إلحاحاً وضرورة من أي وقت مضى. أثبت لبنان قدرته على التأقلم مع متطلبات تأمين الموارد الغذائية لسكانه واللاجئين فيه لأنه يملك سلسلة موارد جيدة الأداء. لكن على الجميع في لبنان أن ينظر في ما قد يحصل إذا حصل إرتفاع مفاجئ في أسعار الساع الغذائية شبيه بذلك الذي حصل في فترة ٧٠. ٧٢. ٢٠ مع ما يزيد عن مليون ونصف مليون شخص إضافي يجب إطعامهم ومئات الألاف من الناس الذين هبطوا تحت خط الفقر منذ إندلاع الصراع في سوريا وبداية أزمة اللاجئين.

لوقاية لبنان من التأثيرات السلبية لصدمة أسعار كهذه، من واجب الجميع في البلد أن يعمل نحو نتائج أمن غذاء وتغذية أفضل والتي لا تركز الجهود فقط على الإستجابة لتأثيرات الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين، بل أيضاً تعالج المشاكل المزمنة كالتوظيف والحماية الإجتماعية والتنمية.

تطوير قاعدة معرفية للعمل الإستراتيجي

الخطوة الأولى نحو حل أي مشكلة—ليس أقلها أمن الغذاء والتغذية—هي تعريف المشكلة في سياقها المحلي. لا يمكن للبنان بعد اليوم إدارة إستجابته لأمن الغذاء والتغذية من دون إستراتيجية أمن غذاء وتغذية واضحة وشاملة وتضم جميع الأطراف المعنية. هناك هيئات تضم أطراف متعددة من أصحاب الشأن تعمل حالياً مثل مجموعة عمل قطاع الأمن الغذائي و التّغذوي التي تنسّقها وزارة الزراعة، لكن ما زالت هذه الجهود محدودة في نطاقها ولا تملك القدرة الكافية للتأثير في التغييرات التي تطلبها معالجة الوضع.



١. مسح وطني عن الفقر
٢. مسح وطني عن الإستهلاك الغذائي
٣. مسح وطني عن الدخل والإنفاق
٤. مسح وطني عن ظروف القوى العاملة والأسر (بما فيها العمل غير النظامي)
٥. حسابة الناتج المحلي بشكل دوري (بما فيها أبعاد القطاعات الفرعية)
٦. مسح للمؤسسات التجارية (مع مقاييس المنافسة)
٧. مسح صناعي بشكل دوري (تحديداً الصناعات الزراعية والغذائية)
٨. تأسيس سجل زارعي مكلف قانونياً
٩. مسح لإدارة الموارد المائية
١٠. دراسة عن السكان الأكثر عرضة للخطر

الرسم ٢٨: النسبة المئوية من الأرض المخصصة للزراعة (المصدر: البنك الدولي)

مع اللاجئين، الفلسطينيين منهم والسوريين، بالإضافة إلى توفير الدعم التقني للبلد من أجل بناء شبكات أمانه الإجتماعية. بالمحصلة، يجب أن يكون العمل على تسهيل إنهاء الصراعات التي تديم تواجد اللاجئين في لبنان أساس كل الجهود.

سياسة متوازنة

قدرة لبنان على الإدارة الإستراتيجية لسياساته التجارية والزراعية والبيئية تشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجيته الشاملة للأمن الغذاء والتغذية. لتفعيل الإصلاح السياسي يحتاج لبنان لتبني رؤية قائمة على زيادة توافر الاغذية والقدرة على الوصول اليها بالإضافة للعمل على تحسين الاستخدام الغذائي والوقاية ضد تقلبات الأسعار وصددمات السوق. ليس بمقدور لبنان الإكتفاء الذاتي الغذائي في المستقبل المنظور، لكن بإمكانه أن يحقق سيادة غذائية أكبر إذا تمت مؤسسة وتطبيق ومراقبة الآليات والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي و التغذوي. (٤١)

تعزير السيادة الغذائية وتحقيق هدف SDG٢ يستلزم خيارات إستراتيجية حول أي من القطاعات

تأسيس شبكة أمان إجماعية متينة

على لبنان أن ينقل نظام الدعم الإجتماعي الحالي القائم على الإعانات المالية إلى برامج إجتماعية هادفة تؤدي في النهاية إلى تكوين سقف حماية إجتماعية شامل على مستوى الوطن. نظراً للإختلاط السكاني القائم في لبنان بين اللاجئين وسكان البلد المضيف، لا يمكن أن تقع مسؤولية تمويل هذه البرامج على عاتق الحكومة اللبنانية وحدها. من الواضح أنه ليس بإمكان لبنان تحمّل عبء اللاجئين وحده، لكن عليه أيضاً أن يلتزم تمويل شبكات الأمان الإجتماعية عبر الإبتعاد عن الإعانات المالية وإصلاح القوانين الضريبية. يجب أن تصبح الضرائب التنازلية الإستثناء بدل من أن تكون القاعدة لأنه لا يمكن للبنان أن يتحمّل الإستمرار بتحميل الأعباء الضريبية الأعلى نسبياً على ذوي الدخل المحدود. عوضاً عن ذلك، يجب على لبنان أن يتبنى تدريجياً ضرائب تصاعدية وأن يوسّع القاعدة الضريبية عبر تشجيع تنظيم سوق العمل.

في نفس الوقت، يجب على المؤسسات والوكالات الدولية أن تستمر بدعم لبنان للتعامل

وتحديداً إلى منظمة التجارة العالمية، يجب أن يُنظر إليه بناءً على السيناريوهات المحلية للعرض والأسعار المتوفرة. لكن قبل إتخاذ قرار الإنضمام، على لبنان تمرير طوف من التشريعات ليستوفي شروط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. من أهم هذه التشريعات مشروع قانون المنافسة والذي يهدف لضبط الأسواق، وتأسيس هيئة ناظمة للمنافسة، ومنع إحتكار القلة وتحديد الأسعار.

تأمين الجبهة الداخلية

إحدى المفارقات اللافتة في أمن الغذاء والتغذية هي أن عديمي الأمن الغذائي يخفضون أولاً إستهلاكهم للأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة كالفاكهة والخضار ما يجعلهم أكثر عرضة للنقص في المغذيات الدقيقة بالإضافة إلى الأمراض المزمنة، في حين أن هذه المنتجات واهرة في لبنان (راجع القسم 5). لذلك، يجب على لبنان أن يعمل على تحديد وتحفيز قطاعات الإنتاج المحلية الإستراتيجية—والتي هي على الأرجح تلك التي يتمتع فيها لبنان بالإكتفاء الذاتي—والحد من جوانب الضعف في الأغذية التي يعتمد عليها على الخارج.

في سياق مساعدة الشرائح الأكثر عرضة على تأمين غذائهم بنفسهم، على المسؤولين أن ينظروا في الحد من القيود على إستملاك الأصول، ما قد يتيح للأجئين الإنخراط في نشاطات زراعية عائلية وإنتاج الغذاء لإطعام أسرهم. بالفعل، بدأت الأطراف المعنية بالأجئيين بإطلاق مشاريع تجريبية في هذا السياق مثل مطابخ مجتمعية وحدائق مصغرة.⁽¹¹⁾ لكن يجب على هذه الجهود أن تذهب إلى ما هو أبعد لتشمل رخص من الحكومة تسمح للأجئيين ببناء منشآت غير دائمة وزراعة الفواكه والخضار الغنية بالمغذيات الدقيقة بالإضافة إلى تربية الدواجن والمواشي. في نفس السياق، تحتاج هذه الجهود إلى التوسع فيها من خلال أنظمة التفطيش والمراقبة مثل الخدمات البيطرية وحملات تلقيح الحيوانات لمنع إنتشار الأمراض. في موازاة ذلك، يجب تخفيف القيود على عمل اللاجئيين، خاصة في الزراعة، لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية ودعم القطاع الزراعي.

أحد الخيارات الرئيسية التي يجب النظر فيها هي آليات لتعزيز إدارة لبنان لمخاطر الإستيراد وتخزين كميات كبيرة من المنتجات التي تعتمد على الإستيراد. بالإمكان تخزين القمح والسكر ومنتجات

والمنتجات الغذائية المحلية توّفر النتائج الأكثر إستدامة والأطول أمداً في أمن الغذاء والتغذية، وبنفس الوقت تعزز قدرة لبنان على الحصول على الأطعمة المغذية وبكلفة مقبولة لتغطية الحاجات الغذائية للسكان. هذا أيضاً يعني أن على لبنان تطوير وتطبيق إستراتيجية لترشيد الإنتاج المحلي مع سياسة تجارية مستدامة، خاصة في ما يخص سلسلة التوريد والموارد الطبيعية (خاصة المياه)، بالإضافة إلى تكلفتها المالية وتكلفة الفرص البديلة.

يَصعب في سوق غذائية وزراعية، حيث الواردات محصورة بعدد محدود من الأطراف الفاعلة وحيث السلاسل القيمة تغلب مصلحة البائعين على مصلحة المنتجين والمستهلكين، تحقيق النتائج التي يحتاجها لبنان من أجل الوصول إلى هدف SDG2. بينما يمكن سوق فعّالة، تشجّع على التنافس الصحي بين الأغذية المنتجة محلياً وتلك المستوردة، تحقيق ذلك.

من أجل تعزيز قدرة المستهلك على الوصول إلى المنتجات الغذائية بأسعار أرخص، تحتاج الأسواق إلى أن تسهّل عملية الإصلاح التي تسمح لأكثر عدد من المستوردين بإستيراد المنتجات نفسها، خاصة في أسواق المستلزمات. خطوة كهذه تخفّف الإحتكار في السوق، وتزيد العرض، وتخفّف الأسعار، وتسمح لمرونة أكبر في التجارة مع العالم الخارجي. زيادة الموارد الغذائية المستوردة يتطلب أيضاً إعادة تنظيم إمكانات لبنان الإستيرادية وقدرته على المنافسة لوجستياً، كون كلفة الأغذية في لبنان أعلى بكثير من الدول الإقليمية الأخرى.

في نفس الوقت، يجب الإنفتاح على مستوردي أعذية جدد بالتزامن مع تحسين إنتاجية وتنافسية المنتجات الزراعية اللبنانية من خلال دفع السلسلة القيمة نحو المنتجين، ما يتطابق مع مسار العمل الثاني في إستراتيجية وزارة الزراعة لسنوات 2019-2020.

إن إنفتاح السوق الغذائية على منافسة خارجية أكبر من دون تحسين تنافسية القطاع الزراعي المحلي من الأسفل على الأرجح يضرّ بأمن الغذاء والتغذية في لبنان، إذ يجعل البلد أكثر إتكالا على إستيراد الغذاء ما يجعله أكثر عرضة لإرتفاع أسعار الغذاء الناتج عن التضخم الإستيرادي. لذلك فإن رفع قيود تجارية إضافية عن الطعام والمنتجات الغذائية،

أخرى تعتمد على الإستيراد وإدارة هذا المخزون ضمن خطط تضبط نطاق أسعارها، ما يخفف من أثر الإرتفاع المفاجئ في الأسعار، وإن كانت كلفة هذه المختطات إرتفاع طفيف في الأسعار.^(٤١٣) كما يوجد خيار تأسيس مخزون إحتياطي دوري للحبوب يلعب في القطاع دوراً، بما أن معظم المطاحن في لبنان هي ملك للقطاع الخاص. بموازاة رفع كميات مخزون الحبوب، يجب على لبنان أيضاً أن يعمل على تحسين نوعية مرافق التخزين الهرمة التي يملكها.

يجب استخدام أي فائض ينتج عن هذه الإستراتيجية لتخفيض أسعار المواد الغذائية الرئيسية القائمة على الحبوب، وبشكل خاص الخبز. كما قد يساهم شراء كميات إستراتيجية من السلع الغذائية من أسواق السندات الآجلة مع ضمانات إمداد في تقدير الأسعار والكميات المستقبلية، رغم أنها تحمل معها مخاطر التسعير المتأصلة في السوق.^(٤١٣) على لبنان أيضاً العمل على تنويع مصادره للقمح، والتي تأتي حالياً من منطقة واحدة وهي إقليم البحر الأسود.^(٤١٤) بالرغم من عدم وجود أية أدلة تشير إلى أن لتنويع الحقيبة الشرائية للبنان أثر ملموس على مخاطر الأسعار، غير أن هذا التنويع يقوي لبنان من الإعتدال المفرط على مصدر وحيد للقمح.^(٤١٥)

بالإمكان إدارة مخاطر الإستيراد بطريقة أفضل باستخدام مجموعة من الوسائل مثل تحديث إستراتيجيات الشراء، توقيع إتفاقيات تجارية مستقبلية، والسعي إلى فعالية أكبر في عمليات المناقصة.^(٤١٦) بإمكان لبنان تسريع عمليات المناقصة، من خلال مواءمة معايير السلامة وضوابط الصحة النباتية مع المعايير الدولية، والتي أدت سابقاً لتخفيض الكلفة العامة وتكاليف الشحن من أسعار القمح.^(٤١٧)

إعادة إحياء ثقافة

لا يجب لدولة غنية بوسائل الحفاظ على الحياة مقارنة بأقرانها في المنطقة أن تفرط بالنعمة التي تملكها. بالفعل، يجب معالجة الأسباب الرئيسية للإنحسار الزراعي إذا أراد لبنان أن يحقق أمن غذائي وتغذية أفضل أو هدف SDG٢. لدى لبنان إستراتيجية شاملة يمكن بناء عليها هذا الإطار، وهي إستراتيجية وزارة الزراعة لسنوات ٢٠١٥-٢٠١٩. تشمل الإستراتيجية ٨ مسارات عمل والتي إذا طبقت وفق الأولويات الوطنية قد تكون مفصلية في تحقيق مقاصد SDG٢.

لا يمكن لأي قطاع أن يزدهر من دون هيئات رسمية. لذلك يجب أن يمرر لبنان القانون القائم الذي يأسس السجل الزراعي الموجود في البلد. بعد تحديد المزارعين، يصبح بالإمكان إستهدافهم بالخدمات الإجتماعية والصحية والزراعية. في الوقت عينه، يعزز السجل الزراعي إمكانية متابعة الصحة النباتية من خلال تحديد المزارعين المنخرطين في ممارسات غير الصحية. تملك وزارة الصحة مراكز لتقديم الخدمات الإرشادية (مسار العمل الرابع في إستراتيجية وزارة الزراعة) وتخطط لتسين سبل معيشة صغار المزارعين من خلال الوصول إلى خدمات مالية (مسار العمل الثاني في إستراتيجية وزارة الزراعة).

على المدى القصير، يجب عرض تحويلات نقدية مشروطة لصغار المزارعين الفقراء، وهي أثبتت فعاليتها في التعامل مع الفقر وتحقيق أهداف تنمية أوسع.^(٤١٨) شروط هذه التحويلات يجب أن تستلزم أن يكون صغار المزارعين مؤهلين للبرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً، ومسجلين في وزارة الزراعة، وأن ينضموا إلى تعاونية وفي المستقبل إلى إتحاد إئتماني للمزارعين (ضمن خطط وزارة الزراعة). الجمع بين هذه التدخلات ينبغي أن يخلق قوة دفع لتنظيم أكبر في القطاع، وإمتداد لخدمات شبكات الأمان الإجتماعية، ومساهمات ضريبية أكبر. لتكون هذه التحويلات النقدية فعالة، يجب أن يملك صغار المزارعين القدرة على الإنتظام والتفاوض الفعال لزيادة نفوذهم في السوق. يجب النظر جدياً في مراجعة وإعادة إصدار قانون التعاونيات كخطوة أولى لتفعيل هذه العملية. ويجب على هذا القانون أيضاً أن يتأكد من إغلاق الثغرات التي قد تسييس عملية تأسيس التعاونيات الزراعية، بالإضافة إلى وضع الأسس القانونية للمعايير المالية وآليات التمويل والتي تضبطها حالياً وزارة الزراعة.

إذا أصبح المزارعون أكثر تنظيماً وتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الإرشادية، ينبغي أن تنقلص تكاليف إنتاجهم. لكن يجب أيضاً النظر في تخفيض تكاليفهم الأساسية، خاصة في ظل إنخفاض الإسهامات المادية من سوريا. لدمج تكاليف الإنتاج المنخفضة، يجب على لبنان زيادة إستثماراته في مشاريع تكاثر البذور التي تديرها مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، والتي تطور أصناف من البذور تتأقلم مع ظروف لبنان المناخية ما يؤدي إلى زيادة في المحاصيل. عند إنتاج أصناف

البذور الملائمة للظروف المحلية، يجب أن تتكامل البنية التحتية البحثية القائمة لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مع الخدمات الإرشادية لوزارة الزراعة من أجل إستهداف المزارعين وزيادة الأثر.

المطر والتربة

من دون الأرض، لا يمكن إعادة إحياء الزراعة في لبنان. لذلك يجب وقف البناء العشوائي وإنعدام التخطيط لإستغلال الأراضي. أقرّ لبنان المخطط الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية لكنه لم يبادر في إجراء مسح وتطبيق تقسيم المناطق. بدون هذا الإصلاح الضروري، لا يمكن إتخاذ أي قرار إستراتيجي على المدى الطويل في كيفية ترتيب الأراضي الزراعية من أجل زيادة إنتاج المحاصيل الرئيسية. لذلك من المرجح أن يتم التضحية بإقتصادات الحجم مقابل الإنحدار البيئي المستمر والتبدّل في النظام البيئي والمناظر الطبيعية التي إشتهر بها لبنان.

من المتوقع أن يشهد لبنان إنخفاضاً في مستوى الأمطار وتزايداً في إحتمال حصول حالات جفاف، لذلك يجب العمل على تقليص المخاطر المناخية على الزراعة. في هذا السياق، يحتاج لبنان إلى إنشاء صندوق تعاضدي للتأمين ضد الكوارث الطبيعية كخطوة وقائية (مسار العمل الخامس في إستراتيجية وزارة الزراعة). يجب أن يستعمل هذا الصندوق لمواجهة تقلبات الإنتاج بالإضافة إلى حماية صغار المزارعين من التقلبات المناخية الشديدة والكوارث الطبيعية.

من دون مياه لا يمكن أن تكون الزراعة، خاصة مع تضاؤل موارد لبنان المائية. وضعت الدولة إستراتيجية وطنية لقطاع المياه، كما فعلت وزارة الزراعة، ويجب أن تعمل بمثابة على تطبيقها من أجل تحقيق العديد من أهداف SDG بحلول العام ٢٠٣٠. يجب معالجة التأخير الحاصل في تطبيق الإصلاحات القانونية والمؤسسية المنصوص عليها ضمن القانون رقم ٢٢١ لعام ٢٠٠٠ من خلال مضاعفة الجهود لخلق تأكيد مؤسسي وتنسيق التطبيق بين ذوي الشأن^(٤٩) تحديداً يجب تعزيز التنسيق بين وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار لتجاوز العوائق المؤسسية والمشاحنات السياسية.

يجب أيضاً تجديد كامل وإعادة تنظيم للطريقة

التي تستخدم فيها المياه لإنتاج المحاصيل وفق الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه من أجل تحقيق مقاصد SDG٢ والمحافظة على الإستعمال المستدام لموارد لبنان المائية. بدلاً من تبني إستراتيجيات ريّ عمرها عقود كمعايير لمشاريع الريّ يجب أن يتم التركيز أكثر على دمج الحلول والإدارة المحلية مع الإستراتيجيات الشاملة من خلال تنظيم مجالس لروابط المياه والتي تعكس الترتيبات غير الرسمية القائمة حالياً، إلى جانب للإستراتيجيات الأخرى لحفظ المياه.

يجب أن يكون إستخدام المياه النظيفة للريّ نقطة بداية لإصلاح شامل في قطاع السلامة الغذائية في لبنان. تأسيس مبدأ من المزارع إلى المستهلك ضروري لضمان أن المنتجات الزراعية المحلية يمكن إستهلاكها بأمان، كما أنه يمكن ترويجها في داخل الوطن وخارجه لإضفاء قيمة على طوال السلسلة القيمة الزراعية. إلحاحية هذه المسألة تنعكس بإقرار قانون سلامة غذائية جديد نسبياً ومسار العمل الأول لوزارة الزراعة. لكن إذا لم يكن هناك حماسة في تطبيق القانون، تواجه هذه الإصلاحات التي لبنان بأمس الحاجة لها خطر أن تبقى حبراً على ورق.

سليم وموظف

إن الإصلاحات في السوق والزراعة ضرورية لتخفيض أسعار الغذاء، وزيادة الموارد الغذائية، وتأمين وصول إقتصادي أكبر، لكن هناك حدود لنتائج أمن الغذاء والتغذية التي يمكن أن تحققها. في موازاة ذلك، يجب أن يتم التركيز من قبل الفرقاء الحكوميين وغير الحكوميين على تأمين الوسائل للشرائح الأكثر عرضة من أجل يكونوا قادرين على شراء الغذاء وإعالة أنفسهم. تماشياً مع سياسة الحكومة اللبنانية، يجب أن يوجد توازن بين تدخلات أمن الغذاء والتغذية التي تستهدف المواطنين اللبنانيين وتلك التي تستهدف اللاجئين في نفس الوقت، إن التدخلات التي تستهدف اللاجئين تحتاج إلى أن تكون هادفة نحو نوع اللاجئين الذين يتلقون المساعدة، سواءً كانوا للاجئين فلسطينيين من سوريا أو لبنان أو للاجئين سوريين.

بما أن الأدلة تشير إلى أن اللاجئين هم إلى حد كبير الأكثر إنعداماً لأمن الغذاء والتغذية، فإن التدخلات التي تستهدفهم يجب أن تكون مركزة أكثر في سبل التخفيف من إنعدام الأمن هذا. في

الوقت عينه، يتطلب اللبنانيون أيضاً تدخلات تراعي حقهم في أمن الغذاء والتغذية كما في الإزدهار المعيشي والإرتقاء الإجتماعي.

على المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال اللاجئين السوريين أن تستمر بالتفرّع عن أهدافهم الإغائية من أجل تحقيق نتائج تنمية أوسع للبنان، واللبنانيين، وجميع سكان البلد—خاصة في ما يخص أمن الغذاء والتغذية. بينما يتم إستنساخ برامج أمن الغذاء الضرورية من قبل أطراف حكومية (تحديداً البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً)، تحتاج هذه البرامج أن تتضمن عوامل تدعم الإقتصادات المحلية ونفوذ صغار المزارعين في السوق.

إحدى أهم المبادرات المؤسسية لتأمين أمن الغذاء والتغذية للجميع في لبنان، حالياً ومستقبلاً، هي الإصلاح العميق لنظام الحماية الإجتماعية. المؤسسات القائمة مثل مرافق الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ووزارة الصحة العامة تحتاج بطبيعة الحال إلى تعزيز. لكن الأكثر إلحاحاً هو إستمرار دعم وتحديث للبرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً الناشئ حديثاً نسبياً. وبالفعل الموشرات تدل إلى أن الرغبة السياسية لفعل ذلك في نمو ومن المفترض أن تستمر كذلك على المدى القصير والمتوسط.^(٤٢٠) لكن البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً يعني أنه يجب تعزيز الإختبارات من أجل تقليص أخطاء الإقصاء والإدماج والتي قد تصل إلى ٧٪ و ٣٦٪ تبعاً.^(٤٢١) في تبني نظرة أطول أمداً، يجب تنظيم الفوائد التي يقدّمها البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً ضمن نظام موحد للفوائد يقدّم سقف حماية إجتماعية شامل على مستوى الوطن لتغطية جميع اللبنانيين. مع العلم أن أي سلة فوائد موحدة يجب أن تتضمن عوامل مدمجة فيها تتعلّق مباشرة بأمن الغذاء والتغذية.

على المستوى الأكبر، يُنصح بأن تكوّن فرص العمل لبّ برامج أمن الغذاء والتغذية في لبنان، سواء كانت تستهدف السكان أو اللاجئين. لفعل ذلك يحتاج لبنان إلى أن يفعل سياسات سوق العمل النشطة، والتي تعالج عدم التناغم القائم بين متطلبات السوق التوظيفية والإنتاج التعليمي. ينصح بالبرامج التي تركز على الفئات الأقل توظيفاً، تحديداً النساء والشباب. أيضاً، يجب توسيع تغطية قانون العمل الحالي من أجل نشر أوسع لشبكات الأمان الإجتماعي القائمة وزيادة تنظيم سوق العمل،

وبالتالي زيادة الدخل الضريبي لتمويل العملية. خطة لبنان للإستجابة للأزمة توقّر أطر تخفيف الأثر السلبية على التوظيف في لبنان من جرّاء الصراع الدائر في سوريا وأزمة اللاجئين. في السنة الأولى من الخطة، وإلى جانب إنجازاتها الأخرى، إستلم ٩٧ ألف من الضعفاء اللبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين مساعدات غذائية، وإلتحق ١٠ آلاف شخص في نشاطات مدّرة للدخل السريع، وأسس ١٦٤ مشروع وتعاونية جديدة ذات الأحجام الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.^(٤٢٢) بينما هذه الإنجازات جديرة بالإشادة، غير أن حجم أزمة اللاجئين السوريين تتطلب من مجتمع المانحين الدوليين أن يركّزوا أكثر على هذا النمط من التدخلات، تحديداً في ما يخص المهارات القابلة للنقل والتي يمكن أن يستخدموها عند عودتهم إلى بلادهم الأم. مجدداً، يُنصح بمبادرة تكميلية من لبنان لتخفيف قيود العمل على اللاجئين تدريجياً في قطاعات محددة من أجل دعم التوظيف الذي يؤدّي إلى أمن الغذاء والتغذية لللاجئين.

تساعد مشاريع الخدمة المجتمعية حالياً المجتمعات المضيفة في البلد، كما أن السلطات المحلية متقبّلة لفكرة أن هذه النشاطات تستهدف مشاريع بنية تحتية محلية.^(٤٢٣) بالفعل، تلقت ٢٠ بلدية تقريباً دعماً لبناء القدرات الموارد البشرية ضمن خطة لبنان للإستجابة للأزمة من خلال ١٥٦ مشروع مجتمعي وبلدي تهدف لتخفيف الضغط على الموارد العامة والتنافس الوظيفي.^(٤٢٤) في البناء على هذه النجاحات، يجب على الأطراف الحكومية وغير الحكومية تحديد أولويات الإستجابة وفق تفويضهم والمساهمة في تطوير وتمويل نشاطات مدّرة للدخل السريع تؤدّي إلى نتائج في أمن الغذاء والتغذية كما تؤدّي إلى نتائج مربحة للطرفين، العمال اللبنانيين واللاجئين، بطريقة مكملة لبعضها.

إحدى الأساليب الفعالة لخلق النتائج المربحة للطرفين هي عبر تطبيق برامج لزيادة إنتاج الفواكه والخضار من خلال تعاونيات زراعية لبنانية يكونها صغار المزارعين. يمكن لهذه التعاونيات أن توظف عمال زراعة سوريين وأن تؤمن الوصول المباشر إلى السوق عبر محلات مشاركة في برامج النقد مقابل الغذاء.

التركيز على مكافحة النقص في المغذيات الدقيقة ضروري، بالإضافة إلى التشديد في مكافحة البدانة مع التحول في الإستهلاك الغذائي من المأكولات اللبنانية / المتوسطة إلى مأكولات غنية

تغليب النجاح على المصالح

كما أن الغذاء والتغذية لا يميزان بين لون أو عقيدة، كذلك يجب أن تكون الإعتبارات التي تخص هذا الحق الإنساني الأساسي. لبنان يستحق، نظراً لكرمه في إستقبال ما يزيد عن ٢٥٪ من عدد سكانه كلاجئين، أن يحقق أهداف (SDG) وأن يبديد الجوع إلى الأبد. لكن لن يتمكن لبنان من تحقيق ذلك بدون مشاركة وشمل جميع الأطراف المعنية، سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص أو من المجتمع المدني. طوّرت كل هذه الأطراف، إلى حد كبير، الأطر والأنظمة والإستراتيجيات المطلوبة لتحقيق هدف SDG٢، إذا تم تطبيقها.

لقد تخطى لبنان عتبة الخيار والعمل بات ضرورة، كما أن إحتمال تحقيق أهداف (SDG٢) في لبنان موجود، كذلك إحتمال تحقيق الخطط والإستراتيجيات والموارد الأخرى. تبقى فقط الإرادة السياسية لوضع جانباً الإعتبارات التي أعاققت لوقتٍ طويل قدرة اللبنانيين على تحقيق الأمن الغذائي و التغذوي الذي يستحقون.

بالسكر والشحوم، والأغذية المصنعة. سيتطلب هذا التحول أيضاً التركيز على أنماط الحياة الصحية والتدخلات التي تستهدف نشر الوعي عن تأثير البدانة والإنتشار الواسع لزيادة الوزن بين السكان.

من خلال برامج مثل الوجبات المدرسية، يمكن إعادة توجيه أنماط الإستهلاك الغذائي في إتجاه يؤدي إلى نتائج تغذية إيجابية. لكن هذه النتائج ستكون محدودة إذا لم تدمج أنماط الحياة والممارسات الأكل الصحية بالكامل في المناهج التعليمية اللبنانية (للأطفال اللبنانيين والسوريين على حد سواء) وأن تمتد لتصل للأهل لكي يساهموا في نتائج التغذية ويتفادوا الأمراض المزمنة.

التركيز على تغذية الأطفال يتطلّب أيضاً شمل إجراءات تضمن تلقّي الأطفال تغذية ومراقبة مناسبة في أول ألف يوم من حياتهم. يجب دعم العمل الجاري لتطبيق البرنامج الوطني لتغذية الرضع وصغار الأطفال والقانون الذي ضبط تسويق المنتجات والأدوات الغذائية للرضع وصغار الأطفال (قانون رقم ٢٠١٧.٢) من أجل الترويج للممارسات الفضلى في تغذية الأطفال. هذا ما يجب تطبيقه ومراقبته بطريقة متكاملة تهدف إلى الوقاية الدائمة من سوء التغذية عند الأطفال، مع التركيز على أول ألف يوم من حياتهم. إن مؤسسة التعامل مع حالات سوء التغذية الحادة ضمن نظام الرعاية الصحية يشكل خطوة إيجابية، كما يجب الحفاظ على قدرة التعامل مع حالات النقص في التغذية.

تتضمن خطة وزارة الصحة العامة للوقاية والسيطرة على الأمراض غير المعدية وغير الإنتقالية (٢٠١٦-٢٠٢٠) عوامل لتقوية الإمكانيات المؤسسية، وتطوير معايير الوقاية، وبحث ورصد النتائج بالإضافة إلى تطبيق تدخلات أساسية مثل مبادرة مدارس صحية ومدن صحية.^(٤٢٥) ضمان الوصول العادل إلى هذه الخدمات والوقائية والعلاجية ضروري لحماية عديمي أمن الغذاء من الوقوع في حلقات مفرغة من الأمراض المزمنة والتعمّق في الفقر وتفاقم إنعدام أمنهم الغذائي.



UNHCR
The UN Refugee Agency

WFP
wfp.org



٧. الملحق أ: المنهجية

أهداف البحث

أجريت هذه المراجعة الإستراتيجية لأمن الغذاء والتغذية في لبنان في سياق مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة SDG٢، وبدعم الحكومة اللبنانية وجهود الشراكة بين برنامج الغذاء العالمي والإسكوا من أجل القضاء على إنعدام أمن الغذاء وسوء التغذية في البلاد.

الغرض من البحث هو تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

- إيجاد تحليل شامل ومتكامل لوضع أمن الغذاء والتغذية في لبنان ضمن أسس تحدى القضاء على الجوع ومقاصد SDG٢؛

- تحديد التقدم الذي تحققه السياسات والبرامج الهادفة لتحسين أمن الغذاء والتغذية عند النساء، والرجال، والبنات، والصبية، والتعرف على أي ثغرات في الإستجابة، بالإضافة إلى الموارد والإمكانات المؤسسية المتاحة؛

- تقديم نظرة عامة عن الموارد المحتملة المتعلقة بقطاع أمن الغذاء والتغذية؛

- مناقشة وتحديد أولويات العمل للحكومة والجهات المعنية الأخرى المطلوبة لمعالجة الثغرات في الإستجابة وتسريع التقدم نحو القضاء على الجوع، وإذا أمكن، تقديم نظرة عامة لكيفية تطبيق وتمويل أولويات العمل هذه، بما فيها عبر القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

- تحديد أهداف أو مقاصد أمن الغذاء والتغذية المطروحة والمضمونة في الخطط الوطنية أو المتفق عليها في أطر إقليمية لتسهيل التقدم نحو القضاء على الجوع.

أسئلة البحث

يقدم البحث إجابات على أربعة أسئلة بحثية رئيسية:

١. ما هي الأنماط والمشاكل الرئيسية التي تواجه أمن الغذاء والتغذية في لبنان؟

٢. ما هي الإستراتيجيات الوطنية، والجهات المعنية، والمستفيدين، والمشاريع البرامجية الرئيسية التي تخص أمن الغذاء والتغذية في لبنان؟

٣. ما هي الثغرات المؤسسية والسياسية الرئيسية التي تمنع لبنان من تحقيق أمن الغذاء والتغذية بحلول العام ٢٠٣٠؟

٤. ما هي البرامج المؤسسية والسياسية الرئيسية التي تتفق الجهات المعنية على أنها تساعد لبنان على تحقيق أمن الغذاء والتغذية بحلول العام ٢٠٣٠؟

تبنى هذه المراجعة على منهجية البحث التجريبي ذو المنحنى العملي الموجه تحديداً نحو تحليل الثغرات المؤسسية في سياق أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، وخاصة الهدف الثاني SDG٢.^(٤٦)

تحتوي منهجية البحث على

مراجعة أدبية لمنشورات أكاديمية وصحفية تُؤطر أمن الغذاء والتغذية في سياق مشاريع وإمكانيات التنمية الوطنية اللبنانية، وأهداف التنمية المستدامة.

٣. مقابلة معمقة مع خبراء محليين، ومسؤولين حكوميين، وموظفين في الأمم المتحدة، وممثلين لمنظمات دولية غير حكومية، ومؤسسات مانحة، جهات معنية أخرى تم تحديدها بالتشاور مع شراكة برنامج الغذاء العالمي والإسكوا، والمستشار الفني للمشروع. (راجع الملحق ج لللائحة بالمنظمات التي شاركت في مقابلات المصادر الرئيسية وورشات التدقيق النهائي).

نقاشين مع مجموعات تركيز مكونة من مسؤولين حكوميين، ومنظمات دولية غير حكومية، خبراء في التنمية، أعضاء مجموعة عمل قطاع أمن الغذاء.

بعد فترة تجميع البيانات الأولية، تم تنقيح المعلومات وتحليلها بطريقة نظراً للإطار الزمني المحدود للبحث. تم التحفظ عن نشر هويات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خلال البحث وذلك للوصول إلى إجابات أكثر صراحةً.

إستراتيجية إختيار العينات

تم إختيار المصادر الرئيسية للمقابلات بطريقة هادفة غير عشوائية بينما إعتمدت المقابلات الأسلوب المتدرج من أجل أقلمة البيانات مع السياق المحلي.

النطاق الزمني

تم التحليل، والبحث، وكتابة التقرير، وورشة التدقيق في فترة الست أسابيع الممتدة بين ٢ آذار و١٥ نيسان ٢٠١٦. بدأت نشاطات البحث بمراجعة أدبية لكل الوثائق ذات الصلة بالمشروع وخلفيته، بالإضافة إلى وثائق من مشاريع مشابهة تناول أهداف التنمية المستدامة بشكل عام وSDG٢ بشكل خاص والذي يهدف إلى «القضاء التام على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة».^(٤٢٧)

قياس أداء SDG2

بناءً على ذلك، أصبحت مقاصد SDG٢ بمثابة مقياس أداء لمشاريع التقدّم والتنمية الوطنية. ساهم كقياس الأداء هذا بتسهيل تصميم أدوات البحث، والتي نظرت في كيفية عمل لبنان وبرنامج الغذاء العالمي بالشكل الأكثر ملاءمة لتحقيق مقاصد SDG٢ الخمسة. حوّل فريق العمل المقاصد الخمسة المتعلقة بـSDG٢ إلى إستبيانات بحثية، والتي إستخدمت كأدوات لإجراء مقابلات المصادر الرئيسية ومناقشات مجموعات التركيز.

على هذا الأساس، تم تطوير إطار عمل تحليلي لتحليل وضع أمن الغذاء، وتبعه تحليل للإستجابة والثغرات. كان القصد من ذلك تحليل أسباب إنحراف الوضع القائم عن مقياس أداء SDG العالمية، بالإضافة إلى كيفية تقييم السياق المحلي من أجل تحديد مسار العمل الأكثر ملاءمة وعملية لتبنيه من قبل لبنان وبرنامج الغذاء العالمي في فترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. حدد التحليل المؤشرات الأكثر دلالة والثغرات الأكثر إلحاحاً من حيث تتطلبها لتغييرات في أولويات السياسات والبرامج من أجل تحقيق SDG٢.

تجميع البيانات

تم تجميع البيانات من قبل فريق عمل مكون من باحثين إثنين أصحاب خبرة واسعة في إجراء بحوث مماثلة في لبنان والشرق الأوسط. تم الحصول على البيانات النوعية من خلال مقابلات وتحليلها وفق طريقة النظرية الراسخة، المعروفة بطريقة غلايزر-ستراوس.^(٤٢٨) تم تطوير النظرية من خلال مقارنة الإجابات من مقابلات المصادر الرئيسية مع الأدلة الأدبية.

٨. الملحق ب: تمويل مختار للأمن الغذائي في لبنان

الجهة الممنوحة	نوع التمويل	القطاع	المبلغ	الجهة المانحة	فترة التغطية
وزارة الزراعة - مشروع التنمية الزراعية والريفية	منحة		١٤ مليون يورو	برنامج الجيرة والشراكة للإتحاد الأوروبي	٢٠١١-٢٠١٩
<ul style="list-style-type: none"> المجتمعات الزراعية الصغرى في المناطق الأكثر تأثراً من تدفق اللاجئين السوريين العائدون اللبنانيون واللاجئون السوريون الباحثون الذين لا يملكون فرص دخل كبيرة والباحثون عن عمل في مناطق الشمال والبقاع الرعاة السوريون الذين يواجهون صعوبات في الحفاظ على الحد الأدنى من القطعان مؤسسات القطاع العام والحكومة التي تواجه آثار الأزمة السورية في السياق الزراعي والريفي. 	منحة		٥٧,١٠٠,٠٠٠ دولار	منظمة الأغذية والزراعة	٢٠١٤-٢٠١٨
برنامج التنمية في الأمم المتحدة	منحة		٣٩,٦٣٢,٢١٨ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
منظمة الأغذية والزراعة	منحة		٩,٥٥٩,٤٠٦ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة	منحة		٤,٣٥٩,١٠٠ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد

الجهة الممنوحة	نوع التمويل	القطاع	المبلغ	الجهة المانحة	فترة التغطية
منظمة العمل الدولية	منحة		٣,٧٧٧,٩٦٨ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
الأونروا	منحة		١,٦٧٥,٢٢٦ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
صندوق الأمم المتحدة للسكان	منحة		١,٤٦٧,٨٣٣ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
اليونيسف	منحة		٩٦٧,٧٣٩ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منحة	منحة		٩٥٣,٤٠٤ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
الأونيسكو	منحة		٩٣٧,٢٨٧ دولار	صندوق الإيتمان المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة	٢٠٠٦-متجدد
<p>مشاريع البنى التحتية للفقير والأمن الغذائي التابعة لبرنامج التنمية للأمم المتحدة والبنك الدولي (البنك الدولي: مشروع الموارد المائية في بيروت الكبرى، مشاريع القناة ٨٠٠ والقناة ٩٠٠ للري، برنامج التنمية للأمم المتحدة: دعم المجتمعات المحلية، البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً)</p>					
مشروع توسيع تزويد بيروت الكبرى بالمياه - سد بسري	قرض	توفير المياه	٤٧٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار	البنك الدولي	٢٠١٤-٢٠٢٤
مجلس الإنماء والإعمار - مشروع توسيع تزويد بيروت الكبرى بالمياه - سد بسري	قرض	توفير المياه	١٢٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار	البنك الإسلامي للتنمية	٢٠١٤-٢٠٢٤
مشروع توسيع تزويد بيروت الكبرى بالمياه	إنفاق حكومي	توفير المياه	١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	الحكومة اللبنانية	٢٠١٤-٢٠٢٤
مجلس الإنماء والإعمار - محطة غدير لمعالجة مياه الصرف الصحي	قرض	إدارة مياه الصرف الصحي	٨٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار	البنك الإسلامي للتنمية	٢٠٠١-مستمر

الجهة الممنوحة	نوع التمويل	القطاع	المبلغ	الجهة المانحة	فترة التغطية
مجلس الإنماء والإعمار - جبل عامل	قرض	توفير وإستدامة مياه الشفة	٦١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	البنك الإسلامي للتنمية	٢٠٠٥-مستمر
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	منحة	إدارة المياه	٣٢٥,٠٠٠ دولار	برنامج التنمية للأمم المتحدة	٢٠١٢-٢٠١٧
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	منحة	إدارة المياه	٧,١١٠,٨٢٥ دولار	المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فى الأمم المتحدة	٢٠١٢-٢٠١٧
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	إنفاق حكومى	إدارة المياه	١,٢٢٩,٠١٢ دولار	الدنمارك	الإتحاد الأوروبي
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	إنفاق حكومى	إدارة المياه	١,١٢٢,٧٨٣ دولار	الإتحاد الأوروبي	٢٠١٢-٢٠١٧
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	إنفاق حكومى	إدارة المياه	١٢,٣٩١,٥٧٣ دولار	ألمانيا	٢٠١٢-٢٠١٧
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	منحة	إدارة المياه	٥,٥٣١,٤٦٩ دولار	برنامج إعادة إعمار لبنان	٢٠١٢-٢٠١٧
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	إنفاق حكومى	إدارة المياه	١,٣٠٠,٠٠٠ دولار	اليابان	٢٠١٢-٢٠١٧
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	إنفاق حكومى	إدارة المياه	٨,١٥٩,٥٥٧ دولار	وزارة التنمية الدولية البريطانية	٢٠١٢-٢٠١٧
مشروع دعم المجتمعات المضيقة فى لبنان	إنفاق حكومى	إدارة المياه	١,٨٦١,١٩٦ دولار	الإكوادور، إيطاليا، موناكو، الولايات المتحدة	٢٠١٢-٢٠١٧
الحكومة اللبنانية - البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الفقيرة	منحة	مساعدة غذائية	٨,٢٠٠,٠٠٠ دولار	البنك الدولي	٢٠١٤-٢٠١٧
الحكومة اللبنانية - البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الفقيرة	منحة	مساعدة غذائية	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار	المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فى الأمم المتحدة	٢٠١٤-٢٠١٧
مشاريع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان	إنفاق حكومى	تقديم دعم وإعفاءات ضريبية تطوير والإستثمار فى القطاع الغذائى	٢٥,٧٠٠,٠٠٠ دولار (٢٠١٤)	الحكومة اللبنانية	٢٠١١-مستمر
مشروع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات فى لبنان - دعم التصدير البحري للمنتجات الزراعية والصناعية	دعم	تطوير القطاع الغذائى	٢١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	الحكومة اللبنانية	٢٠١٥-مستمر
برنامج الغذاء العالمى	منحة	مساعدة غذائية	٦٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٢٠١٥-مستمر

الجهة الممنوحة	نوع التمويل	القطاع	المبلغ	الجهة المانحة	فترة التغطية
مشروع تطوير السلسلة القيمة للصناعة اللبنانية	منحة	الصمود الغذائي	٤١,٧٠,٠٠٠ دولار	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٢٠١٩-٢٠١٥
بلديات لبنان	منحة	التصنيع الزراعي، والري، والوصول إلى مياه الشفة	٢٥,٩٠,٠٠٠ دولار	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٢٠١٧-٢٠١٢
توعية وتدريب وبناء القدرات في الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار من أجل دعم تحسين الخدمات المائية على المدى الطويل وتأمين الوصول الموثوق إلى المياه للمواطنين. تركّز جهود الوكالة الأمريكية للتنمية في إدارة الموارد المائية على إستدامة خدمات الأنظمة الحياتية المائية كأساس للتنمية المستدامة. إن المرافق الحديثة والمرممة لمياه الشفة ومياه الصرف الصحي تخفف من تلوث مصادر المياه بمعالجة الملوثات التي قد تدخل إلى مجرى المياه. يتم بناء هذه المرافق بتقنيات سهلة الصيانة لضمان الإدارة والتشغيل المتسق.	قرض	الموارد المائية والصرف الصحي	١٦,٤٠,٠٠٠ دولار	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٢٠١٤-مستمر
مشروع مياه لبنان	منحة	موارد مياه الشفة ومياه الصرف الصحي	٦٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٢٠٢٠-٢٠١٥
الحكومة اللبنانية	قرض	تطوير البنى التحتية المائية	١٩,٩٠,٠٠٠ دولار	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٢٠٢٠-٢٠١٥

الجهة الممنوحة	نوع التمويل	القطاع	المبلغ	الجهة المانحة	فترة التغطية
رصد ومعالجة ذباب الفواكه في لبنان تعزيز التنسيق بين برامج التصحر وإعادة التشجير في لبنان المساعدة التقنية لتعزيز النظام الغذائي للكيونوا في الجزائر ومصر والعراق وإيران والبنان وموريتانيا السودان واليمن تقوية المعلومات عن الأمن الغذائي وأجهزة الإنذار المبكر للإستجابة الفعالة والمركزة على الصمود في البلاد المتأثرة بالأزمة السورية المطولة بناء القدرات لتقليص الخسارة الغذائية في الشرق الأوسط المساعدة الطارئة للمزارعين اللبنانيين المتأثرين بالأزمة السورية وللنازحين السوريين لدعم أمنهم الغذائي تعزيز صمود صغار المزارعين في لبنان من خلال تشكيل وحدات إنتاج شبه مكثمة للبيض وإطلاق مشروع النظام الإلكتروني لتوزيع المستلزمات الزراعية تحسين تغذية اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال بناء حدائق جدارية تأسيس شبكة شاملة لمعلومات أمن الغذاء لدعم أمن الغذاء الطارئ وتدخلات أسلوب العيش في المناطق المتأثرة بالأزمة السورية تعاون علمي ومؤسستي لدعم المزارع السمكية المسؤولة في شرق المتوسط التأقلم مع الشح المائي (الدور الزراعي): المرحلة ٣ - تعزيز الإمكانات الوطنية دعم وزارة الزراعة في تعزيز وتحديث نظام الإحصاءات الزراعية تعزيز مصادر رزق وأمن غذاء النساء اللبنانيات المحرومات من خلال تحسين ممارسات إنتاج الألبان ودعم نشاطاتهن في تصنيع الألبان تقييم إدارة دورة المياه الكاملة في لبنان	محنة	المساعدة والتنمية والصمود الغذائي	١٤,٦١١,٠٤٩ دولار	منظمة الأغذية والزراعة	٢٠١٧-٢٠١٩
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	٢٢٥,٦٧٢,٠٠٠ دولار	الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية	

الجهة الممنوحة	نوع التمويل	القطاع	المبلغ	الجهة المانحة	فترة التغطية
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	٢٢٥,٦٧٢,٠٠٠ دولار	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	
خطة لبنان للاستجابة للأزمة	منحة/إنفاق حكومي	المساعدة والتنمية والصمود الغذائي	٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار	- AVSI, DCA Saida, DRC, FAO, UNICEF, RI, MoSA, WVI, CLMC, ACF, OXFAM, CONCERN, NPA, Dorcas, SCI, PU-AMI, UNRWA, WFP, Solidarités, ACTED, IRW, CCP JAPAN, MoA, SHEILD, MSD, ADRA	٢٠١٥
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	١٤٦,٨٦٦,٠٠٠ دولار	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	٩٨,٢٢٧,٨٠٠ دولار	البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (البنك الدولي)	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	٤١,٣٣٥,٨٠٠ دولار	الإتحاد الأوروبي	
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	٣٧,٢٤٠,٩٠٠ دولار	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	
مجلس الإنماء والإعمار		الزراعة والري	٢٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار	برنامج لوي	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	الولايات المتحدة	
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	١٣,٤٠٠,٠٠٠ دولار	صندوق أوبك للتنمية الدولية	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	١٢,٢٨٧,٢٠٠ دولار	الأمانة العامة للأمم المتحدة (بما فيها تبرعات الدول) ووكالاتها	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	١١,٥٥٣,٠٦٠ دولار	إيطاليا	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	٩,٠٩٤,٠٠٠ دولار	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار	الولايات المتحدة	
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	٥,٥٥٣,٥٧٠ دولار	جمهورية الصين الشعبية	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	٣,١٣٠,٠٠٠ دولار	الكويت	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	٢,٨٦٥,٦٧٠ دولار	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	
مجلس الإنماء والإعمار	قرض	الزراعة والري	٢,٣٤٦,٦٩٠ دولار	البيروتوكول الفرنسي	
مجلس الإنماء والإعمار	منحة	الزراعة والري	١,٩٤٦,١٣٠ دولار	إيل دو فرانس	

٩. الملحق ج: الترتيبات المؤسسية

يلخص هذا القسم الهيئات الحكومية اللبنانية المنخرطة مباشرة في إدارة وتحديد سياسات أمن الغذاء والتغذية في البلد. هدف هذه اللائحة إستعمالها كدليل وليست كجريدة شاملة.

١ - الوزارات:

أ. وزارة الزراعة

وزارة الزراعة مسؤولة عن السياسة الزراعية في لبنان. تملك الوزارة الصلاحية التامة للتنظيم وتتكون من ٦ مديريات، خمسة منها تلعب دور مهم في أمن الغذاء والتغذية.

المديرية العامة للتعاونيات

تم إقرار أول قانون للتعاونيات في عام ١٩٦٤. أقر القانون أن سلطة التعاونيات في وزارة الزراعة هي الهيئة المشرفة على التعاونيات. في عام ١٩٧٣، تم تأسيس المديرية العامة للتعاونيات ضمن وزارة الإسكان والتعاونيات. في سنة ٢٠٠٠، وضعت المديرية مجدداً ضمن وزارة الزراعة. المديرية مكلفة برصد وتنظيم التعاونيات، وتحديد المعايير المالية لها وآليات التمويل.

مديرية الموارد الحيوانية

المديرية مسؤولة عن مراقبة الصحة الحيوانية والتأكد من أنه يتم تطبيق المعايير الصحية. توافق المديرية على الصادرات والواردات من طعام الحيوانات والدجاج والحليب. المديرية مسؤولة أيضاً عن الحجر الصحي والشهادات الصحية للحوم المستوردة.

مديرية الموارد النباتية

المديرية مسؤولة عن إبادة الحشرات، ودعم المشتات، ورصد الواردات والصادرات، إعطاء الشهادات الصحية للأغذية، وحماية النباتات،

ضبط إستيراد المبيدات والأسمدة. كما أن المديرية موكلة التأكد من التخزين والتوضيب الزراعي السليم.

مديرية الموارد الطبيعية والإنماء الريفي

تتحكم إدارة مهنة الصيد بالعوامل المختلفة المتعلقة برخص الصيد البحري والبري. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة التشجير والإستثمار مسؤولة عن حماية الغابات والأراضي الزراعية والأشجار المثمرة من خلال الرخص والقوانين المناسبة. المديرية موكلة أيضاً بزيادة مساحات الري في المناطق الريفية.

مديرية البحث والتنسيق

من خلال إدارتها المتعددة، المديرية مسؤولة عن إدارة خدمات الدعم، التوعية والتدريب، وتأمين الوصول إلى البيانات والوثائق عن كافة الإحصاءات والمعلومات الزراعية في وقت قصير. المديرية موكلة أيضاً بتدريب العاملين وبناء القدرات الفنية العامة للأقسام.

ب. وزارة الإقتصاد والتجارة

تنخرط وزارة الإقتصاد والتجارة في أمن الغذاء والتغذية من خلال قناتين:

المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري

المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري مكلفة إدارة القمح والشمندر المدعوم بهدف تشجيع إنتاج الحبوب والشمندر وضمان وجود الكميات المطلوبة منها. تقوم المديرية، بموافقة مجلس الوزراء، بشراء القمح من الأسواق العالمية ومن ثم بيعه إلى المطاحن الخاصة بأسعار مدعومة. توقفت دعم الشمندر السكري تدريجياً.

مديرية حماية المستهلك

مديرية حماية المستهلك هي جزء من المديرية العامة للإقتصاد والتجارة في وزارة الإقتصاد والتجارة، وهي موكلة ضمان مصلحة المستهلك اللبناني من خلال التفتيش الدوري للمحال التجارية، والتحقيق في شكاوى المستهلك والتعاون مع

البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً

تدير وزارة الشؤون الإجتماعية البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً بالتعاون مع المنظمات الدولية والمانحين. يستخدم البرنامج العمال الإجتماعيين لدراسة أوضاع الأسر التي تطلب المساعدة وتقدم سلة مساعدات للأسر المؤهلة.

ه. وزارة الأشغال العامة والنقل

تتحمل وزارة الأشغال العامة والنقل جزء من مسؤولية تطبيق الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية لعام ٢٠٠٥. تنخرط وزارة الأشغال العامة والنقل في أمن الغذاء والتغذية من خلال:

المديرية العامة للتخطيط المدني

تعمل المديرية العامة للتخطيط المدني ضمن نطاق عمل وزارة الأشغال العامة والنقل وهي موكلة بتطوير القوانين المدنية وتنسيق نشاطات التخطيط المدني. كما أن المديرية مسؤولة عن الخطط العامة لترتيب الأراضي وتطبيقها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى.

و. وزارة البيئة

وزارة البيئة مسؤولة عن تحديد الشروط البيئية لتصنيف الأراضي، وترتيب الأراضي، وتعيين المحميات، والحماية البيئية للشواطئ والأنهر والسهول والموارد الطبيعية.

ز. وزارة الطاقة والمياه

وزارة الطاقة والمياه مسؤولة عن حماية الموارد المائية من الملوثات والهدر، وتأمين مياه الشفة للمجموعات السكانية، بالإضافة إلى دعم مشاريع الري. نشرت وزارة الطاقة والمياه الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٠-٢٠٢٠)، والذي ما زال في إنتظار التطبيق. تحتوي وزارة الطاقة والمياه على المديرية التالية لتطبيق سياساتها:

المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية:

وهي مسؤولة عن مشاريع الري، وشبكات تأمين المياه، وتجديد المياه الجوفية والتخطيط الإستراتيجي لقطاع المياه.

الهيئات الأخرى. تحقق مديرية حماية المستهلك في قضايا سلامة الغذاء والبضائع المزورة، ونوعية البضائع. تعمل المديرية تحت الإشراف المباشر لوزارة الإقتصاد والتجارة.

ج. وزارة المالية

تنخرط وزارة المالية في أمن الغذاء والتغذية من خلال ثلاث قنوات:

إدارة حصر التبغ والتبناك والحشيش (الريجي)

الريجي شركة خاصة محتكرة تخضع لوزارة المالية. تصدر وزارة المالية برنامج دعم للأسعار يدفع مباشرة لمزارعي التبغ من الضرائب التي تجبها من الواردات.

الفوائد على القروض

تدعم وزارة المالية الفوائد على القروض التي تعطى إلى القطاع الزراعي عبر مصرف لبنان المركزي، ما يجعل الفائدة على القروض الزراعية نظرياً تقارب الصفر.

المديرية العام للجمارك

المديرية العامة للجمارك مسؤولة عن ضبط الحدود وإحصاء الواردات والصادرات. كما فحوصات الصحة النباتية للأغذية، ضبط النوعية، تطبيق التعرفة الجمركية، ومعايير سلامة الغذاء والفعالية اللوجستية. جميعها تقع ضمن نطاق عمل مديرية الجمارك.

د. وزارة الشؤون الإجتماعية

تنخرط وزارة الشؤون الإجتماعية في أمن الغذاء والتغذية من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

المديرية العامة للتنمية الإجتماعية

تعمل المديرية من خلال إداراتها المتعددة على التنمية الريفية، والتدريب المهني، ترويج المنتجات المحلية، وتعزيز التطوعية.

المديرية العامة للخدمات الإجتماعية

المديرية مكلفة بتوفير الخدمات الإجتماعية للجانحين، الأسر الفقيرة، والمسنين والمعوقين.

ب. المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان – IDAL

تهدف المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان للترويج للبنان كوجهة للإستثمارات، وتعمل على جذب والحفاظ على الإستثمارات الأجنبية. أسست المؤسسة عام ١٩٩٤ بمرسوم، وتمتع باستقلالية مالية وإدارية وتتبع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء. تعمل المؤسسة أيضاً على تحسين ظروف الإستثمار في عدد من القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة الزراعية، والسياحة، والإتصالات، والإعلام. في الوقت عينه، تنشط المؤسسة في ترويج الصادرات اللبنانية خاصة المنتجات الزراعية والصناعة الزراعية. برنامج أغربلاس للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تساعد المنتجين الزراعيين ومنتجاتي الغذاء الزراعي في تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

ج. مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبينور)

ليبينور مؤسسة عامة تابعة لوزارة الصناعة. أسست ليبينور عام ١٩٦٢ بقانون ومنحت صلاحية وضع وإصدار وتعديل المعايير الوطنية بالإضافة إلى منح شارة المطابقة اللبنانية. ليبينور منتسبة إلى المنظمة الدولية للتقييس، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والعديد من منظمات المعايير المماثلة. توكل اللجان الفنية العاملة ضمن ليبينور بتحديد القياسات والمصطلحات والرموز وتحديد النوعية للمنتجات والسلع وطرق الفحص والتحليل والاختبار وأصول العمليات المهنية.

د. مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هي مؤسسة حكومية أسست رسمياً عام ١٩٦٤ تحت الإشراف المباشر لوزارة الزراعة. تملك المصلحة ثمانية

المديرية العامة للإستثمار:

وهي مسؤولة عن الإرشاد المائي والكهربائي، والصرف الصحي، والإستفسارات.

ح. وزارة الصحة العامة

تساهم وزارة الصحة العامة في أمن الغذاء والتغذية من مديرياتها:

المديرية العام للصحة الوقائية:

المديرية مسؤولة عن الوقاية من الأمراض وتدير حجر الحجز الصحي في المرافئ والمطارات الرئيسية (مرافئ صيدا وبيروت وطرابلس، ومطاري بيروت والقليعات).

المديرية العامة للرعاية الصحية:

وهي مسؤولة عن التغطية الصحية للموظفين والمواطنين بشكل عام. تتعاون المديرية مع البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً ويغطي لغاية ٨٪ من التكاليف الصحية للفئات الأكثر فقراً.

٢- المؤسسات العامة

أ- المشروع الأخضر

أسس المشروع الأخضر في ١ تموز ١٩٦٣ كمؤسسة عامة مستقلة تتبع لمجلس الوزراء. كلفت المؤسسة في البدء بإقامة مشاريع إعادة تأهيل الأراضي في جبل لبنان، لكن عملها إلى مجالات أخرى مع الوقت. المشروع الأخضر جزء جوهري من السياسة الزراعية ويملك القدرة على تنفيذ مشاريع ري، وشق الطرقات الزراعية، وبناء بحيرات تخزين مياه الأمطار. في حين أن تمويل المشروع الأخضر يأتي من وزارة الزراعة، غير أنه يعمل وفق خطة عمل مستقلة عن الوزارة.

بمرسوم عام ١٩٦٣، ويؤمن تغطية شاملة لموظفي القطاعين العام والخاص. تتضمن التغطية تأمين صحي، ومستحقات الأمومة، والمخصصات العائلية، وتعويزات نهاية الخدمة. يتكون الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي من ثلاثة إدارات وهي مجلس الإدارة، والمديرية العامة، واللجنة الفنية. المديرية العامة هي بمثابة الذراع التنفيذي، بينما تشغل اللجنة الفنية، وهي جسم شبه مستقل، دور المراقب المالي الداخلي للصندوق. يتوجب على الشركات المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وأن يضمنوا جميع موظفيهم. يتم فرض الغرامات على عدم الإلتزام والدفع المتأخر للمستحقات.

ج. مجلس الإنماء والإعمار

مجلس الإنماء والإعمار مؤسسة عامة مستقلة ذات صلاحية شاملة يشرف عليه مجلس الوزراء بشخص رئيسه. أنشئ مجلس الإنماء والإعمار رسمياً بمرسوم بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٧ وكلفه بمهمة التسريع عملية الإعمار العامة. نظراً لقدرته على تفادي الإجراءات والبيروقراطية الإدارية، كلفت الحكومة المجلس عدداً من مشاريع ما بعد الحرب. مجلس الإنماء والإعمار حالياً مسؤول عن معظم المشاريع الرئيسية في إعادة الإعمار والتنمية وينسق مع العديد من الوزارات في المشاريع القطاعية، مثل مشاريع المياه، والكهرباء، وإدارة النفايات، والزراعة، والنقل.

ط. المؤسسة العامة للأسواق الإستهلاكية

أنشئت المؤسسة العامة للأسواق الإستهلاكية بمرسوم في العام ١٩٩٦ وتعمل تحت إشراف مجلس الوزراء. ليس هناك أي مرسوم تنظيمي يشرح الوظائف المختلفة للمؤسسة أو هيكليتها الإدارية. لكن صلاحيات المؤسسة العامة للأسواق الإستهلاكية تتضمن إقامة الأسواق الشعبية في لبنان. توجر المؤسسة المساحات في الأسواق للبائعين بأسعار رمزية لتغطية تكاليف التشغيل والأمن.

محطات بحث على الأراضي اللبنانية مجهزة بمختبرات زراعية وعلمية. تجري مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في مختبراتها فحوصات دورية لجودة وسلامة الأغذية مثل فحوصات الترسبات الكيميائية وتحاليل الصحة النباتية على المنتجات المستوردة والمصدرة. كما طورت المصلحة من خلال محطاتها الإثنى عشر للأرصاء الجوية نظام إنذار مبكر للمزارعين. تعمل مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية أيضاً على مجموعة من المشاريع المتنوعة المخصصة لتكاثر البذور، والصحة الحيوانية، ووقاية وحماية البذور.

ه. المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

أنشئت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بقانون صادر عام ١٩٥٤ وتعتبر مؤسسة عامة تحت إشراف وزارة الطاقة والمياه. في البداية كلفت المصلحة بتنفيذ مشاريع ري في محيط مجرى نهر الليطاني، غير أن صلاحيات المصلحة توسعت مع الوقت لتشمل إنشاء محطات تغذية كهربائية وخطوط إمداد على إمتداد لبنان، بالإضافة إلى إدارة وإستثمار مياه الري في البقاع الأوسط والشمال (مثلًا، اليمونة، ووادي ماسا-يحفوفة).

و. المؤسسة الوطنية للإستخدام

أنشئت المؤسسة وفق المرسوم ٨.٨٧ وهي مؤسسة عامة يرأسها وزير العمل. بالإضافة إلى مساعدة الباحثين عن العمل من خلال مكتب التوظيف، المؤسسة الوطنية للإستخدام موكلة مطابقة مهارات الوافدين إلى سوق العمل مع إحتياجات السوق من خلال التدريب المهني المعجل. تساعد المؤسسة الوطنية للإستخدام أيضاً ذوي الإحتياجات الخاصة من خلال برامج تهدف إلى تعزيز إمكانية توظيفهم.

ز. الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة العمل. أنشئ الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

الملحق د: المشاركون في المقابلات وورشات التدقيق النهائي

الأمم المتحدة	الحكومة اللبنانية	المنظمات غير الحكومية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا	وزارة الزراعة	Action Against Hunger جمعية الخط الأخضر
منظمة الأغذية والزراعة	وزارة الإقتصاد والتجارة	المركز الدولي للبحوث الزراعية في مناطق الجافة
منظمة العمل الدولية	وزارة التربية والتعليم العالي	لجنة الإغاثة الدولية
البنك الدولي	وزارة الشؤون الإجتماعية	INTERSOS
برنامج التنمية للأمم المتحدة	السفارات/المانحون	MERCY CORPS
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين	مفوضية الإتحاد الأوروبي	PREMIERE URGENCE DE SOIN INTERNATIONAL
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	السفارة الكندية	منتدى المنظمات غير الحكومية للإغاثة في لبنان
الأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل	السفارة الفرنسية	النقابات المهنية
برنامج الغذاء العالمي	السفارة الألمانية	جمعية المزارعين اللبنانيين
	السفارة الإيطالية	
	السفارة السعودية	
	السفارة الهولندية	
	مكتب الإغاثة في المفوضية الأوروبية	
	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	
منظمات أكاديمية		
الجامعة الأمريكية في بيروت		
جامعة لندن للإقتصاد		
جامعة لندن		
جامعة مونبيليه		

- 1** Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. (2016). Retrieved from <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>
- 2** Abila Z., Karaki A., Dimachkieh Sweidan N. (2014). Council for Development and Reconstruction. Lebanon Millennium Development Goals Report 2013-2014. Retrieved from <http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/mdg/lebanon-mdg-report-2013-2014/>
- 3** Ibid.
- 4** Ibid.
- 5** Ibid.
- 6** Ibid.
- 7** Ibid.
- 8** Ibid.
- 9** SD 2: End Hunger, achieves food security and improved nutrition, and promotes sustainable agriculture. (2016). Retrieved from <https://sustainabledevelopment.un.org/?page=view&nr=164&type=230&menu=2059>
- 10** MDG1: Eradicate extreme poverty and hunger. (2015) Available at: <http://www.un.org/millenniumgoals/poverty.shtml>
- 11** Zero Hunger Challenge. Transforming our food systems to transform our world. Retrieved from <http://www.un.org/en/zerohunger/#&panel1-1>
- 12** Food and Agriculture Organization Of The United Nations Statistics Division. (2015). Suite of Food Security Indicators. Retrieved from <http://faostat3.fao.org/browse/D/FS/E>
- 13** UN Sustainable development. (2016). Division for Sustainable Development. Retrieved from <https://sustainabledevelopment.un.org/about>
- 14** International monetary fund. (July 2015). 2015 Article IV consultation—Press release; Staff report; and statement by the executive director for Lebanon No.15/190. Retrieved from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15190.pdf>
- 15** Central Administration For Statistics And The World Bank. (December 8 2015). Snapshot of Poverty and Labor Market outcomes in Lebanon based on Household Budget Survey 2011/2012. Retrieved from <http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Snapshot%20of%20Poverty%20and%20Labor%20Market%20in%20Lebanon.pdf>
- 16** World Development Indicators. (2015). The World Bank, [Database file]. Last updated 12/16/2015
- 17** UNRWA. (2015). Profiling the vulnerability of Palestine refugees from Syria living in Lebanon. Retrieved from http://www.unrwa.org/sites/default/files/final2_6_october_final_version_-_profiling_the_vulnerability_of_prs_in_lebanon_-_assessment.pdf
- 18** United Nations High Commissioner for Refugees. (2016). Retrieved from <http://www.unhcr.fr/cgi-bin/texis/vtx/home>
- 19** Presidency of the Council of Ministers Central Administration of Statistics & Unicef, (2009). The multiple indicator cluster survey 2009 third session. Final report. Retrieved from <http://cas.gov.lb/index.php/demographic-and-social-en>
- 20** UNHCR. (March 2015). Refugees from Syria in Lebanon. Retrieved from <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8649>

-
- 21** Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 22** United Nations Human Settlements Programme (October 2011). Lebanon Urban Profile a desk review report. Retrieved from <http://unhabitat.org/lebanon-urban-profile-a-desk-review-report-october-2011/>
- 23** Central Administration of Statistics (2007). The National Survey of Household Living conditions 2007. Retrieved from <http://www.cas.gov.lb/index.php/all-publications-en#households-living-conditions-survey-2007>
- 24** UNHCR. (29 February 2016). Interagency Information Sharing Portal. Syrian Regional Refugee Response. Retrieved from <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>
- 25** Central Administration of Statistics.(December 2014). Lebanese national accounts 2004-2013. Retrieved from http://cas.gov.lb/images/PDFs/National%20Accounts/Lebanon_National_Accounts_2012_2013_Comments_&_tables.pdf
- 26** Republic of Lebanon Ministry of finance. (April 2 2014). Lebanon Country profile 2014. Retrieved from <http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/ReportsPublications/DocumentsAndReportsIssuedByMOF/Documents/Sovereign%20and%20Invensment%20Reports/Country%20Profile/Lebanon%20Country%20Profile%202013.pdf>
- 27** Ibid.
- 28** Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 29** World Bank Development Indicators [Database]. Retrieved from <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- 30** Najwa Yaacoub, Lara Badre. (2011, October 1). The labour market in Lebanon, Statistics in focus (SIF), central administration of statistics, Lebanon, issue number 1. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/pdfs/sif/cas_labour_market_in_lebanon_sif1.pdf
- 31** Consultation and Research Institute. (2003). Competition in the Lebanese Economy: A Background Report for a Competition Law for Lebanon. Retrieved from:http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/7390_7419_1422.pdf
- 32** Ibid.
- 33** Ibid.
- 34** Banque Du Liban. [Database] Retrieved from: <http://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics/>
- 35** Ibid.
- 36** Najwa Yaacoub, Lara Badre (October 1 2011). The labour market in Lebanon, Statistics in focus (SIF), central administration of statistics, Lebanon, issue number 1. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/pdfs/sif/cas_labour_market_in_lebanon_sif1.pdf
- 37** Massimiliano Cali, Wissam Harake, Fadi Hassan, Clemens Struck. (April 2015). The impact of the Syrian conflict on Lebanese trade. The World bank, Middle East and North Africa Region. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2015/04/28/090224b082e14021/1_0/Rendered/PDF/The0impact0of00ct0on0Lebanese0trade.pdf

-
- 38** Mariusz Jarmuzek, Najla Nakhle and Francisco Parodi (July 2014). The impact of the Syrian conflict on Lebanon. International Monetary fund country report No. 14/238. Retrieved from <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14238.pdf>
- 39** World development indicators.(2015). The World Bank, [Database file]. Last updated 12/16/2015
- 40** The World Bank. (2013). Lebanon - Economic and social impact assessment of the Syrian conflict. Washington DC ; The World Bank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/09/18292074/lebanon-economic-social-impact-assessment-syrian-conflict>
- 41** Ibid.
- 42** Mariusz Jarmuzek, Najla Nakhle and Francisco Parodi (July 2014). The impact of the Syrian conflict on Lebanon. International Monetary fund country report No. 14/238. Retrieved from <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14238.pdf>
- 43** Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 44** Diego F. Angel-Urdinola, Kimie Tanabe (January 2012). Micro-Determinants of Informal Employment in the Middle East and North Africa Region, Social Protection & Labor. The World Bank No.1201. Retrieved from <http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/1201.pdf>
- 45** Rossis, Nicholas, Michael (2011). The informal economy in Lebanon: Dangers and benefits Durham theses, Durham University. Available at Durham E-theses. Retrieved from <http://etheses.dur.ac.uk/733/>
- 46** Ms.Sawsan Masri, Ms.Iliia Srour (2014). Assessment of the impact of Syrian refugees in Lebanon and their employment profile. International Labour Organization regional office for Arab states. Retrieved from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf
- 47** Co-hosts Declaration of the Supporting Syrian and the Region Conference (2016), London. Retrieved from: <https://www.supportingsyria2016.com/news/co-hosts-declaration-of-the-supporting-syria-and-the-region-conference-london-2016/>
- 48** Laithy H., Abu-Ismaïl K. et al. (January 2008). Poverty, Growth and Income Distribution In Lebanon. Country Study Published by International Poverty Centre number 13. Retrieved from: <http://www.ipc-undp.org/pub/IPCCountryStudy13.pdf>
- 49** Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 50** Laithy H., Abu-Ismaïl K. et al. (January 2008). Poverty, Growth and Income Distribution In Lebanon. Country Study Published by International Poverty Centre number 13. Retrieved from <http://www.ipc-undp.org/pub/IPCCountryStudy13.pdf>
- 51** Government of Lebanon and the United Nations. (15 December 2015). Lebanese Crisis Response Plan. Retrieved from <http://www.un.org.lb/library/assets/engbrochshortversion-065508.pdf>

-
- 52** 2015 UNRWA-AUB socio-economic survey (unpublished)
- 53** Ibid.
- 54** Laithy H., Abu-Ismaïl K. et al. (January 2008). Poverty, Growth and Income Distribution In Lebanon. Country Study Published by International Poverty Centre number 13. Retrieved from: <http://www.ipc-undp.org/pub/IPCCountryStudy13.pdf>
- 55** Ibid.
- 56** Ibid.
- 57** Phelps, G & Steve Crabtree Gallup, Worldwide Median Household Income. (16 December 2011). Available at: <http://www.gallup.com/poll/166211/worldwide-median-household-income-000.aspx>
- 58** On a scale of 0 to 100 where 0 represents complete wealth equality and 100 complete inequality.
- 59** Credit Suisse Research Institute and the world's foremost experts. (October 2015). Global wealth Datababook 2015. Retrieved from <http://publications.credit-suisse.com/tasks/render/file/index.cfm?fileid=C26E3824-E868-56E0-CCA04D4BB9B9ADD5>
- 60** Ibid.
- 61** International Monetary Fund. (July 2015). 2015 Article IV consultation—Press release; Staff report; and statement by the executive director for Lebanon No.15/190. Retrieved from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15190.pdf>
- 62** United Nations Development Program. (2014). Public Finance Annual Review. Republic of Lebanon Ministry of finance. Retrieved from <http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/ReportsPublications/DocumentsAndReportsIssuedByMOF/Documents/Public%20Finance%20Reports/Annual/QIV%202014%20-%20FINAL.pdf>
- 63** Ibid. Social services cover basic social services of health, education, transfers to the National Social Security Fund (NSSF), retirement and end-of-service indemnities, and other areas of intervention where the Government provides social allowances.
- 64** WTO Reference Centres. (16 June 2015). WTO opens new reference center in Lebanon. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/news15_e/refc_16jun15_e.htm
- 65** Ibid.
- 66** WITS, The World Bank. Trade summary/At a glance. Retrieved from <http://wits.worldbank.org/>
- 67** Author's calculations based on Lebanese customs data.
- 68** World Data Bank, World Development Indicators, 2014. Retrieved from http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=LBN&series=&period=#selectedDimension_DBLList
- 69** United Nations Food and agriculture organization. (2011). Agriculture statistics [Database file]. Retrieved from <http://faostat3.fao.org/home/E>
- 70** Author's calculations using the import and self-sufficiency ratios as well as data from FAO Stat.
- 71** Ibid.
- 72** Nasreddine et al.(2006). Food consumption patterns in an adult urban population in Beirut, Lebanon. Public Health Nutrition 9(2), 194-203. Retrieved from <https://www.google.com/url?q=https%3A%2F%2Fwww.dropbox.com%2Fs%2F0s4a6lm37fw6cwd%2FNasred>

dine%2520Food%2520Consumption%2520Patterns.pdf%3Fdl%3D0&sa=D&sntz=1&usg=AFQjC-NEpmsFw8aMsjZ3Li-0uPYOOAfMIKQ

73 The World Bank. (2003). Policy Note on Irrigation Sector Stability. Retrieved from: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDContentServer/WDSP/IB/2005/04/11/000011823_20050411134452/Rendered/PDF/287660LE-0white1icy0P07975201public1.pdf. Due to the lack of reliable data other sources have estimated the figure as low as around 9 percent. See United Nations Development Programme (1997). A Profile of Sustainable Human Development in Lebanon. Retrieved from: <http://www.undp.org.lb/programme/governance/advocacy/nhdr/nhdr97/>

74 IDAL(2010). Agriculture Fact Book. Available at:<http://www.databank.com.lb/docs/Agriculture%20fact%20book.pdf>

75 World Data Bank. World Development Indicators. (2014). Available at: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=LBN&series=&period=#selectedDimension_DBList

76 Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf

77 Ibid.

78 Riachi R., Chaaban J. (June 20 2012). The Agricultural Sector in Lebanon: Economical Features and Challenges. Report. Retrieved from http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:b9h5Qpz4T2UJ:www.aub.edu.lb/units/ibsar/programs/fhrl/Documents/food_and_health_booklet.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=lb

79 Ministry of agriculture (November 2014). Ministry of agriculture Strategy 2015-2019. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>

80 Ibid.

81 Riachi R., Chaaban J. (June 20 2012). The Agricultural Sector in Lebanon: Economical Features and Challenges. Report. Retrieved from http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:b9h5Qpz4T2UJ:www.aub.edu.lb/units/ibsar/programs/fhrl/Documents/food_and_health_booklet.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=lb Author's calculations based on FAO Stat and Lebanese customs data.

82 Riachi R., Chaaban J. (June 20 2012). The Agricultural Sector in Lebanon: Economical Features and Challenges. Report. Retrieved from http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:b9h5Qpz4T2UJ:www.aub.edu.lb/units/ibsar/programs/fhrl/Documents/food_and_health_booklet.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=lb

83 FAO Stat [Database] Retrieved from <http://faostat3.fao.org/download/Q/QV/E>

84 Ibid.

85 Republic Of Lebanon Ministry Of Economy And Trade. (2016). International Agreements. Retrieved from <http://www.economy.gov.lb/index.php/subCatInfo/2/26/9/5>

86 Republic Of Lebanon Ministry Of Economy And Trade. (2016). List of Bilateral Agreements. Retrieved from <http://www.economy.gov.lb/?/subSubcatInfo/2/92>

87 The World Trade Organization. (2 December 2005). Accession of the Lebanese Republic, Factual Summary of Points Raides Revision 1. Retrieved from http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/7573_5923_1446.pdf

-
- 88** Republic Of Lebanon Ministry Of Economy. Lebanon's WTO Accession in Brief. Retrieve from http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/7258_4520_6365.pdf
- 89** The World Trade Organization (WTO). (1994). WTO Analytical Index: Gatt 1994, General Agreement on Tariffs and trade 1994. Retrieved from https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/analytic_index_e/gatt1994_05_e.htm
- 90** Nicolas Lupo Sonnabend. (16 August 2015). Lebanon grapples with "export deadlock" amid Syrian war. Business & Economy, Lebanon, War&Conflict Aljazeera, Agriculture, Syria. Retrieved from <http://www.aljazeera.com/news/2015/07/lebanon-grapples-export-deadlock-syrian-war-150726134525737.html>
- 91** Ibid.
- 92** Ibid.
- 93** Republic of Lebanon Ministry of Finance. (December 2015). Trade Brief, The international Trade Monthly Bulletin. Retrieved from <http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/Economic-DataStatistics/Documents/Trade%20Brief/2015/Trade%20December%202015.pdf>
- 94** Land routes through the occupied Palestinian territory have been closed since 1948.
- 95** Republic of Lebanon Ministry of Finance. (January 24 2014). Monthly Import and Export from Year 2008 until 31/12/2013. Retrieved from www.customs.gov.lb
- 96** Gestion de l'exploitation du Port de Beirut. Port de Beirut [figures]. Retrieved from <http://www.portdebeyrouth.com/index.php/en/members-area/detailed-statistics>
- 97** The World Bank IBRD-IDA. (2014). Logistics Performance Index. Domestic LPI, Environment and Institutions: Lebanon 2014. Retrieved from http://lpi.worldbank.org/domestic/environment_institutions/2014/C/LBN/R/MNA/I/UM-C#chartarea
- 98** Ibid.
- 99** Ibid.
- 100** Ibid.
- 101** Ibid.
- 102** Ibid.
- 103** Republic of Lebanon, Council for Development and Reconstruction. (2014). Urban Transportation. Retrieved from http://www.cdr.gov.lb/eng/progress_reports/pr102014/Eroad.pdf
- 104** Brophy Z.(April 15 2013). Buses brought to die. Why Lebanon's 250 new buses will not solve traffic crisis. Executive Magazine, Economics & Policy. Retrieved from <http://www.executive-magazine.com/economics-policy/lebanon-buses-transportation>
- 105** Ace and Rambol. (19 December 2013). Danish companies expand the port of Beirut. Ramboll group. Retrieved from <http://www.ramboll.com/media/rgr/port-of-beirut>
- 106** Jeremy Arbid. (July 23 2015). Church and state, the growing battle over the port of Beirut's future. Executive Magazine, Economics & Policy. Retrieved from <http://www.executive-magazine.com/economics-policy/church-and-state>
- 107** The World Economic Forum. (2014). The Global Competitiveness Report 2014-2015, Lebanon section 2.1 Country economy profiles p. 244 and 245. Retrieved from <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2014-2015/>

108 Ibid.

109 Karin Seyfert, Jad Chaaban and Hala Ghattas (2014). Food security and the supermarket transition in the Middle East, two case studies. Retrieved from <http://www.opml.co.uk/publications/food-security-and-supermarket-transition-middle-east-two-case-studies>

110 Ibid.

111 Ibid., p 187

112 Ibid., p 187

113 Lebanese Republic Ministry of Agriculture and the United Nation Food and Agriculture Organization. (February 2012). Projet "Observatoire Libanais de développement Agricole, résultats globaux du module de base du recensement de l'agriculture 2010. Retrieved from http://www.agriculture.gov.lb/html/RESULTATS_RECENCEMENT_AGRICULTURE_2010/RAPPORT_RESULTATS_GLOBAUX_DU_RECENCEMENT_2010.pdf

114 Ibid.

115 Lebanese republic Ministry of Agriculture and the United Nation Food and Agriculture organization. (February 2012). Projet "Observatoire Libanais de développement Agricole, résultats globaux du module de base du recensement de l'agriculture 2010. Retrieved from http://www.agriculture.gov.lb/html/RESULTATS_RECENCEMENT_AGRICULTURE_2010/RAPPORT_RESULTATS_GLOBAUX_DU_RECENCEMENT_2010.pdf

116 Laithy H., Abu-Ismaïl K. et al, January 2008. Poverty, Growth and Income Distribution In Lebanon. Country Study Published by International Poverty Centre number 13. Retrieved from <http://www.ipc-undp.org/pub/IPCCountryStudy13.pdf>

117 Central Administration of Statistics and World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf

118 Laithy H., Abu-Ismaïl K. et al. (January 2008). Poverty, Growth and Income Distribution In Lebanon. Country Study Published by International Poverty Centre number 13. Retrieved from <http://www.ipc-undp.org/pub/IPCCountryStudy13.pdf>

119 The World Bank. (2013). Lebanon - Economic and social impact assessment of the Syrian conflict. Washington DC ; The World Bank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/09/18292074/lebanon-economic-social-impact-assessment-syrian-conflict>

120 International monetary fund. (July 2015). 2015 Article IV consultation—Press release; Staff report; and statement by the executive director for Lebanon No.15/190. Retrieved from <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15190.pdf>

121 Blom Invest Bank. (2014). Agro-Industry in Lebanon: Looming Potential Restrained by Numerous Deficiencies.

122 The World Bank, Middle East and North Africa Region. (May 2011). Regional Economic update, MENA Facing Challenges and Opportunities. Retrieved from http://siteresources.worldbank.org/MENAEXT/Resources/EDP_MNA_2011.pdf

123 International Monetary Fund World Economic Outlook Database. (April 2015). The inflation rate is measured using the Consumer Price Index, which began to be collected on a regular basis in January 2008.

-
- 124** Government of Lebanon and the United Nations. (15 December 2015). Lebanon crisis response plan 2015-16. Retrieved from <http://www.un.org.lb/library/assets/engbrochshortversion-065508.pdf>
- 125** Central Administration of Statistics. Consumer Price Index-CPI. Retrieved from <http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en/cpi-en#cpireresults>
- 126** Central Administration Of Statistics And The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 127** Ibid.
- 128** Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 129** 35 percent figure from CAS/UNDP 2005 and 25 percent is OCHA/REACH
- 130** UNHCR, WFP and Unicef, 2015. Vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon 2015 Report. Retrieved from <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10006>
- 131** Decree 143/59. Legally the directorate can collect revenues from a number of sources including international grants (subject to cabinet approval) and tariff duties. Which since 1995, have become the purview Lebanese Customs, which falls under the Ministry of Finance.
- 132** The percentage of durum wheat used in traditional Lebanese bread is around 20%
- 133** Ibid., p6
- 134** Abou Zaki R. (April 24 2012). Lebanon: Give us this Day less of Our Daily Bread. Alakhbar English. Retrieved from <http://english.al-akhbar.com/node/6548>
- 135** Government Official. (March 2016). Key Informant Interview.
- 136** Ibid.
- 137** Republic of Lebanon, Ministry of Finance. (October 2012). Wheat and Bread Subsidies 2007-2011. Retrieved from <http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/ReportsPublications/DocumentsAndReportsIssuedByMOF/Documents/Thematic%20Reports/Thematic%20Report%20Wheat%20subsidy%20Final%202.pdf>
- 138** Ibid.
- 139** Ibid.
- 140** Carlo Sdravovich et al. (2014). Subsidy Reform in the Middle East and North Africa, Recent Progress and Challenges Ahead. International Monetary Fund. Retrieved from <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:lsUW2gejrLAJ:www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1403mcd.pdf+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=lb>
- 141** Ibid.
- 142** Law No. 73 of 1983, Articles 6, 7 and 9.
- 143** Eric Le Borgne and Thomas J.Jacobs. Lebanon Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity, Systematic Country diagnostic. The World Bank Group 103201. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2016/03/09/090224b08416f27b/1_0/Rendered/PDF/Lebanon000Prom0c0country0diagnostic.pdf

-
- 144** World Bank Development Indicators. (April 13, 2015). Remittances growth to slow sharply in 2015, as Europe and Russia stay weak; pick up expected next year. Retrieved from <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/04/13/remittances-growth-to-slow-sharply-in-2015-as-europe-and-russia-stay-weak-pick-up-expected-next-year>
- 145** Kasparian, Choghig. (2014). "Emigrants". University Saint-Joseph, Beirut.
- 146** Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 147** Ibid.
- 148** Ibid.
- 149** Central Administration of Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Measuring poverty in Lebanon using 2011 HBS, technical report. Retrieved from http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Measuring%20poverty%20in%20Lebanon%20using%202011%20HBS_technical%20report.pdf
- 150** Ibid.
- 151** Ammar W. (January 2009). Health Beyond Politics. WHO, MPH, ISBN 978-9953-515-489, Beirut.
- 152** Ammar, W. (2012), Ministry of Public Health. Health Reform In Lebanon, Key Achievements at a glance. Retrieved from <http://www.moph.gov.lb/media/documents/dg08014.pdf>.
- 153** Brophy Z. (April 3 2012). Healthcare's disease. Executive Magazine, Economics & Policy. Retrieved from <http://www.executive-magazine.com/economics-policy/healthcares-disease>
- 154** The Daily Star Lebanon. (February 21 2015). Lebanon health minister terminates contract with major hospital. Retrieved from <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Feb-20/288182-lebanon-health-minister-terminates-contract-with-major-hospital.ashx>
- 155** Republic of Lebanon Ministry of Social Affairs. (2011). The National Social Development Strategy of Lebanon. Retrieved from <http://www.databank.com.lb/docs/National%20Social%20Development%20Strategy%202011.pdf>
- 156** Republic of Lebanon Ministry of Social Affairs. (2011). The National Social Development Strategy of Lebanon. Retrieved from <http://www.databank.com.lb/docs/National%20Social%20Development%20Strategy%202011.pdf>
- 157** World Health Organization. Global Health Expenditure Database. Retrieved from <http://apps.who.int/nha/database>
- 158** As of to date, the Government of Lebanon is currently in the process of preparing a new National Sustainable Development Strategy to become a policy framework from 2016 onwards.
- 159** World Health Organization Global Health Expenditure Database. Retrieved from <http://apps.who.int/nha/database>
- 160** See List of SDCs
- 161** Republic of Lebanon Ministry of Social Affairs. National Poverty Targeting Program NPTP. Retrieved from <http://www.emigrants.gov.lb/en-mosa13.pdf>
- 162** Ibid.
- 163** Key informant, government official.

-
- 164** The World Bank. (30 December 2015). Implementation Status & Results Report. Emergency Nat'l Poverty Targeting Proj (P149242). Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/MNA/2015/12/30/090224b084000486/1_0/Rendered/PDF/Lebanon000Emer0Report000Sequence003.pdf
- 165** Republic of Lebanon Ministry of Social Affairs. National Poverty Targeting Program NPTP. Retrieved from <http://www.emigrants.gov.lb/en-mosa13.pdf>
- 166** Ibid.
- 167** Ibid.
- 168** Ibid.
- 169** Ibid.
- 170** Ibid.
- 171** Ibid.
- 172** Government Official. (March 2016). Key Informant Interview..
- 173** Government Official. (March 2016). Key Informant Interview.
- 174** Gabriela Inchauste, João Pedro Azevedo et al. (November 2012). Poverty Reduction And Economic Management (Prem) Network. When Job Earnings Are behind Poverty Reduction. Number 97. Retrieved from <http://siteresources.worldbank.org/EXTPREMNET/Resources/EP97.pdf>
- 175** David Robalino and Haneed Sayed. (December 2012). Republic of Lebanon Good Jobs Needed. The Role of Macro, investment, Education, labor and Social Protection Policies ("Miles") A Multi-Year Technical Cooperation Program. Report No. 7600B-LB. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/03/20/000425962_20130320133437/Rendered/PDF/760080ESW0GRAY0C0Disclosed030200130.pdf
- 176** Ibid.
- 177** Ibid.
- 178** Central Administration for Statistics and The World Bank. (December 8 2015). Snapshot of Poverty and Labor Market outcomes in Lebanon based on Household Budget Survey 2011/2012. Retrieved from <http://www.cas.gov.lb/images/Excel/Poverty/Snapshot%20of%20Poverty%20and%20Labor%20Market%20in%20Lebanon.pdf>
- 179** Ibid.
- 180** Ibid. WB sector note, CAS Labor. The 20-25 percent figure includes full-time and part-time workers, including seasonal family labor. However, statistics on the portion of the population involved in agriculture vary widely because of different interpretations of "sector involvement" and discrepancies in estimates of migrant workers.
- 181** IFAD. (2008), Lebanon: Hilly Areas Sustainable Agriculture Development Project Formulation. Republic of Lebanon. Retrieved from <https://www.ifad.org/documents/10180/e579e2f4-cec1-471a-b19c-3bbf8887c082>
- 182** UNDP. (2008). Analysis of the Agricultural sector in Southern Lebanon. Retrieved from http://www.undp.org.lb/communication/publications/downloads/SOER_en.pdf
- 183** Government Official. (March 2016). Key Informant Interview.
- 184** Human Rights Watch. (January 12 2016). Lebanon: Residency rules Put Syrians at risk. Retrieved from <https://www.hrw.org/news/2016/01/12/lebanon-residency-rules-put-syrians-risk>

-
- 185** International Labour Organization. (2013). Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile. Retrieved from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf
- 186** Ibid.
- 187** Ibid.
- 188** Republic of Lebanon Ministry of Labor. (2015). Decision No.218/1 regarding business, professions, crafts and jobs confined solely to Lebanese citizens.
- 189** International Labour Organization. (2012). Palestinian Employment in Lebanon Facts and Challenges Labour Force Survey Among Palestinian Refugees Living in camps and Gatherings In Lebanon. Retrieved from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_236502.pdf
- 190** Ibid.
- 191** Ibid.
- 192** The World Bank Group. (2015). Labor Market Regulation in Lebanon. Doing Business Measuring Business Regulations. Retrieved from <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/lebanon/labor-market-regulation>
- 193** The World Bank. (2015), Emergency Nat'l Poverty Targeting Proj (P149242).
- 194** International Labour Organization. Labour Inspection Country Profile: Lebanon. Retrieved from http://www.ilo.org/labadmin/info/WCMS_150914/lang--en/index.htm
- 195** Government of Lebanon and the United Nations. (15 December 2014). Lebanon Crisis Response Plan 2015-16. Retrieved from <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7723>
- 196** Ibid.
- 197** Ibid.
- 198** Academic. (March 2016). Key Informant Interview.
- 199** WFP Lebanon. (March 2016). WFP Lebanon Situation Report #11. Retrieved from <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php>
- 200** WFP. (2014). Economic Impact Study: Direct And Indirect Effects of the WFP Value-Based Food Voucher Programme In Lebanon. Retrieved from <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp267746.pdf>
- 201** Ibid.
- 202** WFP. (June 2015). Impacts of e-card ration reductions on Syrian Refugees in Lebanon. Retrieved from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFPImpactsofe-cardrationreductionsonSyrianrefugeesinLebanon_June2015%20%281%29.pdf
- 203** Ibid.
- 204** WFP. (2016). WFP Launches School Meals Programme To Support Both Lebanese And Syrian Children. Retrieved from <http://www.wfp.org/news/news-release/wfp-launches-school-meals-programme-support-both-lebanese-and-syrian-children>
- 205** UNRWA. What we do. Social Safety Net Programme. Retrieved from <http://www.unrwa.org/what-we-do/social-safety-net-programme>
- 206** UNRWA and WFP. (March 2014). Needs Assessment for Palestine Refugees From Syria. Retrieved from <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=6331>

-
- 207** Government of Lebanon and the United Nations. (15 December 2014). Lebanon crisis response plan 2015-16. Retrieved from <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7723>
- 208** Food And Agriculture Organization of the United Nations. (2015). The State of Food Insecurity in the World 2015. The FAO Hunger Map 2015. Retrieved from <http://www.fao.org/hunger/en/>
- 209** FAO, IFAD and WFP. (2015). The State of Food Insecurity in the World 2015. Meeting the 2015 international hunger targets: taking stock of uneven progress. Rome FAO. Retrieved from <http://www.fao.org/3/a-i4646e.pdf>
- 210** Ibid.
- 211** FAO STAT. (2011). Excluding wine. Food Balance Sheet 2011 [Database file].
- 212** Ibid.
- 213** Ibid.
- 214** Ibid.
- 215** Rizkallah N (2015). UNICEF experiences of the nutrition response in Lebanon. Field Exchange 48, November 2014. p32. www.enonline.net/fex/48/unicef
- 216** Presidency of the Council of Ministers Central Administration of Statistics & Unicef, (2009). The multiple indicator cluster survey 2009 third session. Final report. Retrieved from <http://cas.gov.lb/index.php/demographic-and-social-en>
- 217** UNICEF (2014). Nutrition Assessment Report for Syrian Refugees in Lebanon.
- 218** Akik C, Ghattas H, El-Jardali F (2015). K2P Briefing Note: Protecting breastfeeding in Lebanon. Knowledge to Policy (K2P) Center. Beirut, Lebanon.
- 219** Shaker Berbari L, Ousta D and Asfahani F (2015). Institutionalising acute malnutrition treatment in Lebanon. Field Exchange 48, November 2014. p17. www.enonline.net/fex/48/institutionalising
- 220** Naja F., Hwalla N., Fossion T. et al. (April 4 2014). Validity and Reliability of the Arabic Version of the Household Food Insecurity Access Scale In Rural Lebanon. Public Health Nutrition 18(2), 251-258. Retrieved from http://journals.cambridge.org/download.php?file=%2FPH-N%2FPHN18_02%2FS1368980014000317a.pdf&code=58b04eb8346247ce559d97c60a9e146d
- 221** Ibid.
- 222** Nasreddine L, Naja FA Sibai AM, Helou K, Adra N, Hwalla N. (2014). Trends in nutritional intakes and nutrition-related cardiovascular disease risk factors in Lebanon: the need for immediate action. The Lebanese Medical Journal. 62 (2):83-91
- 223** Nasreddine et al. (2012). Trends in overweight and obesity in Lebanon: evidence from two rational cross-sectional surveys (1997 and 2009). BMC Public Health 2012, 12:798.
- 224** Ibid.
- 225** Sibai, A. & Hawalla. (June 2010). WHO steps chronic Disease Risk Factor Surveillance: Data book for Lebanon, 2009. American University of Beirut, 2010. Retrieved from http://www.who.int/chp/steps/2008_STEPS_Lebanon.pdf
- 226** Ibid.
- 227** Ibid.

-
- 228** Al Khatib L., Obeid O. et al. (2006). Folate deficiency is associated with nutritional anaemia in Lebanese women of childbearing age. *Public Health Nutrition* 9(7), 921-927. Retrieved from http://journals.cambridge.org/download.php?file=%2FPHN%2FPHN9_07%2FS1368980006001509a.pdf&code=2d36302da690c14b9ea5704c1f57a0b3
- 229** Hwalla N. et al. (October 2009). Non-communicable Diseases and Behavioral Risk Factor Survey. American University of Beirut Faculty of Agricultural and Food Sciences Department of Nutrition. Retrieved from <http://www.moph.gov.lb/Publications/Documents/final%20report%20abla%20sibai%20NCD%2009%20dat.pdf>
- 230** Franklin, B. (2012), *Exploring Mediators of Food Insecurity and Obesity: A Review of Recent Literature*. Springer Link. Retrieved from: <http://link.springer.com/article/10.1007/s10900-011-9420-4>
- 231** American University of Beirut & UNRWA (2015). *Socioeconomic Survey of Palestine Refugees in Lebanon*.
- 232** Seligman, H. K., & Schillinger, D. (2010). Hunger and socioeconomic disparities in chronic disease. *New England Journal of Medicine*, 363(1), 6-9.
- 233** Naja F., Hwalla N., Fossion T. et al. (April 4 2014). Validity and Reliability of the Arabic Version of the Household Food Insecurity Access Scale In Rural Lebanon. *Public Health Nutrition* 18(2), 251-258. Retrieved from http://journals.cambridge.org/download.php?file=%2FPHN%2FPHN18_02%2FS1368980014000317a.pdf&code=58b04eb8346247ce559d97c60a9e146d
- 234** Ahyoun N., Nord M. et al. (March 5 2014). Development and Validation of an Arab Family Food Security Scale. *The journal of Nutrition Community and International Nutrition*. Retrieved from <http://jn.nutrition.org/content/early/2014/03/05/jn.113.187112.full.pdf+html>
- 235** Sahyoun et al. (2014). Development and Validation of an Arab Family Food Security Scale. *Journal of Nutrition*. & Ghattas H, Sassine AJ, Seyfert K, Nord M, Sahyoun NR (2015) Prevalence and Correlates of Food Insecurity among Palestinian Refugees in Lebanon: Data from a Household Survey. & Ghattas et al. (2013). Household Food Security Is Associated with Agricultural Livelihoods and Diet Quality in a Marginalized Community of Rural Bedouins in Lebanon.
- 236** Souhad Abou Ziki et al. (2014). The impact of food price increases on nutrient intake in Lebanon. Retrieved from <http://agrifoodecon.springeropen.com/articles/10.1186/s40100-014-0003-4>. The Food Consumption Score is a composite indicator which considers diet diversity, frequency of consumption and nutrient value of the food groups consumed over the course of a week
- 237** Ibid.
- 238** Ibid.
- 239** Ibid.
- 240** Ibid.
- 241** Ibid.
- 242** Ibid.
- 243** Naja et al. and Sayhoun et al. (2014). op. cit.
- 244** UNHCR, WFP and Unicef. (2015). *Vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon 2015 Report*. Retrieved from <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10006>
- 245** Ibid.
- 246** Ibid.
- 247** Ibid.

248 Willenblockel, D., Exploring Food Price Scenarios Towards 2030 with a Global Multi-Region Model (June 2011), Institute of Development Studies at the University of Sussex, UK. Available at: <https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/rr-exploring-food-price-scenarios-010611-en.pdf>

249 Ibid.

250 Ibid.

251 Georgetown University Scholl of Foreign Service in Qatar, Center For International And Regional Studies. Food Security and Food Sovereignty in The Middle East. Summary Report No.6. page 6, Retrieved from <https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558539/CIRSSummaryReport6FoodSecurity2012.pdf?sequence=5>

252 Jane Harrigan. (2014) An economic Analysis of National Food Sovereignty Policies in the Middle East. The Case of Lebanon And Jordan. Retrieved from <http://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199361786.001.0001/acprof-9780199361786-chapter-3>

253 Ibid.

254 Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of agriculture Strategy 2015-2019, page 8. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>

255 Ibid.

256 Georgetown University Scholl of Foreign Service in Qatar, Center For International And Regional Studies. Food Security and Food Sovereignty in The Middle East. Summary Report No.6. Retrieved from <https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558539/CIRSSummaryReport6FoodSecurity2012.pdf?sequence=5>

257 The World Bank. (January 2010). Lebanon Agriculture sector note: Aligning Public Expenditures with Comparative Advantage, page 14. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/05/24/000333038_20120524024616/Rendered/PDF/687920ESWOP0980201200Lebanon0Ag0PER.pdf

258 Ibid.

259 Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019, page 12. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>

260 Ibid.

261 Ibid.

262 Ibid.

263 Ibid.

264 Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019, page 71. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>

-
- 265** Lebanese Republic Ministry of Agriculture and the United Nation Food and Agriculture Organization. (February 2012). Projet “Observatoire Libanais de développement Agricole, résultats globaux du module de base du recensement de l’agriculture 2010. Retrieved from http://www.agriculture.gov.lb/html/RESULTATS_RECENCEMENT_AGRICULTURE_2010/RAPPORT_RESULTATS_GLOBAUX_DU_RECENCEMENT_2010.pdf
- 266** Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019, page 71. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>
- 267** Malta News Agency. (February 20 2016). Lebanon, Creation Registry for Farmers by FAO. Retrieved from <http://www.maltanewsagency.com/2016/02/lebanon-creation-registry-for-farmers-by-fao/>
- 268** Trade Union Leader. (March 2016). Key Informant Interview.
- 269** Government Official. (March 2016). Key Informant Interview.
- 270** Trade Union Leader. (March 2016). Key Informant Interview.
- 271** FAO. Lebanon, FAO Plan of Action for Resilient Livelihoods 2014-2018. Retrieved from http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/Lebanon-Plan.pdf
- 272** FAO. Lebanon, FAO Plan of Action for Resilient Livelihoods 2014-2018. Retrieved from http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/Lebanon-Plan.pdf
- 273** Save the Children & Oxfam. (April 2013). Emergency Market Mapping and Analysis (EMMA) of the Agricultural Labor Market System in North and Bekaa, Lebanon. Retrieved from <http://www.unhcr.org/519b3ba79.pdf>
- 274** Ibid.
- 275** Ibid.
- 276** FAO STAT. (2011). Excluding wine. Food Balance Sheet 2011 [Database file]. Import Dependency Ratio and Self Sufficiency Ratio was calculated according to the following formula: $IDR = \frac{\text{Imports} - \text{Exports}}{\text{Production}} * 100$. $SSR = \frac{\text{Production}}{\text{Production} + \text{Imports} - \text{Exports}} * 100$
- 277** FAO STAT. (2011). Including Limes and other products. Food Balance Sheet 2011. [Database file].
- 278** Ibid.
- 279** The World Bank. (January 2010). Lebanon Agriculture sector note: Aligning Public Expenditures with Comparative Advantage. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/05/24/000333038_20120524024616/Rendered/PDF/687920ESW0P0980201200Lebanon0Ag0PER.pdf
- 280** Ministry of Energy and Water. (27 December 2010). National Water Sector Strategy 2010-2020. Available at: <http://www.databank.com.lb/docs/National%20Water%20Sector%20Strategy%202010-2020.pdf>
- 281** The World Bank. (January 2010). Lebanon Agriculture sector note: Aligning Public Expenditures with Comparative Advantage. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/05/24/000333038_20120524024616/Rendered/PDF/687920ESW0P0980201200Lebanon0Ag0PER.pdf

-
- 282** The World Bank. (January 2010). Lebanon Agriculture sector note: Aligning Public Expenditures with Comparative Advantage. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/05/24/000333038_20120524024616/Rendered/PDF/687920ESWOP0980201200Lebanon0Ag0PER.pdf
- 283** Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>.
- 284** Bankmed – Market & Economic Research Division. (November 2014). Analysis of Lebanon’s Food Market. Special Report p.16. Retrieved from <http://www.bankmed.com.lb/BOMedia/subservices/categories/News/20150515163654463.pdf>
- 285** Bankmed – Market & Economic Research Division. (November 2014). Analysis of Lebanon’s Food Market. Special Report p.18. Retrieved from <http://www.bankmed.com.lb/BOMedia/subservices/categories/News/20150515163654463.pdf>
- 286** Riachi R., Chaaban J. (June 20 2012). The Agricultural Sector in Lebanon: Economical Features and Challenges. Report. Page 20 Retrieved from http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:b9h5Qpz4T2UJ:www.aub.edu.lb/units/ibsar/programs/fhrl/Documents/food_and_health_booklet.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=lb
- 287** Ministry of Industry. (2010). The Lebanese Industrial Sector, facts and findings-2007. Retrieved from: <http://www.industry.gov.lb/Arabic/Arabic/Documents/تارادصالاو20تاساردلأ/Study%202007.pdf>
- 288** Investment Development Authority of Lebanon. (2016). Sectors In Focus - Agro Industry. Retrieved from http://investinlebanon.gov.lb/en/sectors_in_focus/agro_industry
- 289** Riachi R., Chaaban J. (June 20 2012). The Agricultural Sector in Lebanon: Economical Features and Challenges. Report. Retrieved from http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:b9h5Qpz4T2UJ:www.aub.edu.lb/units/ibsar/programs/fhrl/Documents/food_and_health_booklet.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=lb
- 290** MOE, UNEP, GEF. (2012). Lebanon Technology Needs Assessment report for Climate Change. Beirut, Lebanon. Retrieved from http://www.undp.org.lb/communication/publications/downloads/TNA_Book.pdf
- 291** MOE, UNEP, GEF. (2012). Lebanon Technology Needs Assessment report for Climate Change. Beirut, Lebanon. Retrieved from http://www.undp.org.lb/communication/publications/downloads/TNA_Book.pdf
- 292** MOE, LEDO. Lebanon State of Environment Report Chap.8 water, p. 110. Retrieved from http://www.moe.gov.lb/ledo/soer2001pdf/chpt8_wat.pdf
- 293** Ibid.
- 294** The World Bank. (April 19 2012). Lebanon Country Water Sector Assistance Strategy 2012-2016. Report No.68313-LB. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/08/01/000333038_20120801010054/Rendered/PDF/683130ESWOP1220C0disclosed070300120.pdf
- 295** Ibid.
- 296** The World Bank. (January 2010). Lebanon Agriculture sector note: Aligning Public Expenditures with Comparative Advantage. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/05/24/000333038_20120524024616/Rendered/PDF/687920ESWOP0980201200Lebanon0Ag0PER.pdf

-
- 297** The World Bank. (April 19 2012). Lebanon Country Water Sector Assistance Strategy 2012-2016. Report No.68313-LB. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/08/01/000333038_20120801010054/Rendered/PDF/683130ESW0P1220C0disclosed070300120.pdf
- 298** Amery H. (2001). Irrigation Planning in Lebanon: Challenges and Opportunities. Retrieved from <http://www.databank.com.lb/docs/Irrigation%20Planning%20in%20Lebanon.pdf>
- 299** MOE, UNEP, GEF. (2012). Lebanon Technology Needs Assessment report for Climate Change. Beirut, Lebanon. Retrieved from http://www.undp.org/communication/publications/downloads/TNA_Book.pdf
- 300** ECODIT-Led Consortium. (19 May 2015). Strategic Environmental Assessment For The New Water Sector Strategy For Lebanon. Deliverable 4. Final Sea Report. Retrieved from <http://www.moe.gov.lb/getattachment/5ac7c2d8-4a3a-4460-a6c8-daa8acd42f1b/STRATEGIC-ENVIRONMENTAL-ASSESSMENT-FOR-THE-NEW-WAT.aspx>
- 301** USAID Lebanon. (March 2012). Litani River Basin Management Support Program. Assessment For The Management of Three Irrigation Systems On The Upper Litani River Basin. p viii. Retrieved from <http://www.litani.gov.lb/wp/wp-content/uploads/LRBMS/026-LRBMS-WATER%20POLLUTION%20AWARENESS%20CAMPAIGN.pdf>
- 302** Ibid.
- 303** Ibid.
- 304** Halabi S. (December 12 2011).The Beirut Water Project Gets Green light Despite Warnings. Retrieved from <http://english.al-akhbar.com/node/2396>
- 305** United States Agency for International Development. (2010). Litani River Basin Management Support Programme Water Quality Survey – Dry Season. Volume I – Main Report.
- 306** ECODIT-Led Consortium. (19 May 2015). Strategic Environmental Assessment For The New Water Sector Strategy For Lebanon. Deliverable 4. Final Sea Report. Retrieved from <http://www.moe.gov.lb/getattachment/5ac7c2d8-4a3a-4460-a6c8-daa8acd42f1b/STRATEGIC-ENVIRONMENTAL-ASSESSMENT-FOR-THE-NEW-WAT.aspx>
- 307** Ibid.
- 308** Ibid.
- 309** Ibid.
- 310** Ministry of Industry. (2010). The Lebanese Industrial Sector, facts and findings-2007. Retrieved from: <http://www.industry.gov.lb/Arabic/Arabic/Documents/تارادصالاو20تاساردل/Study%202007.pdf>
- 311** Ibid.
- 312** Ibid.
- 313** Asmar F. (2011). Country Pasture/Forage Resource Profiles, Lebanon. Retrieved from <http://www.fao.org/ag/agp/agpc/doc/counprof/lebanon/lebanon.html>
- 314** Riachi R., Chaaban J. (June 20 2012). The Agricultural Sector in Lebanon: Economical Features and Challenges. Report. Retrieved from http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:b9h5Qpz4T2UJ:www.aub.edu.lb/units/ibsar/programs/fhrl/Documents/food_and_health_booklet.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=lb
- 315** UNDP, MOE, ECODIT. (2011). State of Environmental Report. Retrieved from http://www.undp.org/communication/publications/downloads/SOER_en.pdf

-
- 316** American University of Beirut. (April 2014). Impact of Population Growth and Climate Change on Water Scarcity, Agricultural Output and Food Security, 20140407_IPG_CC_Report. Retrieved from https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/climate_change/Documents/20140407_IPG_CC_Report_summary.pdf
- 317** Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019, page 23. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>:
- 318** Ibid.
- 319** Ibid.
- 320** DAR, IAURIF. (December 2005). National Physical Master Plan Of The Lebanese Territory. Final Report. L0215-RPT-13 REV 0. Retrieved from <http://www.cdr.gov.lb/study/sdatl/English/NPM-PLT.PDF>
- 321** Government Official. (March 2016). Key Informant Interview.
- 322** MOE, UNEP, GEF. (2012). Lebanon Technology Needs Assessment report for Climate Change. Beirut, Lebanon. Retrieved from http://www.undp.org.lb/communication/publications/downloads/TNA_Book.pdf
- 323** Ibid.
- 324** FAO. Lebanon, FAO Plan of Action for Resilient Livelihoods 2014-2018. Retrieved from http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/Lebanon-Plan.pdf
- 325** MOE, UNEP, GEF. (2012). Lebanon Technology Needs Assessment report for Climate Change. Beirut, Lebanon. Retrieved from http://www.undp.org.lb/communication/publications/downloads/TNA_Book.pdf
- 326** Ibid.
- 327** Hassan Machlab. (2001). Focus on Seed Programs, The Lebanon Seed Industry. Retrieved from https://apps.icarda.org/wsInternet/wsInternet.aspx/DownloadFileToLocal?filePath=Research_publications_archive/Seed_systems/Seed_Focus/FOCUS-Lebanon.pdf&fileName=FOCUS-Lebanon.pdf
- 328** Ibid.
- 329** Ibid.
- 330** Ibid.
- 331** Ibid.
- 332** Ibid.
- 333** Ibid.
- 334** Ibid.
- 335** Ibid.
- 336** Ibid.
- 337** Seyfert K., Chaaban J., Ghattas H. (November 2014). Food security and the supermarket transition in the Middle East, two case studies. Retrieved from <http://www.opml.co.uk/publications/food-security-and-supermarket-transition-middle-east-two-case-studies>
- 338** Ibid.
- 339** Ibid.
- 340** Ibid.
- 341** Ibid.
- 342** Ibid.
- 343** Ibid.
- 344** Ibid.
- 345** Ibid.

-
- 346** Ibid.
- 347** Ibid.
- 348** Ibid.
- 349** Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019, page 28. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>
- 350** Ibid.
- 351** Ibid.
- 352** Karin Seyfert, Jad Chaaban and Hala Ghattas. (November 2014). Food security and the supermarket transition in the Middle East, two case studies, p.218. Retrieved from <http://www.opml.co.uk/publications/food-security-and-supermarket-transition-middle-east-two-case-studies>
- 353** Ibid.
- 354** Ibid.
- 355** Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019, page 33. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>
- 356** Ibid.
- 357** Hassan Machlab (2001). Focus on Seed Programs, The Lebanon Seed Industry. ICARDA Website. Retrieved from https://apps.icarda.org/wsInternet/wsInternet.aspx/DownloadFile-ToLocal?filePath=Research_publications_archive/Seed_systems/Seed_Focus/FOCUS-Lebanon.pdf&fileName=FOCUS-Lebanon.pdf
- 358** Ibid.
- 359** Ibid.
- 360** Ibid.
- 361** Ibid.
- 362** Ministry of Agriculture. (2014). The Green plan, Social links. Retrieved from <http://www.greenplan.gov.lb/ar-gp/>
- 363** Ibid.
- 364** Ibid.
- 365** Ibid.
- 366** Lebanese Republic Ministry of Information. (December 2014). Green Project for preparation of development projects and agricultural Abou Zeid: to provide guides and marketing services to farmers. Retrieved from <http://nna-leb.gov.lb/ar/show-report/562/nna-leb.gov.lb/ar>
- 367** Agri Plus Program, Annual Report. (2014). Retrieved from <https://www.investinlebanon.gov.lb/content/uploads/Side-Block/140611053527460~Agro%20Food%20Fact%20Sheet%20-%202014.pdf>
- 368** Ibid.
- 369** Ibid.
- 370** Karin Seyfert, Jad Chaaban and Hala Ghattas. (November 2014) Food security and the supermarket transition in the Middle East, two case studies, p.218. Retrieved from <http://www.opml.co.uk/publications/food-security-and-supermarket-transition-middle-east-two-case-studies>
- 371** Republic of Lebanon, IDAL. Last accessed April 6, 2016. Retrieved from <https://investinlebanon.gov.lb/en/export/agriculture/reports>

-
- 372** Zawya. (13 August 2015). Lebanon: Government Approves \$21 Million Support for Sea Exports. Retrieved from https://www.zawya.com/story/Lebanon_approves_USD21m_support_for_sea_exports-DS13082015_dsart*310872/
- 373** AJ Nicolas Lupo Sonnabend. (16 August 2015). Lebanon grapples with “export deadlock” amid Syrian war. Business & Economy, Leanon, War&Conflict Aljazeera, Agriculture, Syria. Retrieved from <http://www.aljazeera.com/news/2015/07/lebanon-grapples-export-deadlock-syrian-war-150726134525737.html>
- 374** Republic of Lebanon, Kafalat. Retrieved from <http://kafalat.com.lb/kafalat-agriculture>
- 375** Ibid.
- 376** Banque du Liban, third quarter business survey, 2015.
- 377** Ibid.
- 378** Ibid.
- 379** Sari Kovats et al. (2012). Intergovernmental Panel on Climate Change Assessment Report, p. 8. Retrieved from https://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/wg2/drafts/fd/WGI-IAR5-Chap23_FGDall.pdf
- 380** Ibid.
- 381** Ibid.
- 382** United Nations Development Programme. (2015). Economic Costs to Lebanon from Climate Change. p ii. Retrieved from <http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=228>
- 383** Ibid.
- 384** Nadim Farjallah et al. (2014). Climate Change in Lebanon: Higher-order Regional Impacts from Agriculture, American University of Beirut, p 10. Retrieved from https://www.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/working_papers/20140722_Higher_order_CC.pdf
- 385** Ibid.
- 386** Ibid.
- 387** Ibid. p14.
- 388** Ibid.
- 389** Republic of Lebanon, Lebanese Agricultural Research Institute Website. (March 2016). Retrieved from www.lari.gov.lb
- 390** Ibid.
- 391** LARI app, Google apps, last accessed 1 April, 2016.
- 392** Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2014). . Lebanon, FAO Plan of Action for Resilient Livelihoods 2014-2018. Retrieved from http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rne/docs/Lebanon-Plan.pdf
- 393** Ibid.
- 394** Ibid.
- 395** Ibid.
- 396** Ibid.
- 397** Ibid.
- 398** Government Official. (March 2016). Key Informant Interview.
- 399** MOE, UNEP, GEF. (2012). Lebanon Technology Needs Assessment report for Climate Change. Beirut, Lebanon, p.160. Retrieved from http://www.undp.org.lb/communication/publications/downloads/TNA_Book.pdf

400 Ibid.

401 Ministry of Agriculture. (November 2014). Ministry of Agriculture Strategy 2015-2019, page 33. Retrieved from <http://www.agriculture.gov.lb/Arabic/NewsEvents/Documents/MoA%20Strategy%202015-19%20-%20English-for%20printing.pdf>

402 Fadi El Jardali et al. (November 2014). Protecting Consumers in Lebanon: The Need for Effective Food Safety System, American University of Beirut. Retrieved from <https://www.aub.edu.lb/k2p/products/Documents/K2P%20BN%20Food%20Safety%20English.pdf>.

403 Ibid.

404 Ibid.

405 International Donor. (March 2016). Key Informant Interview.

406 Food Safety Law Draft. (November 2015). Law No 48. Retrieved from: [https://www.lp.gov.lb/admin/uploads/files/19-%20%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1\(2\).docx](https://www.lp.gov.lb/admin/uploads/files/19-%20%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1(2).docx).

407 Ibid.

408 Ibid.

409 Daily Star ambitious law passed.

410 Food sovereignty is often nationally defined but customarily refers to the ability of local communities to have control over the manner in which food is produced, traded and consumed.

411 Food and Agriculture Organization (2016), Food Security Sector Micro-gardens technical WG & Community kitchen technical WG (presentation). Retrieved from http://data.unhcr.org/syrianrefugees/working_group.php?Page=Country&LocationId=122&Id=48

412 Wright, B.Cafiero, C.CAFIERO.(2015).The World Bank Retrieved from www.siteresources.worldbank.org

413 Ibid.

414 The World Bank. (2012). The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries. Retrieved from http://www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/MENA-WB-The_Grain_Chain__ENG_.pdf

415 Ibid.

416 Ibid.

417 Ibid.

418 The World Bank. (2015). Literature on Conditional Cash Transfers. Retrieved from <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALPROTECTION/EXTSAFETYNET-SANDTRANSFERS/0,,contentMDK:20615138~menuPK:282766~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:282761,00.html>

419 The World Bank. (April 19 2012). Lebanon Country Water Sector Assistance Strategy 2012-2016. Report No.68313-LB. Retrieved from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/08/01/000333038_20120801010054/Rendered/PDF/683130ESWOP1220C0disclosed070300120.pdf

420 Habib, O. (2016). Hariri pushes campaign to combat poverty. The Daily Star. Retrieved from <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/Apr-06/345885-hariri-pushes-campaign-to-combat-poverty.ashx>

421 Government of Australia. (2011). Targeting the Poorest: An assessment of the proxy means test methodology. Retrieved from <http://www.unicef.org/socialpolicy/files/targeting-poorest.pdf>

422 Government of Lebanon and the United Nations. (15 December 2015). Lebanon crisis response plan 2015-16. Retrieved from <http://www.un.org.lb/library/assets/engbrochshortversion-065508.pdf>

423 Ghanem N. (2016), Local governance under pressure. Research on social stability in T5 area, North Lebanon, Menapolis and Oxfam Italia. Retrieved from <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10573>.

424 Government of Lebanon and the United Nations. (15 December 2014). Lebanon crisis response plan 2015-16. Retrieved from <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7723>

425 Ministry of Public Health. (2016). Non Communicable Diseases Prevention and Control plan Lebanon (2016-2020). Retrived from: <http://www.moph.gov.lb/Publications/Documents/NCD-PCP2016.pdf>

426 UN Sustainable development. (2015). Division for Sustainable Development. Retrieved from <https://sustainabledevelopment.un.org/about>

427 UN Sustainable Development (2015). Goal 2 End Hunger, achieve food security ad improved nutrition and promote sustainable agriculture. Retrieved from <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg2>

428 Grounded theory (GT) is a systematic methodology in the social sciences involving the construction of theory from collected data in a reverse fashion from positivist social science research. Grounded theory combines diverse traditions in sociology, positivism and symbolic interactionism.

